شرح القاموس المحيط

المسمّى

إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على أضاة القاموس

لمحمد بن الطيب الفاسي الشرقي

المتوفى سنة (1170 هـ)

من مادة (شبط) إلى مادة (أحجم)

حقّقه وشرح غامضه وقدم له

أ.د. مناف مهدي الموسوي

دار شموع الثقافة

شـــرح
القاموس المحيط

المسمّى
(إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على أضاة القاموس)

لمحمد بن الطيب الفاسي الشرقي
المتوفى سنة (1170هـــ)
من مادة (شبط) إلى مادة (أحجم)

حقّقه وشرح غامضه وقدم له
أ.د. مناف مهدي الموسوي

إهداء

إلى روح من فنى عمره ليغرس ما ينفع النّاس في نفسي، فحفّزني للتدقيق والتنقير بجد وإخلاص، ولو في الصخر الأصم، بحثاً عن الحقيقة، وعملاً على نشر ما يغذي الروح والفكر كي يَنْبَجِس من ينبوع التراث ترياق الحياة...

روح أبي

وإلى صاحبة اليد التي أتشرف بلثمها، وهي بيضاء معطاءة متعبة من رفعها نحو السماء وهي تناجي الربّ في الفجر والمساء...

أمي

وإلى من شاركني عناء الغربة الطويلة ورافقني في مركب واحد عند الإبحار في لجّ القاموس المحيط، وفقدوا جزءاً كبيراً من راحتهم خلال هذه الرحلة المضنية التي التهمت جلّ الوقت في سبيل إخراج هذا العمل في حلة قَشيبة بعد ضبطه وشرح غامضه وفكّ طلاسمه...

زوجتي وأبنائي .

إليهم جميعاً ثواب هذا العمل الذي يهدف إلى الإسهام بالتعريف بأسرار لغة كتاب الله العزيز...

لا يجوز طبع أو استنساخ أو تصوير أو تسجيل أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة كانت إلا بعد الحصول على الموافقة الخطية من الناشر.

رقم الإيداع المحلي: 6221/2004 دار الكتب الوطنية بنغازي
رقم الإيداع الدولي: ردمـــك 9 - 820 - 59 - ISBN 9959
الطبعـــــة الأولـــى: 2007 ف

جميع الحقوق محفوظة للناشر

دار شموع الثقافة
للطباعـة والنشـر والتوزيـع
هـاتف: 00218 23 625898
تلفاكس: 00218 023 625899
صندوق بريد: 30189 الزاوية
البريد الإلكتروني:
www.darshoumouaThaqafa@hotmail.com
الزاوية
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تصدير

تميَّزت اللغة العربية من اللغات الأخرى بكثرة معجماتها. وما هذه الكثرة إلاّ نوع من التكريم الذي يقدّمه علماء العربية إلى لغتهم الكريمة لغة القرآن الكريم. وقد اشتُهر من هذه المعجمات خاصة معجمان أخذا حيزاً واسعاً من اهتمام الناس بهما، هما الصحاح لإسماعيل بن حمّاد الجوهري المتوفىّ في حدود سنة 400هـ، والقاموس المحيط لمجد الدين الفيروزآبادي المتوفىّ سنة 817. وكان سبب اهتمامهم بالأول منهما أن الجوهري تتبّع في معجمه ما كان صحيحاً من ألفاظ اللغة بعد تعلّمه دراية ومقابلته بلغة فصحاء العراق رواية. وكان من مظاهر شهرة هذا المعجم العدد الكبير من الكتب التي تناولته بالدراسة فقد ذكر أحمد عبد الغفور عطّار في الدراسة التي جعلها مقدمة للصحاح أكثر من مئة كتاب تناولت الصحاح بالوصف والتحليل والاختصار والاستدراك والنقد. أما المعجم الثاني ـ وهو القاموس المحيط ـ فقد تناول فيه مؤلفه نقد صحاح الجوهري وبيان ما وقع فيه من أوهام لعلّها من عمل النسّاخ لا من عمل الجوهري. واشتهر القاموس شهرة لا تقلّ عن شهرة الصحاح، وكان من مظاهر هذه الشهرة غزارة المادة والإيجاز في العبارة ودقة الضبط حتى أن السيد مرتضى الزُّبيدي أشار في كتابه تاج العروس إلى أن كلّ طالب علم في مدينة زبيد اليمنية كان يحمل نسخة من القاموس المحيط مع كتبه العلمية الأخرى التي يدرس فيها. وكان من مظاهر شهرة الكتاب أيضاً كثرة ما كتب عن هذا المعجم فقد زادت الكتب التي تناولته بالدراسة على أربعين كتاباً في النقد والشرح والتحشية.

وكان من هذه الكتب حاشية على القاموس المحيط للعلاّمة محمد بن الطيب الفاسي الشرقي ـ نسبة إلى شراقة مدينة بالمغرب ـ أسماها إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على أضاة القاموس. وقد نقل مرتضى الزَّبيدي هذه الحاشية في كتابه (تاج العروس) برمتها لقيمتها العلمية وغزارة مادتها. وكان مرتضى الزّبيدي يشير في مواضع كثيرة من (التاج) إلى هذه الحاشية بقوله: (قال شيخنا).

قلنا إن الفيروزآبادي نقد صحاح الجوهري وأشار إلى أوهام وقع فيها الجوهري على سبيل الحقيقة أو على سبيل توهم صاحب القاموس نفسه. وتبع ابن الطيّب الفاسي صاحب القاموس في أسلوبه هذا فوجّه نقده إلى صاحب القاموس مصيباً مرة ومتوهجاً متعصباً مرة أخرى. وهذا ما دفع مرتضى الزَّبيدي إلى شرح القاموس، فقد كان الشرح مقيّداً مما يأتي: خدمة اللغة العربية وإنصاف الجوهري من نقد الفيروزآبادي، وإنصاف صاحب القاموس من نقد ابن الطيّب الفاسي. ولذلك كان الزَّبيدي قاسياً في نقده شيخه رغبة منه في مقابلة تعصّبه على صاحب القاموس بعبارات قاسية أحياناً في مواضع كثيرة من التاج. وقد أشرت في دراستي (تاج العروس) إلى تلك العبارات. وكان الزبيدي ينصف شيخه تارة وكان يصب جام غضبه عليه تارة أخرى. ومع ذلك كان هذا النقد مفيداً فهو إنصاف لمن يستحق الإنصاف من جهة، وهو خدمة للغة العربية من جهة أخرى.

قرأت الجزء الذي حققه الدكتور مناف مهدي الموسوي فوجدت المحقق قد خدم الكتاب بالدراسة التي قدّمه بها ووجدته مخلصاً في تحقيقه، فقد اتبع قواعد التحقيق المعروفة بكل دقة. وقد اطلع على مصادر كثيرة أعانته على ضبط مادة الكتاب، وكلّي أمل أن أرى هذا الكتاب مطبوعاً بأقسامه الأربعة الموزعة على عدد من طلبة الدراسات العليا في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر في القاهرة لقيمته العلمية الكبيرة ولمكانة مؤلفه.

وفق الله المحقق في عمله هذا وفي أعماله العلمية القادمة خدمة للغة القرآن الكريم خاصة واللغة العربية عامة.

أ. د. هاشم طه شلاش

العراق/ كلية التربية/ ابن رشد/ جامعة بغداد

تقريض

الحمدُ للّه حمداً كثيراً لا ينقطع، والصلاة والسلام علىٰ نبيّنا المصطفىٰ محمّدٍ وآله الطيبين الطاهرين وعلىٰ صحابته المنتجبين وبَعْدُ.

تعدّدت مناهج التحقيق في وقتنا الحاضر، وتنوّعت طرائق البحث العلمي، فقام الغيارىٰ من العلماء بتحقيق الكتب النفيسة، ونفض غبار الزمن عنها ليفيد الدارسون من مادّتها، ولمّا كانت المعجمات العربية مادةً دسمةً للجهود الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وموسوعة كبيرةً أقبل المحقّقون الفضلاء يحقّقون المعاجم الكبرىٰ وكان للشيخ أحمد شاكر والشيخ عبد السلام محمد هارون والأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم وغيرهم أثر بارز في التحقيق ومنهجه. وقد قرأت هذه المعجمات بتمعُّن وتأنٍّ يدفعني إلى ذلك تخصصي في التحليل المعجمي وقد استوقفني تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين لمعجمي (المحيط في اللّغة) لابن عبّاد و(العُباب الزاخر) للصاغاني، من حيث المنهج الذي اتّبعه فترك في نفسي أثراً لا يُنسىٰ... وبعد سنوات عدّة أتاح لي الأخ المفضال الأستاذ الدكتور مناف مهدي الموسوي أستاذ اللغويات في جامعة السابع من أبريل قراءة هذا المعجم النفيس، وكنت معجباً بشخصيّة ابن الطيّب الفاسي ـ رحمه الله ـ ذاك المعجميّ المشهور الذي لم يترك كتاباً إلاّ اطّلع عليه فكان صداه وتأثيره واضحاً في سِفْر تلميذه الخالد (تاج العروس) للزّبيدي ت(1205هـ) إذ نقل التلميذ آراء شيخه كلَّها. أذهلني تتقير ابن الطيب الفاسي في المصادر ليكتب لنا هذه المادّة التي لا تُثمَّن، ولا تُقوَّم...

وكان هناك أمرٌ استوقفني حين القراءة. . . أمرٌ لم أعهده من قبل هو منهج التحقيق الذي سار عليه الدكتور الفاضل فإذا بالدكتور يرجع إلى خمسمئة وستين مصدراً. . وهذا أمر لم يحصل لمحقّق قبله أنْ وصل إلى هذا العدد من المصادر. . أُسائل نفسي كم أنفق المحقّق من السنين لتوثيق هذه الأقوال في المصادر؟

أرىٰ الأمانة العلمية واضحةً حين يعرض المحقق اللفظة أو المفردة الواحدة علىٰ جميع المصادر التي بين يديه ليتحقق من صحتها، أو يعرض البيت الشعري حين يمرّ به علىٰ المصادر كلّها ثمَّ يهرع إلىٰ الدواوين المحقّقة ليرىٰ اختلاف الرواية أو اتّفاقها، ونسبة البيت إلىٰ صاحبه أو تعدّد المنسوب إليهم، ثم يُعطي رأيه في صحّة النسبة، أمّا مع الحديث النبوي الشريف فتجد كتب الصحاح ماثلةً أمامه ليبيّن لك الروايات وسندها، وكذا مع القراءات القرآنية، ورُبّما تعجب كلّ العجب حين يعرض شيخه لمسألة نحوية أو صرفية فترىٰ المحقّق الفاضل يبيّن لك في الهامش اختلاف النحاة والصرفيين في هذه المسألة مع ذكر المصادر التي أشارت إليها.

أيُّ عملٍ هذا التي تشرفت به جامعة الأزهر منذ سنين طوال؟. . أقول: إنَّ مثل هذا التحقيق النفيس حريٌّ بأن يرىٰ النور لتُفيد الأجيال من هذا المعجم ومن منهج التحقيق الذي أصبح مادّة مهمة يدرسها طلاب الدراسات العليا ويتّخذون منها موضوعاً للماجستير أو الدكتوراه.

في النهاية أقف باحترام وإجلال كبيرين إزاء هذا العمل وصاحبه الذي أجهد نفسه فلم يترك شاردةً ولا واردةً إلاَّ ذكرها وتحقّق من صحتها. أتمنّىٰ على الله لصاحبه العمر المديد ودوام الصحة ليتحفنا بمثل هذه التحقيقات النادرة، بارك الله فيه وفي عمله هذا الذي سيسدّ مكاناً وفراغاً في المكتبة العربية وسيبقىٰ هذا التحقيق محطّ إعجابي واحترامي ودعوتي أنْ يسير الدارسون علىٰ دربه للإفادة وخدمة لغة القرآن، متوجّهاً بالشكر الجزيل للأخ الأستاذ هادي المغيربي الذي قام بنشر هذا المعجم النفيس وأخرجه من الظلمات إلى النور فجزاه الله عنّا وعن العربية خير الجزاء.

د. علي حسن مزبان

جامعة الفاتح ـ كلية الآداب

جفارة ـ ليبيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد للّه الذي تكفّل بحفظ كتابه فقال تعالى في محكمه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] وأنزله: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾[2] ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[3] وجعله هدى للمتقين وشفاء للمؤمنين وضياء للمساكين.

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وأفصح العرب أجمعين نبينا محمد المصطفى الأمين وعلى آله الطاهرين وأصحابه المكرمين.

أما بعد:

فإنّ اللّغة العربية قد ضَمِنَتْ وجودَها وتطورَها واتساعَها حال نزول القرآن الكريم بها، وبفضل هذا التنزيل ثَبتَت دعائمها، وقوي سلطانُها على باقي اللغات لأنّها لغة الدين الجديد، اللغة التي خاف عليها المسلمون منذ عهد مبكر من أخطار اللحن والتحريف.

فقد اندفع كثيرٌ من المسلمين لتعلّمها ودراستها ولاسيما بعد أنْ انتشر الإسلام في الأمصار الجديدة، واعتنقته شعوب تتحدث بلغات مختلفة، وهو الأمر الذي أدّى إلى اختلاط العربي بغيره، فكانت النتيجة نشوء اللحن وفُشُوّه، والابتعاد عن اللغة الفصحى.

لذا تحفّز كثيرٌ من علماء المسلمين لدرء هذا الخطر بدافع حبّهم للغة دينهم، وما يمليه عليهم الواجب الديني من المحافظة على لغة القرآن الكريم؛ ليبقى معجزة على مدى

---

(1) سورة الحجر، الآية: 9.

(2) سورة الزمر، الآية: 28.

(3) سورة فصلت، الآية: 42.

العصور، فقاموا بجمع اللغة في رسائل ومعاجم، شُرِحت فيما بعد، ووضعت لها الحواشي والملخصات؛ بهدف الحفاظ على لغة القرآن الكريم، فوهبوا أنفسهم لخدمتها، وقدّموا لوجه الله تعالى خلاصة ما أنتجته عقولهم، وصفوة ما جادت به قرائحهم متحمّلين من أجل ذلك كل المتاعب والأهوال، فانتشروا في بقاع الجزيرة يجمعون اللغة ويضعون القواعد، مُتّخذين من السفر والترحال متعتهم، فكم سهروا الليالي؟ وأحنوا ظهورهم منكبين على أسفار العلوم مستنيرين بضوء مصابيح خافتة، شاخصين أبصارهم فيها لا يشغلهم شاغل ولا يحجبهم عنها حاجب، فألّفوا كتبهم التي شاركت في دفع عجلة الحضارة الإسلامية إلى المجد والتقدم.

فكان من الواجب على أبناء هذه الأمّة أن يرفعوا أستار النسيان الذي أُسْدِلَ على هذه المؤلفات عبر العصور، وأن يمسحوا ما تراكم عليها من الغبار، ليعيدوا لها بريقَها الناصع لتنير لنا الطريق بما تحمله من تراث عريق حفظ لهذه اللغة مجدَها ورفعتَها.

وهذا الكتاب من تلك المؤلفات التي أصابها النسيان، وعلاها الغبار مع أنّه من أهم الكتب التي أسهمت بولادة كتاب تاج العروس، الكتاب الذي ألّفه الزّبيدي تلميذ ابن الطيب الفاسي، وشرح فيه القاموس المحيط، الكتاب الذي ادّعى صاحبه فيه الإحاطة باللغة، وكانت له مكانة خاصة بين المعجمات العربية وتصدّى له كثير من العلماء بشرح غوامضه ومصطلحاته أو بشرح خطبته أو الاستدراك عليه ما فاته أو نقده.

فكان من أبدع تلك الكتب التي قامت بنقد القاموس والاستدراك عليه وشرح غوامضه هو كتاب ابن الطيب الفاسي في كتابه هذا، إذ أخذ يتتبع أقوال مجد الدين، ويستدرك عليه ما فاته من المعاني أو الأقوال أو آراء العلماء حول أهم المسائل النحوية أو الصرفيّة أو الفقهيّة أو البلاغيّة أو العروضيّة أو الفلسفيّة. ولم يكتفِ بنقد أقوال مجد الدين، بل أخذ ينقد ما عَنَّ من أقوال العلماء الآخرين من خلال شرحه ما غمض في القاموس المحيط.

وثمّة دوافع أخرى دفعتني إلى الإسهام بتحقيق كتاب إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على أضاة القاموس من مادة (شبط) إلى مادة (أحجم) منها:

1 ـ كثرة اعتماد الزَّبيدي على شيخه في كتابه تاج العروس، إذ نقل فيه معظم أقواله واستدراكاته ونقوده إضافة إلى أن شهرة تاج العروس واسعة، تحفِّز الباحث لمعرفة المصدر الأساسيّ والمنهل الأوّل الذي نهل منه الزَّبيدي كِتابه كما ذكر هو نفسه في

مقدمة كتابه، إذ قال الزَّبيدي عن شيخه (الفاسي): «هو عُمدتي في هذا الفن والمقلِّد جيدي العاطل بحُلي تقريره المستحسن»[1]. وقال عن كتاب إضاءة الراموس: «ومن أجمع ما كتب عليه ـ أي على القاموس المحيط ـ مما سمعت ورأيت شرح شيخنا الإمام اللغوي أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي»[2].

2 ـ ما يحويه كتاب الإضاءة من ألوان المعرفة، وأصناف العلوم، لأخذه من المصادر المختلفة، إذ لم يقتصر على المعجمات اللغوية فحسب، بل أخذ أيضاً عن كتب التفسير والقراءات القرآنية والحديث والسير، والفقه بمذاهبه المختلفة، وأخذ أيضاً ـ عن كتب النحو والصرف، وعلم الكلام والمنطق، والفلسفة إضافة إلى كتب التصويب اللغوي، والكتب الأدبية والطبية، وكتب الأنساب والتراجم والدواوين الشعرية، والحواشي والشروح المتنوعة، وسيتضح تفصيل ذلك في الدراسة عند الحديث عن مصادره.

وقد واجهتني جملة من المصاعب والمتاعب في عملي هذا، يمكن أن أوجزها بما يأتي:

1 ـ كثرة النسخ الموجودة للمخطوطة مما حفّزني إلى مقابلة بعضها ببعض مقابلة دقيقة لوجود تحريف وتصحيف في عدد منها، كما أن بعضها مكتوب بخط مغربي لا يمكن قراءته إلا بعد ممارسة طويلة في قراءة عدّة صفحات لمعرفة أسلوب كتابته، وبقدر ما أرهقتني قراءته، أفادتني في تقويم النصّ في مواضع كثيرة.

2 ـ كثرة المصادر التي أخذ عنها ابن الطيب، وهي في علوم مختلفة، منها مطبوع ومنها مخطوط وغالباً ما تكون غير مفهرسة فهرسة شاملة تخدم الباحث للوصول إلى غايته؛ ممّا اضطرني إلى قراءة كثير منها قراءة كاملة للوصول إلى المادة المطلوبة.

3 ـ اتّسم منهج ابن الطيب في عدد من المواضع بعدم الإفصاح والغموض واستخدام النادر والشاذّ، ويكثر من قوله: «قيل»، و«المشهور»، و«المعروف» أو «قال بعض أرباب الحواشي» أو «عند أئمة الصرف» وغير ذلك من الأقوال غير المحدّدة ممّا يجعل الباحث يتخبّط في خضمّ المصادر المختلفة، لذلك قمت بعرض أقواله على معظم المعجمات العربيّة المتوافرة لديّ لأوثّق كلامه، فقد أجد المشهور عنده لم

---

(1)، (2) تاج العروس: 1/ 3.

يذكره واحد من أهل المعجمات، أو لا أجد أحداً من أئمة الصرف ذكر ما قاله، والسبب في ذلك هو نقله من حواشٍ غير معروفة ـ أحياناً ـ أو نقله عن كتب نقلت عن كتب أخرى، فهو في مواضع كثيرة لم يحقّق تلك الأقوال من مصادرها الأصليّة، وإنّما ينقلها كما قرأها في الكتب التي نقلتها.

4 ـ تتصف عبارته ـ أحياناً ـ بالاختصار الشديد فقد يأتي بكلمة من بيت شعر يستدلّ بها على معنى يريد إثباته أو استعمال يريد أن يجيزه، ولا يذكر قائل البيت ولا المصدر الذي ورد فيه ممّا يجعل الباحث في حيرة لصعوبة الاهتداء إليه.

وكنت ألجأ إلى حلّ مثل هذه الألغاز إلى كتاب تلميذه الزبيدي (تاج العروس) لأنه نقل معظم أقوال شيخه في كتابه، وفي كثير منها أجد عبارة ابن الطيب نفسها، قد نقلها تلميذه، من دون أن يشرحها أو يضيف إليها شيئاً. وأجد ـ أحياناً ـ تحريفاً أو تصحيفاً فيما نقله، وأشرت إلى ذلك، كلّ في موضعه.

وما أَشكل عليّ عرضته ـ بعد تاج العروس ـ على المعجمات المطبوعة ابتداءً من العين المطبوع وانتهاءً بالمصباح المنير للفيومي، لهذا لم أدّخر جهداً لإخراج هذا النصّ بصورته التي أرادها مؤلفه، فقمت بشرح ما جاء مبهماً أو مختصراً أو غامضاً بقدر ما يحتاج إليه ذلك الموضع من إيضاح. وعملت دراسة علمية لهذا النصّ ضمنتها عرضاً لأهم مصادر هذا الكتاب، والمنهج الذي اتّبعه المؤلف، وتقويماً لكتاب الإضاءة، ذكرت فيه أهم ما امتاز به أسلوبه في الشرح والنقد، وذكرت فيه ما وقع فيه من أوهام وما جانب فيه الصواب. وبيّنت أثر هذا الكتاب في الكتب الي أُلفت من بعده.

وذيّلت الكتاب بملحق ذكرت فيه ترجمة الأعلام التي وردت في النصّ المحقق، ووضعت رقماً (صغيراً بجنبه) في المتن يشير إلى تسلسل الترجمة في الملحق، وتليه فهارس مفصّلة.

آمل أن ينال هذا العمل القبول من القراء، ليكون خالصاً لخدمة لغة القرآن المجيد. والله وليّ التوفيق.

المحقق

الـدراسـة

دراسة تمهيدية

المدارس المعجمية وأهم النشاط المعجمي

عني العرب بلغتهم عناية كبيرة منذ وقت مبكّر عندما أحسُّوا بخطر اللحن الذي دَبَّ وشاع بينهم نتيجة عوامل كثيرة أبرزها وجود غير العرب من المسلمين، ممّن لا يجيد نطق العربية ونتيجة لهذا الاختلاط بين الشعوب الإسلامية، وتفاعل لغاتها، خيف على لغة القرآن الكريم، فهبّ علماء العربية الأوائل يجمعون الألفاظ من الأعراب الذين لم يجد اللّحن إلى ألسنتهم طريقاً بعد، فدوّنوا الكتب بأساليب مختلفة تمثلها كتب كبيرة مختلفة المواد وأخرى صغيرة تختصّ بمواضيع محدّدة.

معنى المعجم في اللغة:

لا يُعرف يقيناً متى أُطْلِقَت كلمة (معجم) في اللغة العربيّة على تلك الكتب التي تحتوي بين دفتيها مفردات اللغة، ولكن يمكن أن نفهم مدلول هذه اللفظة وأصل اشتقاقها لنحدد على ضوئها الكتب التي دلّت عليها والمدارس التي تنتمي إليها.

إنّ مادة (عجم) تدل على الإبهام والخفاء كما يتضح ذلك من قول ابن جِنّي: «إن (عجم) إنما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء، وضد البيان والإفصاح»[1]

(1) سرّ الصناعة: 1/ 40.

وقال الجوهري: «الأعجم الذي لا يفصح ولا يبين كلامه وإن كان من العرب»[1].

وهنا يتضح أنّ معنى (عجم) الإبهام والخفاء، وأنّ ما يعنينا هو ما نقوله: أعجمت الكلام إذا أوضحته وبيّنته، فأعجمت بزنة (أفعلت) وأنّ هذه الصيغة إنّما تفيد الإثبات والإيجاب نحو أكرمت فلاناً أي أوجبت له الكرامة.

وقد تأتي صيغة (أفعلت) أيضاً ويراد بها السلب والنفي كما نفهم ذلك في قول ابن جِنّي: «ألا ترى أنّ تعريف (ع .ج .م) أين وقعت في كلامهم إنّما هو للإبهام، وضدّ البيان... ثم.. قالوا: أعجمت إذا بيّنته وأوضحته. فهو إذاً لسلْب معنى الاسْتِبْهام لا إثباته»[2].

فهذا المعنى الجديد جاء من زيادة الهمزة على المادة الأصلية.

وقال الخليل: «والمعجم حروف الهجاء المقطّعة لأنّها أعجمية. وتعجيم الكتاب: تنقيطه كي تستبينَ عَجْمَتُه ويصحّ»[3].

وفسّر ابن فارس هذا القول على سبيل الظنّ والتخمين لا اليقين القاطع فقال: «وأظنّ أنّ الخليل أراد بالأعجميّة أنّها ما دامت مقطّعةً غير مؤلّفة تأليف الكلام المفهوم، فهي أعجميْة لأنّها لا تدلّ على شيء. فإنْ كان هذا أراد فله وجه، وإلاّ فما أدري أي شيء أراد بالأعجمية والذي عندنا في ذلك أنّه أُريد بحروف المُعجم حروف الخطّ المُعْجم، وهو الخطّ العربي»[4].

والذي يُفْهَم من قول الخليل «حروف الهجاء المقطّعة» أي: الحروف المفردة المفرّقة فهي أعجميّة لأنّها مُبْهَمة لا تعطي معنى، وهي في تلك الحالة، وعند تجميعها، وتكوين كلمة منها تستبين عجمتُها كما يوضح ذلك قوله: «وتعجيم الكتاب تنقيطه كي تستبين عجمته ويصحّ».

---

(1) الصحاح: (عجم) 5/ 1981.

(2) الخصائص: 3/ 75 ـ 76 (تحق أ. محمد علي النجار ـ ط2 بيروت).

(3) العين: 1/ 238 (تحق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي).

(4) مقاييس اللغة: 4/ 240 ـ 241 (تحق: أ. عبد السلام هارون، ط2 مط مصطفى البابي الحلبي بمصر 1970).

فعند وضع النقط على الحروف ـ كما يقال ـ يستبين الكلام ويتّضح المعنى المراد منه.

ومعنى المعجم اللغوي كما اتفق عليه هو «كتاب يضمّ ألفاظ اللغة مرتّبةً على نمط معيّن مشروحة شرحاً يزيل إبهامها ومضافاً إليها ما يناسبها من المعلومات التي تفيد الباحث، وتعين الدارس على الوصول إلى مراده»[1].

ومثل هذا المعنى هو الغالب على كلمة (المعجم) ثمّ إنَّ علماء الحديث قد سبقوا علماء اللغة في إطلاق هذا المصطلح، وسمّوا كتبهم (معاجم) كما فعل ذلك أحمد بن علي بن المثنّي (المتوفى سنة 307هـ) في كتابه (معجم الصحابة) وكذا فعل عبد اللّه بن محمد بن عبد العزيز البغوي[2] (المتوفى سنة 214هـ) في كتابه (المعجم الكبير)، (المعجم الصغير)[3] لذلك وجب أن نفرق في استخدام هذه التسمية فنقول (المعاجم اللغوية) ليمكن تمييزها من المعاجم الأخرى.

وقد أطلقت كلمة (القاموس) على المعاجم بعد أن سمّى مجد الدين الفيروزآبادي معجمه بـ(القاموس المحيط) فعند ذلك أصبحت كلمة (القاموس) مرادفة لكلمة (المعجم اللغوي)[4].

أما إذا عدنا إلى الأفكار الأولى الرئيسة التي يمكن أن تعود إليها نشأة المعجم العربي فهي أسئلة نافع بن الأزرق للصحابي الجليل ابن عباس ـ وهو جالس بفناء الكعبة ـ عن معاني ألفاظ من القرآن الكريم، وابن عباس يفسّر له هذه الألفاظ بما ورد من الشعر العربي وفي هذا قال الدكتور رمضان عبد التواب: «يبدأ تاريخ علم اللغة العربية بالقرآن الكريم وقد بدأت الدراسات المعجمية في العربيّة... لخدمة الدين الإسلامي ولغرض فَهْم القرآن الكريم... وعرفنا منهج ابن عباس رضي الله عنه في تفسير ألفاظ القرآن الكريم بالشعر وعددنا تفسير ابن عباس للقرآن على هذا

---

(1) المعاجم اللغوية: د. إبراهيم نجا: ص5 (ط الموسكي 1388).
(2) انظر كشف الظنون: 1/ 1736.
(3) انظر دراسات في المعاجم العربية: د. أمين محمد فاخر: 6 (ط الأولى ـ مط حسّان 1984 بمصر).
(4) انظر المعجم العربي د. شعبان عبد العظيم عبد الرحمن: 13 (مط الأمانة ط2، 1982 بمصر).

النحو نواة للمعاجم العربية»[1]. فعمل ابن عباس هذا هو تفسير للكلمات كما هو في المعاجم بأدلة توثيق للمعنى المذكور.

ومع كون هذا التفسير مختصًّا بألفاظ قرآنية، فإنّه يعدّ موجّهاً للأنظار إلى نوع هذا العمل التفسيري أو المعجمي كما عُرِفَ فيما بعد.

وتقدم الزمن وظهرت دواع جديدة وإذا برسائل صغيرة تؤلف في ميادين خاصة:

1 ـ الأمثال للضبّي (ت 170هـ).

2 ـ والحروف للخليل بن أحمد (ت 175هـ).

3 ـ والجبال لخلف الأحمر (ت نحو 180هـ).

4 ـ وما تلحن فيه العوام للكسائي (189هـ).

5 ـ والأنواء لمؤرج السدوسي (ت 195هـ).

6 ـ وخلق الإنسان لأبي مالك عمرو بن كركرة.

وأمثال هذه شيء كثير.

وهكذا توالت هذه الرسائل التي تعدّ مرحلة مُمَهِّدة أو معاصرة لنشوء المعجم العربي المتكامل الذي لا يختصّ بميدان واحد، وإنّما حاول استقصاء الألفاظ العربية المعروفة وتفسيرها وتوثيق معانيها.

وأول المعاجم العربية المتكاملة هو العين للخليل بن أحمد الفراهيدي الذي رمى فيه إلى استقصاء الألفاظ العربيّة، وفيه يقول:

«بدأنا في مؤلفنا هذا بالعين، وهو أقصى الحروف. ونضمّ إليه ما بعده حتى نستوعب كلام العرب الواضح والغريب»[2].

---

(1) فصول في فقه العربية: 229 وقارن ب ص 110 (ط 2 القاهرة ـ 1980).

(2) العين: 1/ 60.

المدارس المعجمية:

لم تكن المعاجم العربيّة التي نشأت تتبع نظاماً واحداً في طريقة ترتيب ألفاظها. وقد قسّم الباحثون[1] المحدثون الطرق التي اتّبعت في هذه المعجمات على مدارس، هي:

أوّلاً ـ مدرسة التقليبات:

وهذه المدرسة تعدّ المرحلة الأولى من مراحل التأليف المعجمي. وتشتمل هذه على طريقتين في البحث:

أ ـ التقليبات الصوتية:

ويقصد بها ترتيب مفردات اللغة المؤلفة من حروف معينة وجعلها في مكان واحد تحت أبعد حروفها مخرجاً، ويعدّ الخليل بن أحمد (ت 175هـ) رائد هذا الابتكار وإليه يرجع الفضل في نشوئها[2]. وفي هذا قال الخليل بن أحمد في مقدمة كتابه:

«اعلم أنّ الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو: قَدْ، دَقْ، شَدْ، دَشْ والكلمة الثلاثيّة تتصرف على ستة أوجه. وتُسمّى مسدوسة، وهي نحو: ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، ربض. والكلمة الرباعيّة تتصرف على أربعة وعشرين وجهاً، وذلك أنّ حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستّة أوجه.. يُكْتَب مُسْتَعْمَلُها. ويُلْغَى مُهْمَلُها»[3].

فتقليبات مادة (تعب) (عتب، بتع، تبع، عبت، بعت) يكتب المستعمل منها، ويُشار إلى المهمل. ويبحث عنها في باب العين لأنه أبعد حروف المادة مخرجاً.

وترتيب الحروف عند الخليل كما في كتاب العين فهو «ع، ح، هـ، خ، غ،

---

(1) انظر دراسات في المعجم العربي د. أمين محمد فاخر: ص8.

(2) انظر المعجم العربي د. شعبان عبد العظيم: 34.

(3) العين: 1/ 59.

ق، ك، ج، ش، ض، ص، س، ز، ط، د، ت، ظ، ث، ذ، ر، ل، ن، ف، ب، م، و، ا، ى، همزة»[1].

أما في كتاب سيبويه فهو:

«الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والطاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو»[2].

وما في كتاب سيبويه هو أقرب ما يكون لما وصلتْ إليه الدراساتُ الحديثةُ، فقد قال الدكتور إبراهيم أنيس: «وقد لخّص سيبويه في آخر كتابه المشهور آراء الخليل في أصوات اللغة في دقّة وأمانة، وهي لذلك جديرة بالدراسة والشرح في ضوء الدراسات الحديثة للأصوات اللغوية»[3].

وممّن سار على نهج الخليل في هذه الطريقة:

1 ـ أبو علي القالي (ت 356هـ) في كتابه البارع.

2 ـ الأزهري (ت 370هـ) في كتابه التهذيب.

3 ـ الزُّبيدي (ت 379هـ) في كتابه مختصر العين.

4 ـ ابن سيده (ت 458هـ) في كتابه المحكم.

ب ـ التقليبات الألفبائية:

وفيها تجمع الكلمات على الشكل السابق ووضعها تحت أوّل حروف المادة في الترتيب الألفبائي، فالمادة السابقة (تعب) يبحث عنها مع تقليباتها تحت حرف (الباء) لأنّه الأسبق ترتيباً حسب الترتيب الألفبائي، ورائد هذه الطريقة هو ابن دريد

---

(1) العين: 1/ 48.

(2) الكتاب: 4/ 431.

(3) الأصوات اللغوية: 105 (ط 6 ـ دار الطباعة الحديثة بمصر 1981).

(ت 321هـ) في كتابه الجمهرة، وفيه احتذى ابن دريد بعضاً من نهج الخليل بن أحمد إذ أخذ نظام تقليبات المادة اللغوية، وبحثها في موضع واحد، آخذاً بعين الاعتبار الترتيب الألفبائي وترك الترتيب الصوتي الذي ابتكره الخليل بن أحمد لمشقّة الاهتداء إليه.

ويُؤْخَذ على هذه المدرسة بشقّيها صعوبة البحث، فلا يستطيع القارئ أن يستخرج الألفاظ إلاّ من كانت له دراية دقيقة بمنهج هذه المعاجم.

ثانياً ـ مدرسة القافية:

ولصعوبة البحث في المنهجين السابقين نشأت مدرسة جديدة عُرِفَت فيما بعد بمدرسة القافية التي جمع أصحابها الكلمات ورتبوها حسب أواخرها.

ومن أوائل مَنْ التفت إلى هذا المنهج ـ وإنْ لم يكن متكاملاً ـ هو أبو بشر اليمان بن أبي اليمان البَنْدَنيجي (ت 284هـ) صاحب معجم التقفية في اللغة[1]، الذي قسّم الكتاب على أبواب بعدد حروف العربية، وراعى أواخر الألفاظ من دون الأوائل منها، وسماه ـ كما يقول صاحبه ـ «كتاب التقفية.. لأنّه مؤلّف على القوافي»[2].

ومن أكبر الظنّ أنّه كان مدفوعاً من حبّه للشعر ومن أجل تهيئة الألفاظ للشعراء كما يفهم من قوله في مقدمة الكتاب: «أراد أن يجمع من ذلك ما قدر عليه وبلغه حفظه، إذ كان لا غنى لأحد من أهل المعرفة والأدب عن معرفة ذلك لأنّه يأتي في القرآن والشعر»[3].

كما يؤيّد هذا ما عرف من مؤلّفاته التي تتصل اتصالاً دقيقاً بالشعر، فله غير التقفية، العروض، ومعاني الشعر.

ثمّ جاء الجوهري وأخذ هذا الركن ـ وهو اتباع الحرف الأخير للمادة وجعله

---

(1) حقّقه الدكتور خليل العطية وطبع ببغداد سنة 1976، مطبعة العاني.

(2)، (3) التقفية في اللغة: 36.

باباً وأضاف أركاناً أخرى رئيسة وهي النظر إلى الحرف الأول ثم الثاني في ترتيب الفصول من كل باب ـ فعرفت هذه المدرسة بكتابه الصحاح لكونه أوّل المعاجم التي اعتمدت الحرف الأخير باباً والأوّل فصلاً مع مراعاة الحرف الأوسط في الكلمة.

وممّن تبع الجوهري في منهجه:

1 ـ الصغاني (ت 650هـ) في معجمه (العباب) و(التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية).

2 ـ أبو بكر الرازي (توفّي خلال القرن السابع الهجري في (مختار الصحاح)).

3 ـ ابن منظور (ت 711هـ) في معجمه (لسان العرب).

4 ـ الفيروزآبادي (ت 816هـ) في معجمه (القاموس).

5 ـ الزَّبيدي (ت 1205هـ) في معجمه (تاج العروس).

ثالثاً: مدرسة الترتيب الألفبائي:

نظام هذه المدرسة مبني على جمع الكلمات مرتبة وفق الحرف الأوّل والثاني والثالث في الترتيب الألفبائي. فمادة (تعب) يبحث عنها في حرف التاء مع العين والباء.

ولعلّ أوّل مَنْ أخذ بهذه المدرسة هو العالم اللغوي ابن فارس (ت395هـ) في كتابيه: (مقاييس اللغة) و(مجمل اللغة) وممّن سار على هذا المنهج:

الزمخشري (ت 538هـ) في معجمه أساس البلاغة.

والفيومي (ت 770هـ) في المصباح المنير.

وسار عليها ـ أيضاً ـ أصحاب المعاجم الحديثة:

بطرس البستاني (ت 1283هـ) في (معجم المحيط) ومختصره (قطر المحيط)، والشرتوني (ت 1307هـ) في (أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد)، والأب لويس المعلوف (ت حوالي 1324هـ) في المنجد.

والمجمع اللغوي بالقاهرة في (المعجم الوسيط) الذي صدر سنة 1380هـ/ 1960م.

وهناك معاجم أخرى صدرت عن المجمع اللغوي بالقاهرة، ومعاجم أخرى صدرت عن غير العرب من المستشرقين[1].

أمّا موقع هذا الكتاب (إضاءة الراموس) هذا من هذه المعاجم فهو تابع للفيروزآبادي في قاموس المحيط ومنهجه فهو يعدّ من مدرسة القافية لكونه ملتزماً بألفاظ القاموس وترتيبها الذي بُنِيَ على القافية مع مراعاة الحرف الأوّل، وحشو الكلمة.

(1) انظر دراسات في المعجم العربي د. أمين محمد فاخر ص9.

الفصل الأول

الفيروزآبادي وقاموسه

المبحث الأول: ترجمة الفيروزآبادي

المبحث الثاني: القاموس المحيط

الفصل الأول

الفيروزآبادي وقاموسه

عندما نراجع المدارس المعجميّة، نرى أن القاموس المحيط ـ الذي سيتناوله صاحب الإضاءة بشرح غوامضه والاستدراك عليه ـ ينتمي إلى مدرسة القافية، لذا سنقف قليلاً مع صاحب القاموس لنتعرف منه هدف تأليفه، وموجز عن منهجه الذي سار عليه لنكون على بَيِّنة في أثناء سفرنا في بحار قاموسه، مرافقين في هذه الجولة ابن الطيب في إبحاره. مُمّهدين لهذا بترجمة موجزة عن صاحب القاموس.

المبحث الأول

الفيروزآبادي

اسمـه:

محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر بن أبي بكر بن أحمد بن محمود ابن إدريس بن فضل الله، مجد الدين أبو طاهر الفيروزآبادي[1] [2] الشيرازي اللغوي.

---

(1) نسبة إلى فيروزآباذ بالكسر ثم السكون ويجوز فيروزآباد بالدال المهملة بلد بفارس قرب شيراز. قاموس المحيط: 2/ 193، ومعجم البلدان: 4/ 83، ومراصد الاطلاع: 3/ 1050.

(2) انظر ترجمته في الضوء اللامع: 10/ 79 ـ 86 (ط القدسي 1353هـ)، وبغية الوعاة: 1/ 273 ـ 275 (ط 1، مط عيسى البابي 1384 مصر)، وشذرات الذهب: 7/ 126 (المكتبة التجارية ـ بيروت) والبدر الطالع: 2/ 280 (ط1، مط السعادة بمصر 1348)، ومقدمة الإضاءة: 19 (تحق: د. عبد الجبار =

مولده ونشأته:

وُلِد في ربيع سنة تسع وعشرين وسبعمائة بكارَزِين[1] بلد في بلاد فارس وانتقل إلى شيراز وهو ابن ثمان، وأخذ الأدب واللغة عن والده وغيره من علماء شيراز وقام بالتنقل في عدة بلدان منها واسط، وبغداد، ودمشق، والقاهرة حيث قرأ صحيح البخاري في الجامع الأزهر سنة خمس وخمسين وسبعمائة ثمّ دخل زَبيد في رمضان سنة ست وتسعين، فتلقّاه الملك الأشرف إسماعيل بالقبول وبالغ في إكرامه، حتى أنّ المجد صنّف له كتاباً، وأهداه له[2] وهذا الكتاب هو القاموس[3] المحيط الذي حشّاه ابن الطيب بكتاب الإضاءة التي سأقوم بدراسة نصٍّ منه بعد تحقيقه.

وفاتــه:

وقد توفي الفيروزآبادي كما ذكرت أكثر المصادر بزَبيد سنة سبع عشرة أو ست عشرة وثمانمائة من الهجرة[4] النبوية الشريفة ـ على صاحبها الصلاة والسلام.

المبحث الثاني

القاموس المحيط

أولاً ـ اسمه وهدفه:

كان هدف الفيروزآبادي من تأليف القاموس المحيط هو استقصاء الفصيح

= عبد الله ـ رسالة دكتوراه)، مقدمة التاج 1/ 13 (ط1، مط الخيرية بمصر 1306)، شرح ديباجة القاموس للهووريني ضمن مقدمة القاموس: ص47 (مط مصطفى البابي بمصر 1371/ 1952). وفهرس الفهارس: 2/ 269 (ط دار الغرب الإسلامي ـ بيروت) هديّة العارفين: 20/ 180 (ط3 طهران 1967/ 1387)، روضات الجنات: 8/ 101، والأعلام: 8/ 19 (ط3، بيروت 1389/ 1969)، ومعجم المؤلفين: 12/ 118 (نشر مكتبة المثنى بيروت).

(1) انظر القاموس: (كرز) 2/ 195، ومقدمة الإضاءة: ص26 (رسالة دكتوراه)، وذكرت بعض المصادر أنه ولد بكازرون (انظر الضوء اللامع): (10/ 79) وكارزين بفتح الراء وكسر الزاي وياء ثم نون بلد بفارس. (انظر معجم البلدان: 4/ 428، ومراصد الاطلاع 3/ 1142).

(2) انظر الضوء اللامع: 10/ 80 ـ 81.

(3) القاموس: البحر أو أبعد مَوضع فيه غَوْراً (القاموس المحيط: (قمس) 1/ 252.

(4) انظر المصادر السابقة في ترجمته.

والشوارد كما يتضح ذلك من قوله في مقدمته: «وكنت بُرهة من الدهر ألتمِس كتاباً جامعاً بسيطاً، ومصنَّفاً على الفصيح والشوارد محيطاً، ولمّا أعياني الطِّلاَب، شرعت في كتابي الموسوم باللامع المُعلم العُجاب، الجامع بين المحكم والعُباب.. وضممت إليها زيادات امتلأ بها الوِطاب»[1].

فهذه كانت أمنيته في كتاب جامع يسمّيه (اللامع) ولكنّه وجد أنّه سيكون كبيراً جداً فقال «خَمَّنتُه في ستين سِفراً يُعْجِزُ تَحْصِيلُه الطُّلاَّب»[2] لذلك اختصره في كتابه هذا، وقال: «ألفت هذا الكِتاب محذوفَ الشواهِد مطروحَ الزوائد مُعْرِباً عن الفُصَحِ والشّواردِ»[3].

وبعد أن اختصر ما أراد بهذا الكتاب قال: «أسْمَيْتُهُ القاموسَ المحيطَ لأنّه البَحْرُ الأعْظَم»[4] وفي بعض النسخ اسمه (القاموس المحيط والقابوس الوسيط فيما ذهب من لغة العرب شماطيط) وفي نسخ أخرى (القاموس المحيط والقابوس الوسيط)[5].

ثانياً ـ منهجه:

يتّضح ممّا سبق أنّ المَجد في كتابه (القاموس المحيط) كان يهدف إلى جمع اللغة في كتاب مختصر للفصيح والشوارد، محذوف الشواهد والزوائد، ويستدرك فيه على صحاح الجوهري ما أهمله من مواد وما تركه من المعاني الغريبة[6].

وكان منهجه تبعاً لمدرسة القافية، حيث جرّد الكلمات من زوائدها ورتّبها بجعل الحرف الأخير باباً، والحرف الأوّل فصلاً. وقد أوضح بقية منهجه حيث قال: «إذا تأمّلت صنيعي هذا، وجدته مشتملاً على فرائد أثيرة وفوائد كثيرة:

1 ـ من حُسْن الاختصار وتقريب العبارة وتهذيب الكلام وإيراد المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة.

---

(1)، (2)، (3)، (4) مقدمة القاموس: 1/ 3.

(5) انظر المعجم العربي، د. حسين نصار: 2/ 575.

(6) مقدمة القاموس: 1/ 3.

2 ـ ومن أحسن ما اختصَّ به هذا الكتاب تخليص الواو من الياء. وذلك قسمٌ يَسِمُ المُصنِّفين بالعَيِّ والإعْياء.

3 ـ ومنها أنّي لا أذكُر ما جاء من جَمعِ فاعلٍ والمُعْتلِّ العَينِ على (فَعَلَة) إلا أنْ يَصِحَّ مَوضِعُ العين منه كَجَولَةٍ وخَوَلَة. وأمّا ما جاء منه مُعْتَلاّ كباعَةٍ وَسادَة، فلا أذكرُه لاطرادهِ».

4 ـ ومِنْ بديعِ اختصارِهِ وحُسْنِ تَرصِيعِ تِقْصارِهِ:

أ ـ أنّي إذا ذكرتُ صِيغَة المُذَكَّرِ أتْبَعْتُها المُؤَنَّث بقولي، وهي بهاءٍ، ولا أُعيد الصِّيغَةَ.

ب ـ وإذا ذكرتُ المصدر مطلقاً أو الماضي بدون الآتي ولا مانع فالفِعْلُ على مِثَالِ كَتَبَ. وإذا ذَكَرتُ آتِيَهُ بلا تَقْييدٍ فهو على مِثالِ ضَرَبَ. على أنّي أذْهبُ إلى ما قال أبو زَيْدٍ: إذا جاوَزْتَ المَشاهِيرَ مِن الأفْعالِ التي يأتِي ماضيها على فَعَل. فأنت في المُستقبلِ بالخيارِ. إنْ شِئْتَ قُلت يَفْعُلُ بضمّ العين، وإنْ شِئت قُلتَ يَفْعِلُ بكسرها.

جـ ـ وكلُّ كلمةٍ عَرَّيتها عن الضَّبْطِ فإنَّها بالفتح إلاّ ما اشْتَهَرَ بخلافِهِ اشْتِهاراً رافعاً للنزاعِ من البَيْن. وما سِوَى ذلك فأُقَيِّدُهُ بصريح الكلام، غيرَ مُقْتَنِعٍ بِتَوْشِيحِ القِلَامِ.

د ـ مكتفياً بكتابةِ (ع د ة ج م) عن قَولي مَوضعٌ وبلدٌ وقريةٌ والجَمْعُ ومَعْرُوف»[1] وقد رمز لجمع الجمع بحرفي (جج) ولجمع جمع الجمع بحروف (جججج)[2].

ثالثاً ـ الكتب التي تناولت القاموس بالبحث والنقد:

اشتهر كتاب القاموس اشتهاراً عظيماً بين الباحثين في اللغة والمهتّمين بجمعها ودراستها، وقد عبَّر الزَّبيدي عنه في مقدمة شرحه بقوله:

---

(1) مقدمة القاموس: 1/ 3 ـ 4.

(2) انظر مقدمة الهوريني: 13، والمعجم العربي، تحق: د. حسين نصّار: 2/ 577.

«بلغ في الاشتهار مبلغ اشتهار الشمس في رابعة النهار، وقصر عليه اعتماد الدارسين وناط به قصوى رغبة المحدّثين» ثم يضيف الزَّبيدي قائلاً:

«ولمّا كان إبرازه في غاية الإيجاز وإيجازه عن حدّ الإعجاز، تصدّى لكشف غوامضه ودقائقه رجال من أهلم العلم»[1].

لذلك تعددت الدراسات، وكثرت الشروح والحواشي والاستدراكات حتّى اختلط كثير منها على القدماء أنفسهم ـ كما ذكر ذلك الدكتور حسين نصار[2] ـ فجعلوا الحاشية شرحاً، والشرح نقداً، أو استدراكاً. وتصنّف تلك الدراسات إلى الأصناف الآتية:

أ ـ الكتب التي اعتنت بمصطلح القاموس:

وهي التي عالج أصحابها غوامضه وترتيبه وطريقة ضبطه وبعض قواعد صرفه، منها:

1 ـ إضاءة الأدموس ورياضة الشموس من اصطلاح القاموس[3] لأحمد بن عبد العزيز السِّجِلماسي الهِلالي[4] (ت 1175هـ).

2 ـ القول المأنوس في صفات القاموس لمحمد سعد الله[5].

ب ـ الكتب التي شرحت خطبة القاموس:

1 ـ كتاب مُحبّ الدين أبي الوليد عبد الباسط بن محمد الشهير بابن الشحنة الحلبي[6].

2 ـ شرح خطبة القاموس لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي[7].

---

(1) مقدمة التاج: 1/ 13.

(2) انظر المعجم العربي: 1/ 600 ـ 601.

(3) ورد في إيضاح المكنون: 1/ 94 أنّه من كتب الزيتونة بتونس.

(4) ذكر الدكتور حسين نصار أنّه (الغيلالي) المتوفى سنة 1070هـ) وأثبت الصواب من النبوغ العربي: (1/ 301) وتوجد منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (24 ش و869 لغة).

(5) طبع بالهند سنة 1287هـ.

(6) ذكره الزَّبيدي في مقدمة التاج: 1/ 3.

(7) ذكره الزَّبيدي في التاج: 1/ 3)، ومنه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (6 م لغة).

3 ـ فتح القدوس في شرح خطبة القاموس للسِّجلماسي[1].

4 ـ كتاب أبي الروح عيسى بن عبد الرحيم الكجراتي[2].

5 ـ كتاب ميرزا علي الشيرازي[3].

6 ـ كتاب أحمد بن مسعود الحسيني الهركامي الهندي.

7 ـ كتاب زين العابدين بن محسن الحديدي الأنصاري.

8 ـ كتاب الزهر اليانع على قول صاحب القاموس (ولا مانع) لمحمد بن يوسف الدمياطي الحنفي من أهل القرن الحادي عشر[4].

جـ ـ كتب الاستدراك:

1 ـ كتاب المَناوي ذكره الزَّبيدي وسمّاه (القول المأنوس) وقال: «وصل فيه إلى حرف السين المهملة، وأحيا رُفات دارس رسومه المهملة، كما أخبرني بعض شيوخ الأوان، وكم وجّهت إليه رائد الطلب، ولم أقف عليه إلى الآن»[5].

2 ـ كتاب عبد اللّه بن المهدي الحوالي الحميري الملقّب بالبحر من علماء اليمن (ت 1061هـ) استدرك عليه وعلى الجوهري في مجلد[6].

3 ـ الناموس لملا علي بن سلطان القاري الهروي[7].

4 ـ كتاب رجل الطاووس لمحمد بن رسول البرزنجي[8].

5 ـ كتاب علي بن محمد معصوم الحسيني الفارسي.

6 ـ التكملة أو التكميل والصلة والذيل لأبي الفيض مرتضى الحسيني الزَّبيدي.

---

(1) منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (24 ش لغة).

(2)، (3) ذكره الزَّبيدي في التاج: 1/ 3.

(4) المعجم العربي نشأته وتطوره د. حسين نصار: 2/ 601 ـ 602.

(5) مقدمة التاج: 1/ 3.

(6)، (7)، (8) ذكره الزَّبيدي في مقدمة التاج: 1/ 3.

7 ـ ابتهاج النفوس بذكر ما فات القاموس، ولا يعرف مؤلفه على وجه اليقين.

د ـ كتب النقد:

وتشمل الكتب التي بيّنت مآخذه أو التي قامت بمدحه، وكذلك الكتب التي وازنت بينه وبين صحاح الجوهري منها:

1 ـ الإفصاح في زوائد القاموس على الصحاح للسيوطى (ت 911هـ).

2 ـ بهجة النفوس في المحاكمة بين الصحاح والقاموس[1] للقرافي (ت 1008هـ).

3 ـ الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط لمحمد بن مصطفى الداوودي المعروف بداوود زاده (ت 1007هـ).

4 ـ مرج البحرين للقاضي أوَيْس بن محمد المعروف بويس (ت 1037هـ).

5 ـ الوشاح وتثقيف الرماح في ردّ توهيم المجد الصحاح لأبي زيد عبد الرحمن ابن عبد العزيز التادلي.

6 ـ فلك القاموس لعبد القادر بن أحمد اليمني، من تلاميذ ابن الطيب الفاسي.

7 ـ ضوء القاموس في زوائد الصحاح على القاموس، لم يعرف مؤلّفه.

8 ـ طراز اللغة للسيد علي خان.

9 ـ الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق (ت 1305هـ).

10 ـ تصحيح القاموس المحيط لأحمد تيمور.

هـ ـ الكتب التي اختصرته:

1 ـ كتاب البرهان إبراهيم بن محمد الحلبي (ت 900هـ).

2 ـ مختصر القاموس[2] لعلي بن أحمد الهِيتي (ت 1020هـ).

3 ـ أحكام باب الإعراب عن لغة الأعراب لجبرائيل فرحات اللبناني الماروني.

---

(1) ذكره الزَّبيدي في مقدمة التاج: 1/ 3.

(2) ومنه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (614 لغة).

و ـ الكتب التي شرحت القاموس وعُدّت حاشية عليه:

قام بعض الشراح بشرح القاموس المحيط شرحاً مُفصلاً، وقام بعضهم الآخر بشرح غوامضه والاستدراك عليه ما فاته. وأهم هذه الكتب:

1 ـ كتاب إضاءة الراموس، وهو أسبق من تاج العروس ويُعد أيضاً من الشروح الكبيرة المهمة التي اعتمد المؤلف فيها على شرح الغامض من ألفاظ القاموس واستدرك عليه المعاني المختلفة وتعقب أقوال الفيروزآبادي، وتعقب ـ أيضاً ـ أقوال علماء آخرين من خلال المواد التي تابعها في هذا الشرح، ويسمّى ـ أيضاً ـ هذا الكتاب حاشية ابن الطيب الفاسي على القاموس المحيط.

2 ـ كتاب تاج العروس، يُعد أوسع من قام بمتابعة القاموس المحيط متابعة شاملة شرح بكلماته ألفاظ القاموس المحيط واستدرك عليه معاني أخرى، وألفاظاً كثيرة اقتبس أغلبها من كتاب شيخه محمد بن الطيب الفاسي، كتاب إضاءة الراموس.

3 ـ حاشية نور الدين علي بن غانم المقدسي (ت 1004هـ).

4 ـ القول المأنوس بتحرير ما في القاموس[1] للعلاّمة محمد بن يحيى الملقّب ببدر الدين القرافي المعدي (ت 1008هـ).

5 ـ القول المأنوس[2] للمناوي (ت 1031هـ).

6 ـ حاشية أبي العباس أحمد بن عبد العزيز السِّجِلماسي.

7 ـ حاشية ابن الأمير.

8 ـ القول المأنوس لعبد الباسِط بن خليل الحنفي (ت 920هـ).

9 ـ حاشية سعد اللّه بن عيسىٰ المعروف بسعدي چلبي.

---

(1) منها ثلاث نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم (12م) و(11م) و(43 لغة).

(2) ذكره الزبيدي في مقدمة التاج: 1/ 3.

الفصل الثاني

محمد بن الطيب الفاسي اللغوي

المبحث الأول: ترجمة شخصيته

المبحث الثاني: آثاره

المبحث الثالث: آراء العلماء في ابن الطيب الفاسي

الفصل الثاني

محمد بن الطيب الفاسي اللغوي

المبحث الأوّل

ترجمة شخصيته

اسمه ونسبه ومذهبه:

هو محمد بن الطيب [1] بن محمد بن موسىٰ الشرقي[2] الفاسي المالكي، أبو عبد اللّه شمس الدين الشهير بابن الطيّب الشرقي ينتسب إلى قبيلة شَرَاقة العربيّة على مرحلة من فاس شمالاً[3].

وقال الكتّاني «وقد أخطأ خطأً فاحشاً من ذكره بالفاء وَعَدَّهُ مِنْ أولاد الشرفي

---

(1) انظر ترجمته في سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: 4/ 91 ـ 94 (مكتبة المثنى ـ بغداد)، فهرس الفهارس: 2/ 1067 ـ 1071، إيضاح المكنون: 1/ 67، 94، 227، 321، 2/ 216، 258، 353، 373، 583 (ط3 طهران 1967 ـ 1387ه) ومقدمة التاج: 1/ 3، هدية العرفين: 2/ 331، والأعلام: 7/ 47، ومعجم المؤلفين: 10/ 111، والحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية: 258 (ط1، مط النجاح بالمغرب: 1977).

(2) في سلك الدرر: 4/ 91، وهدية العارفين: 2/ 331: (الشرفي)، وفي فهرس الفهارس للكتاني: 2/ 1067: (الشرگي) وضبطها بقوله: بالقاف المعقودة لا بالفاء إجماعاً نسبة إلى شراكَة على مرحلة من فاس، انتهى. ولعله ذكر اللفظة باللهجة المحليّة التي تنطق بها القاف گافاً شبيهة بالجيم القاهرية.

(3) انظر الحياة الأدبية في المغرب، د. محمد الأخضر: 258.

الأندلسيين الذين بفاس وليس منهم، بل هو من أولاد الصميلي كما وجدته بخط القاضي أبي الفتح محمد الطالب بن الحاج»[1].

وقد أجمعت المصادر[2] التي ترجمت له على أنّه كان مالكي المذهب، فلقّب بالمالكي.

مولده ونشأته:

وُلِدَ ابن الطيب سنة 1110هـ[3] بمدينة فاس[4]. وهي مدينة كبيرة مشهورة على بَرّ المغرب من بلاد المغرب.

في هذه المدينة وُلِدَ ونشأ وترعرع في كنف والده الذي أخذ عنه، وتولاّه بالرعاية العلمية منذ طفولته، وقيل[5]: إنه استجاز له من أبي الأسرار حسن بن علي العجيمي المكي وعمره سنتان.

وقال الحافظ تلميذه مرتضى الزبيدي في (ألفية السند) لمّا ترجمه[6]:

وصَحّ أن حَسنَ العُجيمي أجازه كتباً بغير ضيم

وهذا القول على الرغم من المبالغة فيه ـ كما يبدو ـ إلاّ أنّه يدل على أن ابن الطيب قد نبغ منذ طفولته الأولى، فحفظ القرآن الكريم، وأخذ مبادئ العلوم عن والده.

رحلاته وتنقلاته:

كان ابنُ الطيب كثير الترحال لا يكاد يستقر في مكان كما عُرِفَ ذلك من قوله:

---

(1) فهرس الفهارس: 2/ 1067 ـ 1068.

(2) انظر المصادر السابقة التي ترجمت له.

(3) سلك الدرر: 4/ 91، وفهرس الفهارس: 2/ 1068، والحياة الأدبية: 258.

(4) تتكون مدينة (فاس) من مدينتين في كل جهة مدينة في سطح الجبل وهما عدوة الأندلسيين وعدوة القرويين ويشق بينهما نهر وفيها عيون عدة. ويقال سمّيت فاساً لأنّهم وجدوا فأساً في موضع الحفر عندما شرعوا في حفر هذه المدينة. (انظر معجم البلدان؛ 4/ 230، ومراصد الاطلاع: 3/ 1014، وتقويم البلدان: 133.

(5) (6) سلك الدرر: 4/ 91، وفهرس الفهارس: 2/ 1068.

يوماً بفاس وفي مِكْنَاسَة زمناً وتارة في زوايا العَمِّ والخال[1]

كما يتّضح حبّه للسفر في حثّ الآخرين على القيام به، فقال:

سافِر إلى نيلِ المَعَزَّ ة إنَّ في السَّفَرِ الظَّفَر
وانْفر لنيلِ المجدِ فيـ ـمَنْ للمعالِي قد نَفَر
واعلم بأنَّ المكثَ في الْـ ـأوْطَانِ يدعو الضَّجَر
ويورث الأخلاط والـ ـأجسام أنواع الضَّرَر[2]

فقد طاف ابن الطيب الأرض طولاً وعرضاً، وأقام بمكّة سنتين وختم بالمسجد الحرام الصحاح الستة وغيرها من الأصول الحديثة[3].

وقد رحل إلى المشرق فحجّ ودرس بالحرم النبوي ودخل الروم من طريق الشام، ورجع من طريق مصر، وأخذ عنه في الشام ومصر خلق كثير[4].

وعلى الرغم من هذه التنقلات فقد تمكّن ابن الطيب من تأليف كتب كثيرة غير معتمد ـ في غالب الأحيان ـ إلاّ على ذاكرته المستوعبة الفطنة، وفي هذه الظروف التي لا تعرف الاستقرار ألّف حاشيته القيمة على القاموس[5] كما أوضح ابن الطيب ذلك في مقدمتها حيث قال: «على أني ما أمليت سطراً منه إلا في شطر من الأرض، ولا عاينت معنى إلاّ وأنا ابن أرض»[6].

شيوخه:

بلغ عدد شيوخ ابن الطيب الشرقي نحو مائة وثمانين شيخاً كما ذكر ذلك

---

(1) مقدمة الإضاءة: 8 (تحق د. عبد الجبار عبد الله ـ رسالة دكتوراه)، وانظر فهرس الفهارس: 2/ 1068، والحياة الأدبية: 259.

(2) سلك الدرر: 2/ 91.

(3) انظر فهرس الفهارس: 2/ 1068، والحياة الأدبية: 259.

(4) انظر النبوغ المغربي: 1/ 301.

(5) انظر الحياة الأدبية: 259.

(6) تحقيق الإضاءة للدكتور عبد الجبار عبد الله: 8 (رسالة دكتوراه).

في الإجازة التي كتبها لمحمد بن عبد السلام البناني[1].

وهؤلاء الشيوخ هم أعلام ذلك العصر في المغرب والمشرق[2].

وأوّل شيوخه والده الذي نَشَّأه تنشئة علميّة حتى صار إمام أهل اللّغة في عصره، ومن شيوخه المغاربة إضافة لأبيه:

1 ـ محمد بن عبد القادر، أبو عبد اللّه الفاسي[3]، عالم مشارك في العلوم العقلية والنقليّة ولد سنة 1042هـ، صنف (شرح نظم تحفة الفكر لأبيه) (توفي سنة 1116هـ).

2 ـ عبد السلام جسوسي: هو عبد السلام بن أحمد بن علي بن أحمد جسوسي الفاسي[4]، عالم بالنحو والفقه واللغة والحديث والتفسير والأصول والبيان، من آثاره مؤلف في الأدعية (توفي سنة 1121هـ).

3 ـ أحمد بن محمد ناصر أبو العباس الدَّرعي الجعفي المغربي المالكي[5]، محدّث، صوفي، ولد في سجلماسة، صنّف (رحلة المشرق) و(كتاب الأجوبة) (توفي سنة 1129هـ).

4 ـ القاضي عبد اللّه العربي برلة الفاسي[6]: ولي قضاء فاس، وله (إفشاء القواعد المذهبية والأقوال المرضية) (توفي سنة 1133هـ).

5 ـ محمد المَسْناوي: محمد بن أحمد أبو عبد اللّه المَسْناوي الدِّلائي الفاسي[7]، كان عالماً في علوم العربيّة والفقه والحديث والتفسير والكلام، أخذ عن عبد

---

(1) انظر فهرس الفهارس: 2/ 1068، والحياة الأدبية: 258.

(2) الحياة الأدبية: 258.

(3) هدية العارفين: 2/ 309، وإيضاح المكنون: 1/ 257، ومعجم المؤلفين: 10/ 182 ـ 183.

(4) فهرس الفهارس: 2/ 1069، التقاط الدُّرر لمحمد بن الطيب القادري: 306 (ط دار الآفاق بيروت 1983) ومعجم المؤلفين: 5/ 222.

(5) فهرس الفهارس: 2/ 1070، وإيضاح المكنون: 1/ 551، 2/ 262، وهديّة العارفين: 1/ 169، ومعجم المؤلفين: 2/ 165، وقد ذكره ابن الطيب في الإضاءة (انظر ص519 من التحقيق).

(6) فهرس الفهارس: 2/ 1069، ومعجم المؤلفين: 6/ 276.

(7) ذكره ابن الطيب في الإضاءة، انظر ص27 من التحقيق، وترجمته في إيضاح المكنون: 2/ 267، وهدية العارفين: 2/ 317، والنبوغ المغربي: 1/ 296 ـ 297، ومعجم المؤلفين: 8/ 359..

القادر الفاسي والحسن اليوسي وعبد السلام القادري، صنّف رسالة نصرة القبض والردّ على من زعم عدم مشروعيته في النقل والفرض، وصرف الهمّة إلى تحقيق معنى الذمّة والقول الكاشف عن حكم الاستبانة في الوظائف، وغيرها (توفي سنة 1136هـ).

6 ـ محمد الشاذلي: هو محمد بن أحمد الشاذلي أبو عبد اللّه الدِّلائي[1]: الأديب اللغويّ النحويّ العروضيّ صنّف شرحاً على رائية العلاّمة اليوسي ـ لم يكمله ـ (توفي بفاس سنة 1137هـ).

ومن غرائب شيوخه ـ كما يقول الكتاني[2]، روايته عن عمته الشيخة التقية زهرة بنت محمد زوجة أبي علي اليوسي.

ومن شيوخه المشارقة:

1 ـ محمد الزُّرْقَاني[3]: هو محمد بن عبد الباقي بن يوسف الأزهري المالكي الشهير بالزُّرْقَاني[4]، فقيه أصولي، وُلِد سنة 1055هـ، صنّف (شرح المنظومة البيقونيّة في مصطلح الحديث ومختصر المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة، و(أبهج المسالك بشرح موطّأ الإمام مالك)، و(شرح المواهب اللدنية) وغيرها (توفي سنة 1122هـ).

2 ـ أبو طاهر الكوراني: هو أبو الطاهر بن إبراهيم بن حسن المدني الشافعي الشهير بالكوراني[5]، الفقيه، ولد بالمدينة المنورة سنة 1081هـ، قرأ على والده، وأخذ عن السيد محمد بن عبد الرسول البرزنجي، وأبي الأسرار حسن بن علي العجيمي، وغيرهما، صنّف (اختصار شرح شواهد الرضي للبغدادي) (توفي سنة 1145هـ).

---

(1) فهرس الفهارس: 2/ 1070.

(2) فهرس الفهارس: 2/ 398.

(3) ذكره في ص 491 من التحقيق.

(4) سلك الدرر: 4/ 32 ـ 33، هدية العارفين: 2/ 311.

(5) سلك الدرر: 4/ 27، فهرس الفهارس: 1/ 372، ومعجم المؤلفين: 5/ 31.

وكذلك من شيوخه المشارقة:

عبد الرؤوف البشبيشي[1] والسيد عمر البار الباعلوي[2].

وفاته:

بعد حياة حافلة بالنشاط العلمي مقرونة بالسفر والتنقّل توفي ـ رحمه الله ـ سنة 1170هـ الموافق 1756م عن ستين عاماً وذلك بالمدينة المنورة كما نقلت ذلك معظم المصادر[3].

(1)،(2) انظر سلك الدرر: 4/ 91، وفهرس الفهارس: 2/ 1070.

(3) انظر سلك الدرر: 4/ 94، فهرس الفهارس: 2/ 1068، وهدية العارفين: 2/ 331، والأعلام: 7/ 47، ومعجم المؤلفين: 10/ 111، والحياة الأدبية في المغرب: 258.

المبحث الثاني

آثـــاره

إنّ الآثار التي تركها ابن الطيب تتمثل في أمرين:

أوّلهما: تلاميذه الذين أخذوا عنه، وتتلمذوا على يديه وتأثّروا به.

وثانيهما: مصنّفاته التي تركها والتي تبيّن لنا جهوده العلميّة.

أوّلاً ـ تلاميذه:

تتلمذ على يده عدد وافر من العلماء المغاربة، والمشارقة، وقد حصل بعضهم على شهرة واسعة جداً كالشيخ مرتضى الزبيدي، وسنتحدث عن بعضهم فيما يأتي:

1 ـ الهلالي:

هو أحمد بن عبد العزيز الهلالي السَّجلماسي[1]، عالم بالفقه والحديث والبيان واللغة وغيرها. صنّف (فتح القدوس في شرح خطبة القاموس) و(إضاءة الأدموس من اصطلاح صاحب القاموس) وغيرهما (توفي سنة 1175هـ).

2 ـ مرتضى الزَّبيدي:

هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزَّبيدي[2]، الملقّب بمرتضى (أبو الفيض) لغوي، نحوي، محدث، أصولي، أديب، ناظم، مؤرخ، نسّابة، مشارك في علوم عدة، أصله من واسط في العراق، ومولده في بلجرام في الشمال الغربي من الهند، سنة 1145هـ، ومنشؤه في زَبيد باليمن، رحل إلى الحجاز، وأقام بمصر، فاشتهر فضله، له تصانيف كثيرة منها: (تاج العروس في شرح القاموس)[3]، والروض المعطار في نسب آل جعفر الطيار) و(إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء العلوم للغزالي) و(بلغة الغريب في مصطلح آثار الحبيب) وغيرها (توفي سنة 1205هـ).

---

(1) فهرس الفهارس: 2/ 399، والنبوغ المغربي: 1/ 301.

(2) هديّة العارفين: 2/ 347، وإيضاح المكنون: 1/ 15، 18، 19، 31، والأعلام 7/ 297 ـ 298، ومعجم المؤلفين: 11/ 282.

(3) طبع بالمطبعة الخيرية بمصر سنة 1306هـ، وقام بنشره مرة أخرى وزارة الإرشاد الكويتية بتحقيق لجنة من الأساتذة، وأنجز منه في الوقت الحاضر إلى ج 19 ما يقابل فصل الفاء من باب الطاء.

3 ـ سليمان الأهدل:

هو سليمان بن عمر بن يحيى بن عمر مقبول الأهدل الزَّبيدي اليمني (أبو المحاسن) فقيه محدِّث، صوفي، ولد بزَبيد وتولَّى الإفتاء بها، وصنّف (النفس اليماني في تراجم شيوخه).

وغير هؤلاء علماء كثيرون، ولعلّ الزَّبيدي بما قام به من عمل ضخم في كتابه تاج العروس يعدّ أشهرهم، وهو خير دليل على علميّة شيخه وطول باعه وإمكانيته العالية لأنّه اقتفى أثره وسار على منهجه كما وصف ذلك الزَّبيدي فقال: وهو عمدتي في هذا الفن، والمقلِّد جيدي العاطل بحُليّ تقريره المستحسن»[1].

فلا غرو أنّ ما عمله الزَّبيدي هو ثمرة علم أستاذه لأنّه بذر في تلميذه بذور النقد والاستدراك وجمع الشوارد والغريب والمولّد، والتنبيه على الفصيح والأفصح، والرديء والنادر، فكان معجمه شاملاً لكل أنواع المعرفة.

ثانياً ـ مؤلفاته:

صنّف ابن الطيب كتباً في مختلف العلوم ممّا يزيد على خمسين مصنّفاً كما ذُكِرَ في معظم المصادر، وقد أشار إلى كثير منها من خلال كتابه الإضاءة، فكان يشير إلى أنّه قد استكمل تلك المسائل أو القضايا التي كان يتحدث عنها في كتبه المتنوعة، وفيما يأتي قائمة بأسمائها مرتّبة حسب حروف المعجم.

1 ـ الأثناء: ذكره د. عبد المنعم عبد اللّه في قسم الدراسة من رسالته للدكتوراه ـ تحقيق الإضاءة ص 24.

2 ـ إرسال الأسانيد وإيصال المصنّفات والأسانيد (وهي الفهرسة الصغرى) ذكره صاحب فهرس الفهارس: 2/ 1070، والحياة الأدبية: 260.

3 ـ الأزهار الندية في التاريخ: ذكره صاحب إيضاح المكنون: 1/ 67، وهدية العارفين: 2/ 331، ومعجم المؤلفين 10/ 111.

4 ـ الاستمساك بأوثق عروة في الأحكام المتعلّقة بالقهوة: ذكره صاحب فهرس الفهارس: 2/ 1070، والحياة الأدبية: 260.

---

(1) التاج: 1/ 3.

5 ـ إسفار اللثام عن محيّا شواهد ابن هشام: ذكره ابن الطيب في الإضاءة (تحق د. فتحي أنور الدابولي، ص418). كما ذكره ابن الطيب في موطئة الفصيح: 1/ 369 و(خ. دكب 179 لغة).

6 ـ إضاءة الراموس: (هذا الكتاب الذي نقوم بتحقيقه ودراسته) ذكره صاحب سلك الدرر: 4/ 91، وفهرس الفهارس: 2/ 1068، والنبوغ المغربي 1/ 301، والحياة الأدبية في المغرب: 259، والأعلام: 7/ 47، وإيضاح المكنون 1/ 94، وهديّة العارفين: 2/ 331.

7 ـ الأفق المشرق بتراجم مَنْ لقيناه بالمشرق: ذكره صاحب فهرس الفهارس: 2/ 1070، والحياة الأدبية: 260.

8 ـ إقرار العين بإقرار الأثر بعد ذهاب العين (وهي الفهرسة الكبرى)[1] ذكره صاحب فهرس الفهارس: 2/ 1070، والحياة الأدبية: 260.

9 ـ أنواء الأنوار في شرح شواهد الكشاف: ذكره صاحب مسلك الدرر: 4/ 91، والأعلام: 7/ 47.

10 ـ الأنيس المطرب فيمن لقيته من أدباء المغرب: فهرس الفهارس: 2/ 1070، والحياة الأدبية: 260.

11 ـ تحرير الرواية في تقرير الكفاية (شرح كفاية المتحفظ): ذكر في سلك الدّرر: 4/ 91، والأعلام: 7/ 47، والنبوغ المغربي: 1/ 301، وفي إيضاح المكنون: 1/ 227، وهديّة العارفين: 2/ 331 (تجريد الرواية في تحقيق الكفاية).

12 ـ تمهيد الدلائل وتلخيص الأوائل: ذكر في إيضاح المكنون: 1/ 321، وهديّة العارفين: 2/ 331.

13 ـ تخليص التخليص لشواهد التلخيص: ورد في ص 365 من التحقيق.

14 ـ التذكرة: ورد في ص 505 من التحقيق.

15 ـ حاشية على إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري: ذُكر في فهرس

---

(1) ذكره ابن الطيب في الإضاءة، وقال عنه (فهارسنا المطولة) ص1 وص712 من التحقيق.

الفهارس: 2/ 1070، والحياة الأدبية: 259، ومعجم المؤلفين 10/ 111. وذكره ابن الطيب في ص139 من التحقيق، وفي ص452. ص656 سماه (حواشي القسطلاني).

16 ـ حاشية على التسهيل لابن مالك: ذكره د. عبد المنعم في دراسته.

17 ـ حاشية على تفسير الجلالين: ورد في ص291 من التحقيق.

18 ـ حاشية على شرح الخزرجيّة، الخزرجيّة[1]: هي منظومة في العروض اسمها (الرامزة) شرحها شيخ الإسلام زكريّا الأنصاري ولابن الطيب حاشية على هذا الشرح (وردت في ص 307 وص694 من التحقيق).

19 ـ حاشية على شرح لامية الأفعال لابن الناظم: ورد في ص203 من التحقيق.

20 ـ حاشية على شفاء الغليل للخفاجي: ورد في ص677، ص 717، ص724.

21 ـ حاشية على الشمائل المحمديّة: ذكر في فهرس الفهارس: 2/ 1070، والحياة الأدبية: 260.

22 ـ حاشية على المختصر السعدي، وسمّاه أيضاً حاشية مختصر السعد: ورد في ص725، ص729 من التحقيق.

23 ـ حاشية على المرادي: المرادي هو المعروف بابن أم قاسم المرادي (ت 749) له كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، وللمؤلف حاشية عليه. ورد في ص304 من التحقيق.

---

(1) ذكر الدكتور فتحي الدابولي في القسم الدراسي من تحقيقه للإضاءة ص60 أن «الخزرجية هي العيون الغامزة على الرامزة لبدر الدين ابن الدماميني... شرحها المؤلف» وقد جانب الصواب في هذا لأنّ الخزرجيّة هي منظومة في العروض اسمها الرامزة لضياء الدين بن عبد الله بن محمد الخزرجي الأندلسي (ت 626هـ). أما العيون الغامزة لابن الدماميني فهي شرح للرامزة، وكذلك شرح الرامزة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ولابن الطيب حاشية على هذا الشرح ـ فمرة يسميه (شرح الخزرجية) (انظر ص91 من تحقيق الإضاءة للدكتور فتحي الدابولي) ومرة يقول: «فيما كتبناه على شرح الخزرجية لشيخ الإسلام» (انظر ص694 من هذا التحقيق) ومرة أخرى يقول: «كما حقّقناه في حواشي شيخ الإسلام على الخزرجية» (انظر ص 307 من هذا التحقيق) ويقصد في كل ذلك حاشيته على شرح شيخ الإسلام للرامزة منظومة الخزرجي.

24 ـ حاشية على المطوّل لسعد الدين التفتازاني: ذُكِر في مسالك الدّرر: 4/ 91، والأعلام: 7/ 47، ومعجم المؤلفين: 10/ 111.

25 ـ حاشية على المغني: ذكره د. عبد المنعم عبد اللّه في دراسته.

26 ـ حواشي التوضيح: التوضيح لابن هشام على ألفيّة ابن مالك ورد في ص 165، ص304 من التحقيق.

27 ـ حواشي شروح الخلاصة (ألفيّة ابن مالك) ورد في ص595 من التحقيق.

28 ـ حواشي عقود الجُمان: عقود الجُمان للسيوطي في علم المعاني والبيان: ورد في ص155، ص228، ص666 من التحقيق.

29 ـ حواشي على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني: ذكر في إيضاح المكنون: 1/ 319.

30 ـ الرحلة الحجازيّة الأولى والثانية: ذُكِر في فهرس الفهارس: 2/ 1070، وسلك الدرر: 4/ 91 والحياة الأدبية 260، والأعلام: 7/ 47، وهديّة العارفين: 2/ 331.

31 ـ سمط الفرائد فيما يتعلق بالبسملة والصلاة من الفوائد: ورد في فهرس الفهارس: 2/ 1070، والحياة الأدبية: 260.

32 ـ شرح الحاجبية: ذُكِر في دراسة د. عبد المنعم عبد اللّه.

33 ـ شرح درة الغواص: ورد في ص649، 189، ص655 من التحقيق. وسمّي في كتاب النبوغ المغربي: 1/ 301 حاشية على درة الغواص.

34 ـ شرح دواوين الشعراء الستة: ذكر في النبوغ المغربي: 1/ 301.

35 ـ شرح الديوان: ويعني به ديوان زهير بن أبي سلمى ورد في ص 488 من التحقيق.

36 ـ شرح ديوان امرئ القيس: ذكره في الدراسة د. عبد المنعم عبد اللّه.

37 ـ شرح ديوان طرفة: ذكر في دراسة د. عبد المنعم عبد اللّه.

38 ـ شرح ديوان النابغة: ورد في ص 456.

39 ـ شرح سيرة ابن الجزري: ورد في ص317 من التحقيق، وذُكِر في فهرس

الفهارس: 2/ 1070، والحياة الأدبية: 260. وسيرة ابن الجزري هي منظومة لشمس الدين محمد بن الجزري (ت 833هـ) واسمها (ذات الشفا في سيرة المصطفى وما بعده من الخلفا)[1].

40 ـ شرح سيرة ابن فارس: ذكر في فهرس الفهارس: 2/ 1070، والحياة الأدبيّة: 260.

41 ـ شرح شواهد البيضاوي: هو شرح للشواهد التي وردت في تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين أبي سعيد الشيرازي البيضاوي).

42 ـ شرح شواهد التلخيص: ذكر في دراسة د. فتحى الدابوالي ص 61، ودراسة د. عبد المنعم عبد اللّه ص 26. وورد في ص182 من التحقيق

43 ـ شرح شواهد التوضيح لابن هشام: ورد في ص145، ص 730.

44 ـ شرح شواهد الشافية: ذكر في دراسة د. عبد النمعم عبد اللّه.

45 ـ شرح شواهد عناية القاضي (هي حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل) ورد في ص 482 من التحقيق.

46 ـ شرح شواهد الكشاف: ذُكِر في سلك الدرر: 4/ 91، وإيضاح المكنون: 2/ 353، وهديّة العارفين 2/ 331.

47 ـ شرح كافية ابن مالك: ورد في ص468، ص 304، ص 658 من التحقيق. وذكر في سلك الدرر: 4/ 91، وإيضاح المكنون: 2/ 258، وهديّة العارفين 2/ 331، والأعلام: 7/ 47.

48 ـ شرح المضريّة في مدح خير البريّة: ذكر في فهرس الفهارس: 2/ 1070، والحياة الأدبية: 260.

49 ـ شرح نظم الفصيح: ورد في ص181، 183، 187، 696، 697 من التحقيق.

50 ـ شرح المعلقات: ذكر في دراسة د. عبد المنعم عبد اللّه.

51 ـ ضوء القابوس في زوائد الصحاح على القاموس: ذُكر في النبوغ المغربي: 1/ 301.

---

(1) إيضاح المكنون: 1/ 539.

52 ـ فيض الانشراح من روض طي الاقتراح: الاقتراح للسيوطي في النحو، ذُكِر في سلك الدرر: 4/ 91، وإيضاح المكنون: 2/ 216، وهديّة العارفين 2/ 331، والأعلام: 7/ 47، ومعجم المؤلفين: 10/ 111.

53 ـ الكشف: ذُكر في دراسة د. عبد المنعم عبد اللّه.

54 ـ المسفر عن خبايا المزهر للسيوطي: ورد في ص248، ص349. وذكر في فهرس الفهارس: 2/ 1070، والحياة الأدبية: 259، والنبوغ المغربي 1/ 301، ومعجم المؤلفين: 10/ 111.

55 ـ المسلسلات في الحديث: ذكر في سلك الدرر: 4/ 91، والأعلام: 7/ 47.

56 ـ المفروض من علمي القوافي والعروض: ورد في ص674 من التحقيق.

57 ـ موطئة الفصيح لموطأة الفصيح (شرح نظم الفصيح لابن المُرَحّل)، ورد في مواضع كثيرة جداً من الإضاءة (انظر ص142، ص145، ص148، ص158) وذُكِر في سلك الدرر: 4/ 91، وإيضاح المكنون: 2/ 583، وهديّة العارفين 3/ 331، الأعلام: 7/ 47، والنبوغ المغربي: 1/ 301.

ومعظم هذه الكتب مفقودة، ولا يوجد منها إلا القليل مثل:

1 ـ كتاب الإضاءة وهو الذي أقوم بتحقيق قسم منه وتوجد منه نسختان مخطوطتان في دار الكتب المصرية، ونسختان في معهد المخطوطات ونسخة في مكتبة الأزهر.

2 ـ الأنيس المطرب ـ مطبوع غير محقق.

3 ـ تحرير الرواية في تقرير الكفاية، حقّق بجامعة القاهرة ـ رسالة دكتوراه.

4 ـ فيض الانشراح من روض طي الاقتراح، منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية.

5 ـ موطئة الفصيح منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية، وقد حقق (رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر).

آراء العلماء في ابن الطيب الفاسي

وصف العلماء ابنَ الطيب وصفاً دقيقاً وأثنوا عليه ثناءً جميلاً ممّا يدلّ على أنّه كان نادرة عصره، وإمامه في اللغة والنحو والتصريف والتفسير والحديث والفقه، يمتاز بذاكرة فطنة جعلته واسع الدراية كثير المعرفة، وأثّر ذلك في تلاميذه تأثيراً كبيراً، وفيما يلي ذكر بعض أقوال العلماء فيه:

قال الكتاني: «كان هذا الرجل نادرة عصره في اتساع الرواية وقوة العارضة رُزِقَ فيها سعداً مبيناً، وأخذ عنه بالشام والحجاز والعراق ومصر وغيرها من البلاد»[1].

كما نقل الكتاني عن ابن الحاج قوله: «لم يكن في زمانه أحفظ منه بالنحو واللغة والتصريف والأشعار إماماً في التفسير والحديث والتصوف والفقه»[2].

كما وصفه تلميذه الزَّبيدي في (ألفية السند) بقوله:

محدّث العصر الفقيه الماهر وكم له بين الورى مفاخر[3]

كما يشارك ابن الطيب العلماء في وصف قدراته العلمية فيقول:

«فإن أعنَى ما يَعْتنِي به المعني بالعلوم المهمّة، وأغنى ما يغْتَنِي به الغني في التحصيل بعلوّ الهمّة، الغوص في قاموس اللغات، والحرص على اقتباس قابوس الكلم النابغات والتَّضلُّع بالحوشي والغريب والتمتُّع بالبعيد والقريب، فبذلك يحوز العلوم بأسرها... ويُحيى في كلّ العلوم مِنْحة التسهيل والتيسير ويُجْبَى إليه ثمرات خُصوصي الحديث والتفسير.

وقد كنت ممّن نَبغَ في هذه العلوم الشريفة، ونبغ بعيونها الفائقة، وتفيّأ ظلالها الوريفة وغاص قاموس بحرها وصاغ قابوس نحرها، وتعرّف الحوشي منها والمتداول...»[4].

---

(1) فهرس الفهارس: 2/ 1068.

(2) المصدر السابق.

(3) نفسه.

(4) مقدمة الإضاءة (تحق د. عبد الجبار عبد الله ـ رسالة دكتوراه): ص2.

الفصل الثالث

كتاب الإضاءة

المبحث الأوّل: اسمه، وتوثيق نسبته لابن الطيب

المبحث الثاني: أهداف تأليف الكتاب

المبحث الثالث: مصادر الكتاب

الفصل الثالث

كتـاب الإضـاءة

المبحث الأول

اسمه وتوثيق نسبته لابن الطيب

أجمعت المصادر التي ترجمت لابن الطيب الفاسي على أنّه ألّف كتاباً نقد فيه قاموس المحيط للفيروزآبادي كما استدرك عليه ما فاته، وشرح فيه ما غمض. ولكن اختلفت المصادر في وصفه، فقال جماعة: إنّه حاشية على القاموس كما ورد ذلك في سلك الدرر[1]، وفهرس الفهارس[2] والحياة الأدبية في المغرب[3]، والنبوغ المغربي[4]، والأعلام[5] للزركلي، والمعجم العربي[6] للدكتور حسين نصار.

وعبّر عنه آخرون بـ(شرح القاموس) كما يتضح ذلك من قول تلميذه الزَّبيدي عند وصفه الكتب التي تناولت القاموس بالنقد والشرح فقال:

---

(1) 4/ 91.

(2) 2/ 1068، 1069.

(3) ص 259.

(4) 1/ 301.

(5) 7/ 47.

(6) 2/ 624.

«ومن أجمع ما كتب مما سمعت ورأيت شرح شيخنا الإمام اللغوي أبي عبد اللّه محمد بن الطيب بن محمد الفاسي»[1].

وبهذا التصريح ثبّت الزَّبيدي نسبة هذا الكتاب إلى شيخه كما وصفه بأنّه شرح للقاموس وهو ما اخترناه في هذه الطبعة

وأشار إلى هذا الكتاب كل مَنْ ترجم[2] لابن الطيب. فالآراء جميعها متّفقة على تأليف هذا الكتاب وعلى نسبته لابن الطيب.

والتسمية التي ثبتت على نسخ المخطوط هي: (إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على أضاة القاموس) وقد ورد في آخر صفحة من نسخة الأصل[3] «وترجمنا ما حرّرناه بإضاءة الراموس وإضافة الناموس».

وقد ذُكِرَ في اللسان[4] عن ابن الأعرابي قوله: «الراموس القبر» وفيه أيضاً الرَّمْس الستر والتغطية».

فيظهر من ذلك أن معنى إضاءة الراموس هو إضاءة القبر وهذا الاستعمال مجازي، يبيّن حالة القاموس لما فيه من غموض معانيه ـ على رأي ابن الطيب ـ فوصفه بالقبر لأنّه يستر المعاني وذلك لحذفه الشواهد واختصاره الشديد كما يستر القبر دفينه. والناموس كما فسره الفيروزآبادي «صاحب السّرِّ المُطَّلِعُ على باطِنِ أمرِكَ»[5].

فكأن ابن الطيب بهذه العبارة جعل نفسه صاحب السّر المطّلع على غوامض القاموس وما بطن في جوفه من معان غامضة، فهو كما سيضيء ما سُتِرَ وانقبر كذلك سيوضّح ما غمض لأنه عالم بأسرار اللغة، وبما خفي من معانٍ في القاموس.

والأضاة كما ورد في اللسان[6]: الغدير أو الماء المُسْتَنْقِع من سَيْل أو غيره فيدلّ هذا على أنّ ابن الطيب أراد بهذه التسمية أن يبيّن ما يريد عمله في حاشيته وهو

---

(1) التاج: 1/ 3.

(2) انظر المصادر السابقة في ترجمة ابن الطيب.

(3) الإضاءة: ج 4 ص 727.

(4) اللسان: (رمس) 405 ـ 406.

(5) القاموس: (نسي) 2/ 266.

(6) اللسان: (أضا) 18/ 40.

توضيح ما غمض من معان بذكر شواهدها، لأنّه عالم بأسرار اللغة ومطّلع على ما دفن في هذا القبر الذي سُتِرَت فيه الحقائق حتى أصبح كالمستنقع ـ في نظر ابن الطيب ـ لجمود ألفاظه وغموضها.

وبذلك يمكن القول بأن اسم الكتاب هو (إضاءة القاموس وإفاضة الناموس على أضاة القاموس)[1].

والإضاءة بكسر الهمزة الأولى، تعطينا معنى الإضاءة وهو الإشراق والإظهار والأضاة بفتح الهمزة الوحيدة بمعنى المستنقع وليس مقبولاً أنّ تكون الأضاة هي الإضاءة بكسر الهمزة وإضافة همزة قبل الحرف الأخير، وذلك لأنَّه ليس مقبولاً أن يكرر في عنوان الكتاب لفظة (الإضاءة) مرتين من دون أن يكون هناك اختلاف في الضبط لاختلاف في المعنى، وهذا ما يتضح في معنى الإضاءة والأضاة.

المبحث الثاني

أهداف تأليف الكتاب ودوافعه

يمكن أن نفهم الدوافع والأسباب التي دعت ابن الطيب إلى تأليف كتاب الإضاءة ممّا قاله في مقدمته وهي تنحصر في سببين أساسيين:

أوّلهما:

الردّ على نقود صاحب القاموس لصحاح الجوهري، وقد أوضح ذلك بقوله: «وفي أثناء القراءة والإقراء والاستقصاء للمصنفات والاستقراء رأيت المجد الشيرازي يكثر في قاموسه من الاعتراضات على الصحاح، ويجعل أهم أغراضه وأتم أعراضه الإلحاف في ذلك والإلحاح، ويتابع في الردّ، ويأتي بالتنديد الذي لا يحمله سدّ، ورأيت بعض المدعين يقلدونه في كلامه ويعتقدون لقصورهم تصويب اعتراضاته عليه وملامه، مع أنّ كتاب الصحاح أجمع أئمة اللغة على أنّه بمنزلة صحيح البخاري

(1) ذهب إلى مثل هذا الدكتور أحمد طه حسانين في دراسة للقسم الذي حقّقه من الإضاءة: ص 13 من الرسالة المقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة.

بالنسبة إلى باقي الصحاح، لجمعه دون غيره اللُّغات الصحاح»[1].

ثم يتابع ابن الطيب قوله حول سبب نقد القاموس فيقول:

«فلمّا رأيته أكثر من التنديد عليه، وبالغ في عَزْو الأوهام إليه انتصرت لأبي نصر، وعارضت اعتراضاته بالفتح والنصر، وجعلت أردّ ما يورده مشروحاً في شرحه لمصنّفات اللغة، وأتعقّبه في الدروس أكمل التعقب، وأبلغه، وملأت من أوهامه الزائدة شرحي: (كفاية المتحفظ) و(نظم الفصيح) وأبديت في غيرهما ما تقرّ به عين اللغوي الفصيح.

فلمّا وقف على ذلك أشياخنا الأساتذة، وأصحابنا الجهابذة تاقت نفوسهم إلى جمع ذلك في تعليق مستقل بإيضاح ما هناك».

ثانيهما:

شرح غوامضه واصطلاحاته حيث كان الناس في ذلك الوقت في أشد الحاجة إلى توضيح ما غمض عليهم؛ لذلك التمسوا من ابن الطيب إنجاز هذا العمل كما أوضح ذلك في مقدمته فقال:

«ورد علي في جملة كتب منهم: كتاب صاحبنا الأديب البارع المحصل الصوفي السيد الشريف أبي محمد عبد المجيد بن علي الصوفي، أدام الله رعايته... يتضمن السؤال عن مسائل كثيرة تغفل عن إدراكها العقول الأثيرة، من جملتها: استنجاز وعد شرح غوامض القاموس، والكشف عمّا تضمّنه اصطلاح القاموس»[2].

ويضيف ابن الطيب قائلاً:

«والحاصل أنا وجميع أهل العلم في غاية الحاجة إلى هذا التأليف، وقد رجونا أن نأتي فيه بما لا مزيد عليه من الحسن والإتقان وكثرة الفوائد، وما يناسب هذا المعنى من عادات الجوهري وغيره من كتب اللغة المشاهير»[3].

---

(1) مقدمة الإضاءة: (تحقيق د. عبد الجبار عبد الله ـ رسالة دكتوراه) ص3.

(2) مقدمة الإضاءة: (رسالة دكتوراه) ص4.

(3) مقدمة الإضاءة: (رسالة دكتوراه) ص7.

وبعد أن اقتنع بفكرة تأليفه قال:

«فاستخرت الله تعالى وجدّدتُ النظر فيما فيه بحث المجد ونظر وقفت أثناء[1] مطالعته على أغلاط له واضحة، وأوهام ارتكبها مخالفة للجماء والغفير فاضحة، وتقصير أوجبها ادعاء الإحاطة بالأسماء، فجمعت ذلك أبدع جمع وأودعته من التحقيقات ما تقرّ بتقريره العين... وقد أنقل ما أودعته تلك الشروح وغيرها إلى هذا التعليق»[2].

ظروف تأليفه:

وأوضح ابن الطيب الظروف التي كانت تحيط به في أثناء تأليفه الكتاب فقال «على أني ما أمليت سطراً منه إلاّ في شَطْر من الأرض، ولا عاينت معنى إلاّ وأنا ابن أرض أو فوق أرض... مع مفارقة الأصول المرجوع إليها في هذه الأبواب والفصول إلاّ ما علق بالبال، أو علق في طرس بال»[3].

وبعد أن حكى ظروف تأليف الكتاب قال:

«وكلّ واحد من هذه العوارض كاف في بسط العذر لمن حُلِّي بالإنصاف خِلاله»[4].

المبحث الثالث

مصادر الكتاب

تعدّدت المصادر التي أخذ عنها ابن الطيب لأنّه كان واسع الاطلاع فلم يقف عند المعجمات العربيّة المعروفة، بل اتجه إلى مختلف أنواع المعرفة، فأخذ عن كتب التفسير والقراءات كما أخذ عن الكتب اللغويّة والنحويّة، والفقهيّة، والفلسفيّة، والطبيّة، وكذلك كتب علم الكلام والمنطق والتراجم والأنساب والتاريخ والسير وغيرها.

---

(1) الصواب: «في أثناء».

(2) مقدمة الإضاءة: 8.

(3) (4) مقدمة الإضاءة: 9.

لذلك تنوعت مصادره، واختلفت أنواعها: فمنها كتب أصليّة وأخرى مختصرات لها وحواشٍ عليها وطريقته في الأخذ عن المصادر. إمّا بنقل أقوال العلماء، أو بالإحالة إلى كتبهم.

ويمكن أن نجمل أهم هذه المصادر بما يأتي:

أولاً ـ القرآن الكريم، ومصادر دراسته وتشمل:

كتب التفسير، وإعراب القرآن ومعانيه، وعلوم القرآن، ومنها:

البحر المحيط[1] لأبي حيّان، والكشاف[2] للزمخشري، وتفسير[3] البيضاوي، وعناية[4] القاضي عياض، وتفسير الكواشي[5]، ومفردات[6] الراغب.

التبيان في إعراب القرآن للعكبري[7].

الإتقان في علوم القرآن للسيوطي[8].

ثانياً ـ كتب الحديث النبوي الشريف وشروحها:

كتب علوم الحديث، وغريب الحديث، ومنها: صحيح البخاري[9]، وصحيح مسلم[10]، مسند الإمام الشافعي[11]، وسنن الترمذي وفتح الباري[12] شرح صحيح البخاري. والموطأ[13] للإمام مالك، وشروحه.

---

(1) انظر ص135، من التحقيق.
(2) انظر ص154، 172، 263.
(3) انظر ص154.
(4) انظر ص156، 192.
(5) انظر ص154.
(6) انظر ص171، 194، 230.
(7) انظر ص260.
(8) انظر ص248.
(9) انظر ص124، 127، 392.
(10) انظر ص198.
(11) انظر ص115.
(12) انظر ص173، 375.
(13) انظر ص113.

عارضة الأحوذي[1] بشرح صحيح الترمذي لابن العربي. وشرح صحيح مسلم للنووي[2]. ومشارق الأنوار[3] للقاضي عياض، والتوشيح[4] للسيوطي. الغريبين[5] للهروي، والفائق[6] للزمخشري، والنهاية[7] لابن الأثير.

ثالثاً ـ المصادر الفقهية:

اعتمد ابن الطيب ـ عند تحقيق بعض المسائل الفقهية ـ على الرجوع إلى مختلف المذاهب الإسلامية، فمرّة ينقل رأي الإمام أبي حنيفة[8]، ومرّة ينقل رأي الإمام الشافعي[9] ومرّة أخرى ينقل رأي الإمام مالك[10] كما ينبّه ـ أحياناً على رأي الجمهور[11].

رابعاً ـ المصادر النحوية والصرفية:

تناول ابن الطيب في كتاب الإضاءة كثيراً من المسائل النحويّة والصرفيّة فاعتمد على كثير من كتب النحو والصرف وأهمها:

1 ـ كتاب سيبويه[12].

2 ـ كتب ابن هشام[13]: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، والمغني، وألغاز

---

(1) انظر ص326.
(2) انظر ص246.
(3) انظر ص148، 246، 250، 409.
(4) انظر ص200، 239، 263، إلخ.
(5) انظر ص275، 310.
(6) انظر ص132، 381.
(7) انظر ص154، 194 إلخ.
(8) انظر ص136.
(9) انظر ص115.
(10) انظر ص137.
(11) انظر ص136.
(12) انظر ص115، 181.
(13) انظر ص126، 128، 410.

ابن هشام وشرح الشذور، الشواهد الكبرى، والشواهد الصغرى.

3 ـ كتب ابن مالك[1]: الخلاصة (الألفية)، لاميّة الأفعال، التسهيل وشرحه، وشرح الكافيّة الشافيّة.

4 ـ كتب أبي حيّان[2]: ارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل (شرح التسهيل).

5 ـ كتب الرضي[3] الاستراباذي: شرح الكافية، شرح الشافية.

6 ـ كتاب المفصّل[4] للزمخشري.

7 ـ التصريح على التوضيح[5] لخالد الأزهري.

8 ـ كتب ابن عصفور[6]: الممتع، المقرب، الضرائر.

9 ـ كتب ابن القطّاع[7]: الأفعال، والأبنية.

10 ـ كتاب الأفعال لابن القوطية[8].

11 ـ كتاب الأفعال للسرقسطي[9].

كما اعتمد على شروح الكتب نحو: شرح الكتاب للسيرافي[10]، وتحفة الغريب[11] في الكلام على مغني اللبيب للدماميني، شرح لامية[12] الأفعال لابن

---

(1) انظر ص117، 123، 128، 180، 204.
(2) انظر ص227، 426.
(3) انظر ص174، 286، 452.
(4) انظر ص584.
(5) انظر ص268.
(6) انظر ص123، 138، 141.
(7) انظر ص125، 167، 202، 224.
(8) انظر ص248.
(9) انظر ص441.
(10) انظر ص426.
(11) انظر ص126.
(12) انظر ص411.

الناظم، شرح التسهيل[1] للدماميني، شرح شواهد الشافية للبغدادي[2].

خامساً ـ المعاجمات:

1 ـ الصحاح:

سبق أن عرفنا أنّ من أهداف ابن الطيب الأساسية في تأليف كتاب الإضاءة هو الانتصار للجوهري، وردّ توهيمات الفيروزآبادي عليه، وعرفنا كذلك ما قال: إنه سيأتي بما يناسب عادات الجوهري وغيره من كتب اللغة.

لهذا اعتمد ابن الطيب على كتاب الصحاح في مواضع كثيرة[3].

2 ـ المصباح المنير للفيومي:

ويلي الصحاح في أهمية المصادر التي اعتمد عليها كتاب الفيومي المصباح المنير حيث أخذ عنه كثيراً، وبخاصة اللغات النادرة والقليلة والشاذة[4].

3 ـ التهذيب للأزهري:

أشار إليه في مواضع متفرقة من الإضاءة[5].

4 ـ مجمل ابن فارس:

ذكره في مواضع عدة من الكتاب[6].

5 ـ العباب للصغاني:

أشار إليه ونقل منه بعض الأقوال[7].

---

(1) انظر ص228، 149.
(2) انظر ص308.
(3) انظر ص491، 502، 505، 527.
(4) انظر ص116، 122، 125، 131، 142، 147 ..إلخ.
(5) انظر ص166، 203.
(6) انظر ص132، 187، 451.
(7) انظر ص123، 178، 286.

كما أخذ عن المعجمات العربيّة الأخرى في مواضع متفرقة من الإضاءة كالعين[1] للخليل والجمهرة[2] لابن دريد، وديوان الأدب[3] للفارابي، والبارع[4] لأبي علي القالي، ومختصر العين[5] للزُّبيدي، والمحكم[6] لابن سيده، واللسان[7] لابن منظور، وأساس البلاغة[8] للزمخشري، وغيرها.

سادساً ـ مصادر التصويب اللغوي وكتب التعريب:

وذلك لمعرفة الفصيح والأفصح والعامي والدخيل، ويتمثل بأخذه عن الكتب الآتية: الفصيح[9] لثعلب ونظمه[10] لابن الأجدابي، وشروحه[11]. ودرة الغواص[12] للحريري، وأدب الكاتب[13] لابن قتيبة، والاقتضاب[14] لابن السِّيد، وكتاب ليس[15] لابن خالويه، وشفاء الغليل للخفاجي[16]، وإصلاح المنطق لابن السكيت[17]

---

(1) انظر ص180، 239.
(2) انظر ص129، 156.
(3) انظر ص229، 259، 461.
(4) انظر ص144.
(5) انظر ص180، 252، 328.
(6) انظر ص180، 290، 443.
(7) انظر ص140، 373.
(8) انظر ص153.
(9) انظر ص158، 180.
(10) انظر ص419.
(11) انظر ص180، 181، 183.
(12) انظر ص127.
(13) انظر ص403.
(14) انظر ص229.
(15) انظر ص222.
(16) انظر ص187، 251.
(17) انظر ص184.

سابعاً ـ مصادر فقه اللغة:

كتاب الخصائص[1] وسر صناعة الإعراب[2] لابن جني، وكتب الأضداد[3] والمثلثات[4] والمزهر[5] للسيوطي.

ثامناً ـ المصادر الأدبية:

أ ـ كتب الحكم والأمثال:

شرح[6] نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ومجمع الأمثال[7] للميداني، والمستقصى[8] للزمخشري، والمضاف والمنسوب[9] للثعالبي وزهر الأكم[10] في الأمثال والحكم للسيد حسن اليوسي.

ب ـ الدواوين[11] وشروحها:

الحماسة لأبي تمام وشروحها، وشرح قصيدة بانت سعاد[12] (الكعبية) لابن هشام، ومقصورة ابن دريد وشروحها[13].

---

(1) انظر ص227.
(2) انظر ص230، 245، 354.
(3) انظر ص370.
(4) انظر ص349.
(5) انظر ص390، 404، 405.
(6) انظر ص163، 168، 190، 244.
(7) انظر ص147، 148، 158، 193.
(8) انظر ص147، 391.
(9) انظر ص325.
(10) انظر ص217.
(11) انظر ص422.
(12) انظر ص287.
(13) انظر ص377.

تاسعاً ـ المصادر التاريخية وكتب السير وشروحها:

تاريخ المدينة[1] للسخاوي، والروض الأنف[2] للسهيلي، وسيرة الشامي[3] والمواهب اللدنية[4] وشرحها[5] للزرقاني، والشمائل وشرحها[6]، والشفا للقاضي عياض وشرحه للخفاجي[7] (نسيم الرياض).

عاشراً ـ مصادر التراجم والأنساب:

الاستيعاب[8] في معرفة الأصحاب، والمعارف[9] لابن قتيبة، والأنساب[10] للسمعاني، وتهذيب الأسماء واللغات[11] للنووي، ولبّ اللباب[12] للسيوطي وغيرها.

حادي عشر ـ كتب البلدان:

معجم ما استعجم[13] لأبي عبيد البكري، والمشترك[14] وضعاً والمفترق صقعاً لياقوت ومعجم البلدان[15]، ومراصد الاطلاع[16] لصفي الدين البغدادي وغيرها.

---

(1) انظر ص247.
(2) انظر ص124، 133، 156، 171.
(3) انظر ص536.
(4) انظر ص167.
(5) انظر ص158.
(6) انظر ص321.
(7) انظر ص126، 131.
(8) انظر ص408.
(9) انظر ص166، 325، 449.
(10) انظر ص484.
(11) انظر ص310.
(12) انظر ص347، 353.
(13) انظر ص279، 409.
(14) انظر ص200.
(15) انظر ص469.
(16) انظر ص450.

اثني عشر ـ مصادر طبية ونباتية:

كتاب النبات[1] لأبي حنيفة الدينوري، وكتاب الحيوان[2] للجاحظ، وحياة الحيوان الكبرى[3] للدميري، وما لا يسع الطبيب جهله[4] للكتبي، وتذكرة أولي الألباب[5] للأنطاكي وغيرها.

كما أشار إلى كتبه ومؤلفاته الكثيرة في أثناء البحث.

وبذلك نراه لم يترك لوناً من ألوان المعرفة، إلاّ وطرق بابه، وأخذ من معظم مصادر اللغة، فأصبح شرحه دائرة معارف لعلوم مختلفة.

---

(1) انظر ص295.

(2) انظر ص267.

(3) انظر ص454.

(4) انظر ص410، 454، 455.

(5) انظر ص454، 455.

الفصل الرابع

تقويم كتاب الإضـاءة

المبحث الأوّل: أسلوب الكتاب وأهم مميزاته

المبحث الثاني: المآخذ على الكتاب

المبحث الثالث: أثر كتاب الإضاءة في الكتب اللاحقة

الفصل الرابع

تقويم كتاب الإضاءة

تعرفنا شخصية ابن الطيب من خلال هذه الجولة في كتاب الإضاءة، والتي أبحرنا مع صاحبه في القاموس المحيط واطّلعنا على قدراته العالية واطّلاعه الواسع، فهو كما قيل عنه، «نادرة عصرة في اتساع الرواية وقوّة العارضة.. لم يكن في زمانه أحفظ منه بالنحو واللغة والتصريف والأشعار إماماً في التفسير والحديث والتصوف والفقه»[1].

وكان لاطلاعه الواسع وذهنه الوقّاد وحافظته أبلغ الأثر في تتبّع المجد في قاموسه لتمييز الألفاظ ومعرفة الفصيح منها والأفصح، والتنبيه على المولّد وغيره كما نلاحظ ذلك في لفظة (التاسوعاء) إذ قال كثير من أهل اللغة[2]: إنّها لفظة مولّدة، وبعد أنْ تتبّع ابن الطيب جذورها أثبت أنّها غير مولّدة، واستشهد على ذلك بما ورد في الحديث الشريف: «لئن بقيت إلى قابل لأصومن تاسوعاء»[3].

فأثبت أنّها قد استعملت في عصر النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ أي: قبل عصر الاحتجاج فهي إذاً غير مولّدة.

---

(1) فهرس الفهارس: 2/ 1068.

(2) الصحاح: (تسع) 3/ 191، واللسان: (تسع) 9/ 383، والراموز في اللغة 402 (تحق د. محمد العريان) والمصباح: 1/ 75.

(3) النهاية: 1/ 189.

من هذا يتضح لنا أنّ ابن الطيب قد ألّف هذا الكتاب بعد أن اطّلع على كتب كثيرة، ودواوين مختلفة، ومعجمات متنوعة، وحفظ كثيراً ممّا قرأه، يدل على هذا قوله: «على أنّي ما أمليت سطراً منه إلاّ في شطر من الأرض، ولا عاينت معنى إلاّ وأنا ابن أرض، أو فوق ذات أرض.. مع مفارقة الأصول المرجوع إليها في هذه الأبواب والفصول إلاّ ما عَلق بالبال أو عَلق في طرس بال[1]»[2].

ووضع ابن الطيب لنفسه عذراً إنْ جانب الصواب في موضع من المواضع فقال:

«وكلّ واحد من هذه العوارض كافٍ في بسط العذر لمن حُلّي بالإنصاف خلاله»[3].

وضنَّ على كتابه ورود الخلل أو الوقوع في الزلل فقال: «وما أخاله يخال خللاً خِلاله»[4].

المبحث الأول

أسلوب الكتاب وأهم مميزاته

يمكن أن نلخص أهم مميزات أسلوبه بما يأتي:

1 ـ الدقّة في الضبط كما عرفنا في طريقته في ضبط الألفاظ.

2 ـ تتبّع ابن الطيب المصنف تتبّعاً دقيقاً إذ ذكر المواد التي كرّرها المصنف في موضعين كما ورد ذلك في مادة (جحر)[5] فذكر فيها الجحرمة: سوء الخلق والميم زائدة، ثم أعاد هذه اللفظة (الجحرمة) في مادة (جحرم)[6].

كما يتضح تتبّعه المصنف في جميع المواد ومثال ذلك ما ورد في مادة

---

(1) الطرس: الصحيفة: اللسان: طرس 7/ 427)، والبال: القلب أو الخاطر (اللسان بول 13/ 78 ـ 79).

(2) مقدمة الإضاءة، تحق د. عبد الجبار عبد الله: 8 ـ 9 (رسالة دكتوراه).

(3) (4) المصدر السابق: 9.

(5) القاموس: (جحر) 1/ 401.

(6) المصدر السابق: 4/ 89.

(طرق)[1] إذ ذكر المصنّف[2] المثل «تحت طريقتك عِنْدَأوة» وقال: إنّه ذُكر في (عند)، ولم يذكره في تلك المادة إنّما أشار فيها إلى أنّه ورد في باب الهمزة فعقّب ابن الطيب بقوله «هو من الإحالات الغير[3] الصحيحة فإنّه إنّما ذكر في (عند) أنّ عِنْدَأوَة تقدم في باب الهمزة، ولا ذكر المثل هناك، ولا تعرّض له»[4].

3 ـ زاد كثيراً ممّا فات المجد التنبيه عليه.

4 ـ عني عناية خاصة بالغريب والشارد وأحياناً استعمل العامي لتفسير عدد من الألفاظ كما نَبّه ـ أحياناً ـ على الاستعمال المشهور في زمانه لعدد من الدلالات ممّا يفيدنا في معرفة التطور الدلالي الحاصل في عدد من الألفاظ.

5 ـ نَبّه على المعرّب وأصوله وكذلك نَبّه على الألفاظ المولّدة.

6 ـ أسهب في ذكر المصادر إلاّ أنّه قد يحيل إلى كتب غير ذات اختصاص.

7 ـ نصّب نفسه حكماً بين المجد والجوهري إلاّ أنّه تهكم ـ أحياناً ـ واستهزأ بالمجد ونعته بنعوت لا تليق بالعلماء.

8 ـ تنوعت شواهده كما أوضحنا ذلك في موضعه.

9 ـ يبدو أنّه كان متساهلاً مرناً في أخذ الشواهد فأخذ عن المحدثين كما أخذ عن الأقدمين.

10 ـ لا ينقل الأقوال ـ أحياناً ـ عن قائليها مباشرة، وإنّما ينقل بالوساطة كما أنّه لا يرجع إلى الكتب الأصلية، بل ينقل ـ أحياناً ـ من كتب المختصرات.

---

(1) انظر ص 375 من التحقيق.

(2) القاموس: (طرق) 3/ 266.

(3) قد أخطأ ابن الطيب في إدخال (ال) على (غير) لأنّ المحقّقين من النحويين منعوا دخولها على (غير) لأن المقصود من إدخال الألف واللام على الاسم النكرة أن تخصصه بشخص بعينه فإذا قيل، الغير اشتملت هذه اللفظة على ما لا يحصى كثرة ولم يتعرف بآلة التعريف، فلم يكن لإدخال الألف واللام عليه فائدة (ينظر درة الغواص: 55، وذيل الفصيح لموفق البغدادي: 21).

(4) ص375 من هذا التحقيق.

11 ـ الاستطراد في عدد من المسائل كما يتضح ذلك في مادة (العقل)[1]، ولفظة (التوقيع)[2].

12 ـ زاد واستدرك كثيراً من الأعلام والألفاظ والمعاني الجديدة.

13 ـ اعتنى باللهجات واللغات النادرة والشاذّة.

14 ـ شرح بعض المصطلحات الفقهية والعروضيّة، والفلسفيّة، والطبيّة، وغير ذلك من مصطلحات العلوم الأخرى.

وبهذا يظهر ممّا سبق أنّ للمؤلف ذهناً وقّاداً واطلاعاً واسعاً، ولكنه مع علمه، وسعة اطّلاعه لم ينج من الزلل، ولم يسلم من العِثَار، فهو كما قيل: «لكل عالم زَلّة ولكلّ سيف نبوة، ولكل فارس كبوة».

وفيما يأتي عدد من المواضع التي جانب فيها الصواب.

---

(1) ص600. من التحقيق.

(2) ص216 من التحقيق.

المبحث الثاني

المآخذ على الكتاب

تتبع ابن الطيب القاموس المحيط بصورة دقيقة، وتكلّم على كل ما يراه فيه من نقص أو وهم أو قصور ـ على حدّ تعبيره ـ وعلى الرغم من محاولته أن يكون كتابه متكاملاً خالياً من العيوب والمآخذ إلاّ أنّه لم يسلم من الوقوع في الوهم، أو الخطأ أحياناً لكثرة ما تتبع المصنف في مختلف العلوم.

ويمكن أن نوجز أهم المآخذ والأوهام بما يأتي:

1 ـ تناقض أقواله ـ أحياناً ـ ويتضح ذلك في المثال الآتي:

ذكر ابن الطيب مرات[1] متعددة أَنّ ذِكرَ مصطلحات العروض من فضول اللّغة وعلى الرغم من ذلك نجده «يستدرك التفاعيل العروضية فيقول:

«بقي أيضاً (تفاعيل العروض) أشار إليها الدماميني في شرح الخزرجية»[2].

2 ـ يقع في الوهم ـ أحياناً ـ عند النقل عن بعض المصادر ونظير ذلك ما ورد في مادة (كنف): نقل ابن الطيب[3] عن ابن الأثير قوله: «والكُنَيْف بالتصغير هو مُصَغّر كَنَف محرّكة. وهذا وهمٌ لأنَّ الذي ورد في النهاية: «هو تصغير كِنْف»[4].

ويبدو أنّه قد اشتبه عليه بما ورد في تفسير حديث آخر إذ قال ابن الأثير فيه: «الكَنَفُ بالتحريك الجانب والناحية»[5].

وفي مادة (عقل).

قال ابن الطيب: «وقال النسفي في عقائده: وأمّا العقل وهو قوة للنفس..»[6].

والصواب أن يقول: قال التفتازاني في شرح العقائد النسفية».

إذ إن النّسفي قال في العقائد[7]: «أمّا العقل فهو سبب العلم أيضاً».

---

(1) انظر 496 مادة (جزل)، ص466 مادة (ص512)، ص496 مادة (رمل)، ص 567 (المشكول).

(2) ص634 من التحقيق.

(3) ص313 من التحقيق.

(4) النهاية: 4/ 205.

(5) النهاية: 4/ 205.

(6) ص601 من التحقيق.

(7) العقائد النسفيّة (ضمن مجموعة مهمات المتون): ص27.

وشرح هذا القول التفتازاني فقال: «هو قوة للنفس بها تستعد..»[1].

3 ـ جانب ابن الطيب الصواب في عدد المواضع باتهامه الفيروزآبادي بإهمال معانٍ لم يهملها من ذلك ما ورد في مادة (بسق)[2] حيث استدرك على المصنّف معنًى لم يذكره لهذه المادة فقال: «بقي من هذه المادة (بَسَقَتِ الشمسُ) بمعنى بَزَغَتْ».

أقول: الحقيقة أنّ المصنف ذكر في مادة (بزق) «بَزَقَ بَسَقَ والأرض بَذَرها والشمس: بَزَغت». فهو لم يهمل هذا المعنى، بل ذكره في المادة التي سبقَت (بَسقَ) هي مادة (بزق)[3].

4 ـ اختصاره المخلّ ـ أحياناً ـ ممّا يجعل كلامه مبهماً يحتاج إلى إيضاح ونظيره:

أ ـ في مادة (قلّ).

قال ابن الطيب: «قوله: القُلُّ بالضمّ ـ قلت ومثله الكسر كما مَرَّ وأجاز البرهان الحلبي في شرح الشفا الكسر فيهما. ونقله الشهاب في إعجاز القرآن. وفيه كلام في شروح الفصيح...»[4] إلخ.

فالقارئ لعبارة ابن الطيب يظنّ أنّ للخفاجي كتاباً بعنوان (إعجاز القرآن) ذكر فيه ذلك. وعند التحقيق لم أجد ضمن مؤلفات الخفاجي كتاباً بهذا العنوان، وإنّما وجدت في كتاب نسيم الرياض فصلاً بهذا العنوان (إعجاز القرآن)، ووجدت ما ذكره فيه[5].

ب ـ قد يختصر ابن الطيب اسم الكتاب الذي يحيل إليه لتوثيق نصّ مما يوقع القاريء في الوهم، ونظير ذلك ما جاء في مادة (حَلَقَة) حيث قال: «.. وعليه اقتصر التبريزي في إصلاح المنطق».

والصواب: تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي. أما إصلاح المنطق فهو لابن

---

(1) شرح العقائد النسفيّة للتفتازاني: ص40 ـ 41.

(2) انظر ص 340 من التحقيق.

(3) القاموس: (بزق).

(4) ص650 من التحقيق.

(5) نسيم الرياض: 2/ 478.

السكيت. وربما يكون ذلك الخطأ من النسّاخ.

5 ـ عدم التزامه تسمية واحدة لعدد من أسماء الكتب والحواشي ونظير ذلك ما ورد في مادة (طرف) إذ استشهد بما ورد في حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد»[1].

وفي موضع آخر أشار ابن الطيب في لفظة (التنبالة)[2] إلى حاشية عبد القادر البغدادي على شرح الكعبية، ويعني بذلك حاشيته على شرح قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير بن أبي سلمى.

6 ـ الأخطاء التي وردت فيه:

أ ـ أخطأ ابن الطيب في نَصّ عدد من الآيات القرآنية، ولعلّ ذلك حاصل من اعتماده على ما يحفظه منها من دون أن يتثبت منها نحو ما جاء:

في مادة (نخل)

قال ابن الطيب «هو من الشجر وبه فُسّر قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾»[3] في قوله تعالى من سورة إبراهيم ﴿مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً..﴾[4].

فقال «ومثلُ كلمة» والصواب «مثلاً كَلِمَةً» ويبدو أنّه قد اشتبه عليه ما ورد في الآية الأخرى ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ...﴾، وربما هذا من خطأ النسّاخ، فيبرّأ ابن الطيب منها، وهذا ما أميل إليه.

في مادة (قلّ).

قال ابن الطيب: «القِلّة فيه بمعنى النفي المحض كقوله تعالى: ﴿فَقَلِيلاً ما تُؤْمِنُونَ﴾»[5] في قوله تعالى من سورة الحاقة ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾[6].

فقال ابن الطيب: «فقليلاً...» والصواب «قَلِيلاً..».

---

(1) ص287 من التحقيق.

(2) ص676 من التحقيق.

(3) ص678 من التحقيق.

(4) سورة إبراهيم، الآية: 24.

(5) ص650 من التحقيق.

(6) سورة الحاقة، الآية: 41.

في مادة (فرق)

قال ابن الطيب «وقُرِئ ربنا افرق بيننا»[1] فأخطأ في نصّ الآية.

والصواب: ﴿فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾[2].

ب ـ أخطأ في نقل أقوال بعض العلماء:

في مادة (سلف).

نقل ابن الطيب[3] عن الأصمعي قوله: «لم يسمع سُلَفَة للأنثى ولو قيل: كَسُلَكَة، وسِلْكَان لكان جيّداً».

وفي الصحاح[4] لم ينسب مثل هذا القول إلى الأصمعي وإنّما نُسب فيه إلى أبي عمرو كما ذكر مثل ذلك الصغاني في العباب[5]، وابن منظور في اللسان[6].

وقد ورد للأصمعي قول غير هذا في أوّل المادة[7]، فلعله اشتبه على ابن الطيب ذلك.

في مادة (غيل)

قال المصنف: «الغَيل: الماء الجاري على وجه الأرض»[8].

قال ابن الطيب: «كلام المصنف صريح في أنّه بالفتح والذي في الصحاح وغيره.. أنّه بالكسر وقد حَقَّقْته في شرح الكفاية»[9].

وقد وجدت أنّه ضُبِطَ بالفتح في الصحاح[10] ومعظم المعجمات العربية التي

---

(1) ص389 من التحقيق.
(2) سورة المائدة، الآية: 25.
(3) ص276 من التحقيق.
(4) الصحاح: 4/ 1377.
(5) حرف الفاء: ص290.
(6) (سلف) 11/ 62.
(7) الصحاح: (سلف) 4/ 1376.
(8) القاموس: 4/ 28.
(9) ص626 من التحقيق.
(10) الصحاح: (غيل) 5/ 1787.

ذكرته، كما عقّب الزَّبيدي[1] على ذلك بقوله: «وقول شيخنا... والذي في الصحاح وغيره، أنّه بالكسر انتهى. غلط، والصواب الفتح ومثله في الصحاح والعباب وسائر الأمّهات نعم الكسر لغة فيه نقله ابن سيده»[2].

في مادة (طفل)

ذكر ابن الطيب[3] أنّ (طفيل) بسطه الشريف المرتضى في المجلس الحادي والثلاثين من مجالسه، وهذا خطأ والصواب المجلس السادس والعشرون[4].

في لفظة (المطرف)

قال ابن الطيب[5]: «ضمّ المُطْرف هو المعروف المشهور وكلام الفراء صريح في أنّ الكسر هو الأصل والضمّ لغة».

وقول الفراء كما ورد في الصحاح: (طرف) 4/ 1394، والعباب: في/ 388، واللسان: (طرف) 11/ 123: «وأصله بالضمّ، لأنّه في المعنى مأخوذ من أطرف أي جُعِل في طرفيه العلمان، ولكنّهم استثقلوا الضمّة فكسروه».

وهذا صريح في أنّ الأصل هو الضمّ لا الكسر كما قال ابن الطيب.

7 ـ الإحالة إلى مصادر لم يرد فيها ما ذكره ونظير ذلك:

أ ـ ما ورد في مادة (سفك).

قال المصنف: «سفك الدم يسفِكُهُ»[6].

قال ابن الطيب:

«كلامه صريح في أنّه كضرب فقط.. وهو قصور ظاهر، بل يقال سَفَكَ يَسْفِك كضَرَب كما قال، ويقال: سَفَكَ يَسْفُك بضمّ المضارع ككتب كما حكاه الفيومي.. والسرقسطي».

---

(1) التاج: (غيل) 8/ 53.
(2) المحكم: 6/ 12.
(3) ص581 من التحقيق.
(4) آمالي المرتضى: 1/ 357.
(5) ص 287 من التحقيق.
(6) القاموس: 3/ 316.

وعند تحقيق ذلك لم أجد ما ذكره في أفعال السرقسطي[1] بل قال: وسَفَك الدم والدَّمع سفكاً: أجراهما»[2].

ب ـ في مادة: (رجل)

قال المصنف: «وَشَعرٌ رَجْلٌ وكَجَبَل وكَتِف بين السُّبوطة والجعودة..»[3].

فَعَقّب ابن الطيب:

«ذكر فيه ثلاث لغات. وبقي عليه (رَجُل) بوزن (رَجُل) ضد امرأة، فإنّه لغة حكاها أهل الغريب»[4].

وعند تحقيق ذلك وجدت أنَّ أهل الغريب ذكروا معنى آخر غير الذي قصده ابن الطيب فقد ذكروا (رجل) بضمّ الجيم إذا تشبّهت المرأة بالرجال في الرأي والمعرفة فقال ابن الأثير[5]: «ومنه الحديث: إنّ عائشة رَجُلة الرأي» وورد مثله في مجمع بحار الأنوار[6].

جـ ـ في مادة (ضلع)

قال ابن الطيب:

«مفاد مختار الصحاح أنّ الضّلوع ما يلي الظهر، والأضلاع ما يلي الصدر وتسمّى الجوانح والضلع مشترك بينهما، وهذا الفرق غير معروف لأحد من أئمة اللغة»[7].

وعند تحقيق ذلك لم أَجِدْ ما يُشير إلى ذلك في كتاب مختار الصحاح للرازي. وعقّب الزبيدي[8] على ذلك بقوله: «الظاهر أنّ في العبارة سقطاً».

---

(1) الأفعال: 3/ 539.
(2) ص441 من التحقيق.
(3) القاموس: 3/ 393.
(4) ص534 من التحقيق.
(5) النهاية: 2/ 203.
(6) 2/ 295.
(7) ص191 من التحقيق.
(8) التاج: (ضلع) 5/ 433.

د ـ في مادة (نسك)

قال المصنف «النِّسْك. . . العبادة»[1].

قال ابن الطيب: «هو قول أكثر أئمة العربيّة وأهل الغريب وفي مفردات الراغب النُّسْك غاية العبادة»[2].

ويظهر بذلك اختلاف الدلالة بين ما نقله ابن الطيب عن الراغب، وما ورد في مفردات الراغب[3].

هـ ـ في لفظة (البقالي)

قال ابن الطيب، «هي ياء العجمة لا ياء النسبة كما نَبَّهَ عليه السمعاني وفسّر البقّال بمن يبيع اليابس من الفاكهة»[4].

ولم أجد ذلك في كتاب أنساب[5] السمعاني، وقد ورد مثل ذلك في كتاب المشتبه في الرجال للذهبي، فورد فيه «البَقالي والعجم يزيدون ياء»[6].

و ـ في لفظة (احونصل)

نقل ابن الطيب عن الزُّبيدي قوله في مستدرك العين «احونصل منكرة، ولا أعلم شيئاً على مثال افْوَنْعَل من الأفعال»[7].

ولم أجد مثل هذا القول في مختصر العين للزُّبيدي حيث ورد فيه: «اَحْوَنْصَلَ الطائر إذا ثَنَى عُنُقه وأخرج حَوْصَلَتَه»[8].

يميل أحياناً إلى مصادر لم يرد فيها ما ذكره، ويكون ذلك إمّا حاصل من

---

(1) القاموس: 3/ 332.
(2) ص461 من التحقيق.
(3) انظر مفردات الراغب: 490.
(4) ص484 من التحقيق.
(5) كتاب الأنساب: 87 و.
(6) المشتبه من الرجال: 1/ 87.
(7) ص506 من التحقيق.
(8) مختصر العين: ق: 28 و(مخ. دكب).

اختلاف النسخ أو نقله عن مصادر أخرى ذكرت ذلك، من دون تحقيقه بالرجوع إلى المصادر الأصليّة للتثبت من ذلك ونظيره:

ز ـ في مادة (غلق).

قال المصنف: «وغَلِقَ الرَّهْن كفَرِحَ استَحَقَّه المُرتَهِنُ وذلك إذا لم يُفْتَكَكْ في الوقت المشروط..»[1].

قال ابن الطيب: «هذا إنّما كان في الجاهليّة. أمّا في الإسلام فلا بد من نظر مالك الرَّهن وبيعه إياه بنفسه.. ولله در الجوهري إذ نبّه على هذا الفرع فقال: كان هذا فعل الجاهليّة فأبطله النبي ﷺ»[2].

ولم أقف على هذا القول في مطبوع الصحاح، فلعلّه أخذ ذلك عن نسخ أخرى مخطوطة من الصحاح تختلف عن النسخ المتداولة. أو أنّه اشتبه عليه بما ورد في مصادر أخرى.

8 ـ عدم التسلسل في نقده عدد من الألفاظ بحسب ورودها في القاموس ويتمثّل ذلك بما يأتي:

أ ـ عدم التسلسل في المادة الواحدة نحو:

نقده لألفاظ وردت في آخر المادة ثم يرجع إلى ألفاظ وردت في أوّلها نحو:

1 ـ في مادة (جَلَّ)

قال المصنف: «وجَلّ البَعَر جَلاًّ وجَلَّه جَمَعَه بيده واجْتَلَّه التَقَطَه للوقود وفَعَله من جُلِّكَ بالضمّ..... وجَلُّوا عن مَنازلهم يجِلُّونَ جُلولاً...»[3] إلخ.

وعقّب ابن الطيب بقوله:

«قوله: وجَلّوا عن منازلهم.. قلت اقتصر المصنف على الكسر في المضارع تقصيراً..»[4] إلخ ثم قال:

«قوله وفَعَله من جُلِّك.. قلت أورده ثعلب في الفصيح..»[5] إلخ.

---

(1) القاموس: 3/ 282.

(2) ص388 من التحقيق

(3) القاموس: 3/ 361.

(4) (5) ص498 من التحقيق.

2 ـ في مادة (هرمع)[1].

ذكر (اهرمع) بعد هرنع وموردها في القاموس[2] قبلها كما تحدث بعد ذلك عن (هرنوع).

والصواب أن يكون الترتيب هو أن يذكر (اهرمّع) ثمّ (هرنع) ثمّ (هرنوع).

ب ـ عدم التسلسل في مواد مختلفة نحو:

في مادة (رشك)[3].

ذكر (الرشك) قبل مادة (ردك)، وهذا مخالف لما ورد في القاموس إذ وردت فيه مادة (ردك)[4] وبعد مادتين وردت مادة (رشك[5]).

9 ـ يبدو ـ أحياناً ـ لاذعاً في نقد الفيروزآبادي نحو:

أ ـ قال المصنف «وفي البيت الذي استشهد به تسعة أغلاط»[6].

فعقّب ابن الطيب على ذلك بقوله:

«هو بيت[7] مشهور استدل به أعلام اللغة والنحو وغيرهم ونبّهوا على أغلاط كما في شروح المغني، وشروح شواهده، فليست من مخترعاته حتى يتبجّح بها، بل هي معروفة مشهورة، وقد أوردها عبد القادر البغدادي مبسوطة وساقها أحسن مساق»[8] فنقد المجد؛ لأنّه ذكر أنّ فيه تسعة أخطاء فاحتج عليه بأنّها ليست من مخترعاته حتى يتبجّح بها، بل هي معروفة مشهورة، وقد أوردها عبد القادر البغدادي مبسوطة وساقها أحسن مساق، وفات ابن الطيب أنّ المجد توفي قبل أن يولد عبد القادر البغدادي فلا موجب لأن يعترض على المصنف بهذا الأسلوب ويستشهد بمن أتى بعده بأكثر من قرن من الزمن.

---

(1) ص224 من التحقيق.

(2) القاموس: 3/ 102.

(3) ص438 من التحقيق.

(4) القاموس: 3/ 315.

(5) القاموس: 3/ 316.

(6) القاموس: 3/ 41.

(7) البيت كما ورد في الصحاح: (سلع) 1/ 1231:

أجاعل أنت بيقورا مسلعة ... ذريعة لك بين الله والمطر

(8) 179 من التحقيق.

ب ـ في لفظة (استأهله)

قال المصنف: «استأهله استوجبه لغة وإنكار الجوهري باطل»[1].

قال ابن الطيب: «قول المصنّف باطل وليس الجوهري أوّل من أنكره، بل أنكره الجماهير قبله»[2].

وعند الرجوع إلى المعجمات العربية وجدت أن المصنف قد اتبع في ذلك ما اختاره الأزهري[3] والزمخشري[4]، وابن سيده[5]. فقال الأزهري: «أمّا أنا فلا أنكره ولا أخطّئ مَنْ قال لأنّي سمعته».

ثم استشهد بقول أعرابي من بني أسد قالها بحضور جماعة من الأعراب ولم ينكروها، كما سمع مثل ذلك الزمخشري فقال: «سمعت أهل الحجاز يستعملونه استعمالاً واسعاً. وقال ابن سيده «ذكرها بعضهم» فلم ينكرها.

فيبدو أنّها من المسائل الخلافية فلا ينبغي تخطئة أحد من دون الاعتماد على دليل قاطع، ويظهر التحامل في عبارة ابن الطيب غير اللائقة في حق المجد حيث قال: «هذا الكلام من خرافات المصنّف وعدم قيامه بالإنصاف»[6].

10 ـ خلط ابن الطيب بين الإحالة إلى اسم الكتاب مرة وإلى مؤلفه مرة أخرى ونظير ذلك في مادة (سأل)[7] قال: «وفي الدر المصون والبيضاوي والعناية فالدر المصون: اسم كتاب، والبيضاوي مؤلف كتاب (أنوار التنّزيل) والعناية: اسم كتاب للشهاب الخفاجي.

---

(1) القاموس: (أهل) 3/ 342.
(2) ص475 من التحقيق.
(3) التهذيب: 6/ 418.
(4) أساس البلاغة: 1/ 26.
(5) المحكم: 4/ 256.
(6) ص475 من التحقيق.
(7) ص548 من التحقيق.

المبحث الثالث

أثر كتاب الإضاءة في الكتب اللاحقة

كان لكتاب إضاءة الراموس أثر واضح في الكتب والحواشي والشروح التي ألّفت حول القاموس المحيط في عصر ابن الطيب أو بعده.

ومن أبرز تلك المصنّفات التي بان الأثر فيها هي:

1 ـ تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي المتوفى سنة 1205هـ.

2 ـ حاشية الهوريني على القاموس للشيخ نصر الهوريني المتوفى سنة 1291هـ.

3 ـ كتاب الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق المتوفى سنة 1304هـ.

أولاً ـ أثره في تاج العروس:

ولعلّ أبرز ما تركه ابن الطيب في تلك الكتب هو ما أخذه ـ عن كتاب الإضاءة ـ تلميذه الزَّبيدي في كتابه تاج العروس، ويمكن أن نفهم ذلك من خلال معرفة هدف تأليف كلّ منهما.

فقد عرفنا سابقاً أنّ هدف تأليف الإضاءة هو الردّ على نقد صاحب القاموس الصحاح وأنَّه يرمي إلى شرح غوامض القاموس واصطلاحاته لذلك كان منهجه أن يتتبّع أقوال المجد في كلّ مادة ويعقّب على كلّ لفظة، أو عبارة يرى فيها غموضاً، أو خطأ، أو نقصاً، ولم يخصّ بذلك المجد وحده، وإنّما نقد أيضاً علماء آخرين فكان يشرح أقوالهم من خلال أقوال المجد، أو يضيف إليها ما يرى فيه نقصاً، فيستدرك المعاني ويستدرك الألفاظ والأعلام واللغات في آخر كلّ فصل، وآخر كل باب.

وأمّا كتاب الزَّبيدي فهدفه ـ أيضاً ـ شرح غوامض القاموس وذلك لإيجازه الشديد فقد قال في مقدمته: «حيث أوجز لفظه وأشبع معناه وقصّر عبارته»[1].

ثم أضاف: «ولمّا كان إبرازه في غاية الإيجاز عن حد الإعجاز تصدّى لكشف

---

(1) مقدمة التاج: 1/2.

غوامضه ودقائقه رجال من أهل العلم. .»[1].

وبعد ذلك قال الزَّبيدي: «فلمّا آنست من تناهي الأفاضل إلى استكشاف غوامضه والغوص على مشكلاته. . استسعيت يَعبوب اعتنائي في وضع شرح عليه ممزوج العبارة جامع لموادّه بالتصريح في بعض وفي البعض بالإشارة»[2].

وبذلك يتضح أنّ التاج يهدف أيضاً إلى شرح غوامض القاموس. فكان الزَّبيدي يتتبّع ألفاظ القاموس ويشرحها بالترتيب، وفي أثناء ذلك ينقد أقوال المجد إنْ احتاج إلى ذلك مستفيداً في الغالب من نقود شيخه، ولكنّه يختلف عنه في طريقة نقده فأسلوبه مهذّب لا يتهجم على المصنف ولا يتهكّم بأقواله كما فعل شيخه حينما أنكر ذات المصنف عندما قال عنه: «إنّ المتوهّم هو ابن أخت خالة المصنف»[3] وغير ذلك من العبارات التي لا تليق بعالم جليل.

وزاد الزَّبيدي على شرحه الشواهد وأقوال العلماء، مستنيراً في ذلك بما ذكره ابن الطيب في الإضاءة، وعقد الزَّبيدي في آخر كلّ مادة استدراكاً لما فات المصنّف من المواد اللغوية أو المعاني أو الأعلام واللغات وغيرها، وأنّ معظم ما ذكره ابن الطيب من هذه الاستدراكات نقله الزَّبيدي في تلك المواضع، وفيما يأتي أمثلة لذلك:

1 ـ نبّه الزَّبيدي على ما نقله عن شيخه فقال: «قال شيخنا» أو «استدركه شيخنا» ومثال الأول: ورد في مادة (نهل)[4] إذ قال الزَّبيدي حول قول المصنّف: النهل محركة من الطعام ما أكل: «وقد ورد في كلام بعضهم أكل من الطعام حتى نهل قال شيخنا والظاهر أنّه من المجاز وعلاقته لزوم الشرب للأكل غالباً وإلا فالنهل إنّما هو في الشراب كالعلل»[5] وهذا هو نصّ ما ورد في الإضاءة[6].

ومثال الثاني: أي في قوله: «استدركه شيخنا».

---

(1)، (2) المصدر السابق: 1/ 3.

(3) انظر ص197: من التحقيق. وفي ص475 وصف قول المجد بأنه «من خرافات المصنف».

(4) (5) التاج: (نهل) 8/ 148.

(6) انظر ص688 من التحقيق.

قال الزَّبيدي في مادة (نمل): «وممّا يستدرك عليه (النُّمُل) بضمّتين لغة في النَّمْل بالفتح وبه قُرئ أيضاً نقله شيخنا[1] من الكشاف»[2].

وهناك أمثلة كثيرة يمكن معرفتها عند الاستقراء في كتاب التاج[3].

2 ـ قد ينقل ـ أحياناً ـ الزَّبيدي عبارة ابن الطيب من دون أن ينسبها إلى شيخه، ونظير ذلك ما ورد في مادة (نال) قال الزَّبيدي: «قلت: والذي في خاطريات الشيخ ابن جنّي أنّ النالة الحرم لأنّه لا ينال مِنْ حلّه وذكر أنّها فَعْلة من نال»[4].

وهذه العبارة نصّ ما قاله ابن الطيب[5] نقلها من دون أنْ يشير إلى شيخه بشيء فكأنّه اطّلع على كتاب ابن جنّي مباشرة، ولم ينقل عبارة شيخه.

ونظير هذا ـ أيضاً ـ ورد في مادة (وأل) حين نقل أقوال شيخه من دون أن يشير إليه، فقال في أصل (أوّل): «وفي أصله أربعة أقوال هل هو أوأل» على أفعل أو فوعل أو (ووأل) بواوين أو فعأل وصحح أقوام أوأل لجمعه على أوائل وله ثلاثة استعمالات أو أربعة...»[6].

ومثال آخر ورد في مادة (عقل):

استدرك ابن الطيب في مادة (عقل) لغة أخرى فقال: عَقِل كفَرِح حكاها ابن القطّاع والفيومي[7]. كما استدرك المصنّف قوله: «دَمُه معقُلَة بضمّ القاف».

فقال ابن الطيب: «فيه قصور، فقد حكى السهيلي في الروض أنّه يقال بالفتح أيضاً، وحكاه غيره ونقله جماعة»[8].

ونرى الزَّبيدي قال: «وممّا يستدرك.. عَقِلَ الرجلُ كفَرِح صار عاقلاً لغةً في

---

(1) انظر ص686 من التحقيق.
(2) التاج: (نمل) 8/ 147.
(3) انظر التاج: (غزل) 8/ 43.
(4) التاج: 8/ 147.
(5) انظر ص688 من التحقيق.
(6) انظر التاج: (وأل) 8/ 150 ووازن بـ ص690 من التحقيق.
(7)، (8) ص607 من التحقيق.

عَقَل كضرب حكاها ابن القطاع وصاحب المصباح والمعقَلَة بفتح القاف: الديّة لغة في ضمّ القاف حكاها السهيلي في الروض»[1].

فاستدرك ذلك الزَّبيدي على المصنف من دون أن يشير إلى أنَّ شيخه قد سبقه إلى استدراكهما وقد اكتفى بذكر المصادر التي ذكرتهما فقط وهي المصادر التي ذكرها شيخه أيضاً ولم يزد عليها مصدراً آخر.

وهناك أمثلة كثيرة يمكن معرفتها بالاستقراء والتقصّي لكتاب التاج وإضاءة الراموس[2].

3 ـ ثمَّ إنَّ الزّبيدي يكتفي بنقل أقوال شيخه من دون أن يحقّقها وإنّما يكتفي ـ غالباً ـ بالنقل فقط ولا يزيد عليها شيئاً ونظير ذلك ما ورد في لفظة (التفل) فقال الزَّبيدي:

«قال شيخنا: واتفق أئمة اللغة وأهل الصرف قاطبة أنّ التاء الأولى في أوّله زائدة على ما عُرف في الأوزان الصرفيّة...»[3].

ثانياً ـ أثره في حاشية الشيخ نصر الهوريني على القاموس المحيط:

وبان أثر ابن الطيب واضحاً كذلك في الحاشية التي عملها الشيخ نصر الهوريني على القاموس المحيط، وهي المطبوعة بهامش القاموس المطبوع، فقد ذكر الهوريني في مقدمته عندما وصف ما جمعه في تلك الحاشية فقال:

«جمعت في ذلك فوائد اقتطفتها من مواضع متفرّقة في حاشيته للعلاّمة الفاسي المعروف بابن الطيب لكونه آخر من كتب على القاموس من الأفاضل»[4].

ونبّه الهوريني على المواضع التي أخذ فيها عن ابن الطيب مبيّناً المصطلح الذي استعمله للدلالة على ما أخذه عن كتاب الإضاءة فقال:

---

(1) التاج: (عقل) 8/ 30.

(2) انظر ص122 من التحقيق ووازن بالتاج: 5/ 199.

(3) انظر ص 486 من التحقيق ووازن بالتاج: (تفل) 7/ 240.

(4) مقدمة الهوريني مع القاموس المحيط: 1/ 6.

«واعلم أنّي إذا عزيت عبارة للحاشية أو للمحشّي فمرادي الإمام الفاسي وحاشيته»[1].

ومن تلك الأمثلة التي ذكرها الهوريني في حاشيته واعتمد فيها على حاشية ابن الطيب ما يأتي:

أ ـ في مادة (سقب) نقل الهوريني:

«قوله: سقبت الدار، قاعدته صريحة في أنّه من باب كتب لكنّ الجوهري قيّده بالكسر والمصباح بأنّه من باب تَعِبَ وكذا ابن القطّاع وغيره فلا اعتداد بإطلاقه اهـ محشي»[2].

2 ـ في مادة (ريط):

قال المصنّف: «وقول ابن دريد رايِطةٌ في أسماء النساء خطأٌ خطأٌ»[3].

فنقل الهوريني في الحاشية:

«قوله وقول ابن دريد إلخ. تخطئة ابن دريد غلط محض فإنّ كلًّا من المذكورات تسمّى ريطة بغير ألف ولم يعرف اسم واحدة رايطة بالألف كما في الاستيعاب والإصابة وغيرهما من المصنّفات الموضوعة في أسماء الصحابة اهـ محشي»[4].

3 ـ في مادة (يمن):

قال المصنف: «وهو يَمَنيٌّ ويمانِيّ ويمانٍ..»[5] إلخ.

فنقل الهوريني: «قوله ويماني إلخ الأكثر على منع التشديد مع ثبوت الألف

---

(1) مقدمة الهوريني: 1/ 6.
(2) حاشية الهوريني بهامش قاموس المحيط: 1/ 85.
(3) القاموس: 1/ 85.
(4) حاشية الهوريني: 2/ 375.
(5) القاموس: 4/ 281.

لأنّه جمع بين العوض والمعوّض وأجاب ابن مالك عنه بأنّه قد يكون نسبة منسوب. اهـ محشي نقله نصر»[1].

وهناك أمثلة كثيرة تظهر عند الاستقراء في حاشية الهوريني[2].

ثالثاً ـ أثره في كتاب الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق:

وممّن تأثر بكتاب الإضاءة أحمد فارس الشدياق عند تأليف كتابه الجاسوس على القاموس، فنقل من كتاب الإضاءة أقوالاً لابن الطيب، ووصفه ـ أيضاً بالمُحَشّي فقال:

«وقوله البلغاء قال المُحَشّي. وهو جمع بليغ وهو الفصيح الذي يبلغ بعبارته إلى كنه ضميره وقد بَلَغَ الرجل بلاغة كما في المصباح وغيره وإن أهمله المصنّف كما سيأتي التنبيه عليه في مادته»[3].

وبذلك يتضح لنا أثر كتاب الإضاءة لابن الطيب الفاسي في الكتب أو الحواشي أو الشروح التي أُلّفت حول قاموس المحيط في عصر ابن الطيب أو بعده، فقد نقلوا عنه كثيراً وأخذوا عنه مواد ومعاني كما استشهدوا بأقواله وذكروا نقوده، واستدراكاته.

---

(1) حاشية الهوريني: 4/ 281.

(2) انظر مادة (زطط) القاموس: 2/ 375، ومادة (يقن) القاموس: 4/ 280، مادة (بين) القاموس: 4/ 281.

(3) الجاسوس على القاموس: 91. ونقل الشدياق في ص247 «وقال المحشي قوله وقد أميت ماضيه إلخ هي عبارة أئمة الصرف قاطبة» ووازن ب ص 124 من التحقيق.
وانظر أمثلة أخرى في الجاسوس ص94، 95، 453.

أهم نتائج الدراسة

هذا ما وعدنا الله

أهم نتائج الدراسة

عرفنا ممّا سبق حياة ابن الطيب وجهوده العلمية، وهدف تأليف كتاب الإضاءة والظروف التي ألف فيها هذا الكتاب وعرفنا منهج كتاب الإضاءة إذ اتضح فيه أنّه نهج طريق شرح الألفاظ الغامضة والمسائل العلمية والظواهر اللغوية، ثمَّ أنّه زاد واستدرك، ونقد أقوالاً كثيرة لمجد الدين وغيره من العلماء، وأنّه اعتنى اعتناءً دقيقاً بضبط الألفاظ.

ويمكن أن أوجز أهمّ خصائص أسلوبه فيما يأتي:

1 ـ كانت لثقافته ومعلوماته الفقهية والحديثيّة بصمات واضحة ظهرت، وبانت من خلال استشهاداته وأقواله المختلفة، كما اتضح ذلك في مواضعها المتفرّقة من الكتاب.

2 ـ كثيراً ما يطلق عبارات عامّة بعيدة عن الدقة، وغير سليمة أحياناً ونظير ذلك ما ورد في مادة (وجف) إذ قال ابن الطيب:

«إيجاف الأبواب إغلاقها كما في شروح الشفا وغيرها، بل هو مذكور في مصنفات اللغة عامة»[1].

---

(1) انظر ص328.

ووجدت مثل هذا المعنى قد ورد في شروح الشفا[1]، ولكن لم أجد مثل هذا المعنى في جميع المعاجم التي رجعت إليها والمصادر الأخرى[2].

ويتضح عدم الدقّة في تعبيره في المثال الآتي:

قال ابن الطيب في قول المصنف «الاسم الوداع»: «كلامه صريح في أن الوَداع بالفتح والمشهور أنه يقال بالفتح والكسر وبهما ضبطه شراح البخاري»[3].

وقد ورد مثل هذا الضبط في فتح الباري[4] بشرح صحيح البخاري، وعمدة القاري[5] شرح صحيح البخاري، ولم يرد في إرشاد الساري[6]، وفيض الباري[7] على صحيح البخاري، ولا مع الدراري[8].

فالصواب أن يقول ابن الطيب: ضبطه عدد من شراح البخاري.

3 ـ ينقل أحياناً نصوصاً كاملة في عدد من المصادر ويجعلها متصلة بكلامه من دون إشارة إلى بداية النصّ ومثل هذا كثير في استطراداته ونظير ذلك ما ورد في مادة (بسمل) حيث نقل قول الخفاجي: «وهو كثير في كلام العرب إلاّ أنّه...»[9].

وفي نهاية النصّ قال ابن الطيب، وقد أشار إليه القاضي شهاب الدين الخفاجي في عناية المنقول.

---

(1) انظر نسيم الرياض: 3/ 9، وشرح الشفا لعلي القاري: 1/ 589.

(2) انظر الجمهرة: 2/ 109، والتهذيب: (وجف) 2/ 109، والصحاح: (وجف) 4/ 1437، والتكملة: (وجف) 4/ 576، والمصباح: 2/ 649، وأفعال ابن القطّاع: 3/ 288، وأفعال ابن القوطية: 155، وأفعال السرقسطي: 4/ 221.

(3) ص211 من التحقيق.

(4) 8/ 103.

(5) 18/ 36.

(6) 6/ 429.

(7) 4/ 125.

(8) 8/ 391.

(9) عناية القاضي: 1/ 28 ـ 29.

فعبارته «أشار إليه القاضي. . .» لا تظهر أنه نقل ذلك نصّاً، وأنه لم يشر إلى بداية النص المنقول.

4 ـ يمتاز أسلوبه ـ أحياناً بالاستطراد، ونظير ذلك ما ورد في لفظة (التوقيع)[1]، ولفظة (العقل)[2].

5 ـ يتحدث عن عدد من الألفاظ في أكثر من مناسبة كما حصل ذلك في لفظة (ملك)[3].

ويكرّر نقل بعض الأقوال في أكثر من موضع ونظير ذلك ما ورد في مادة (عقل) إذ نقل عن شرح الهداية قوله: «وأجيب بورود عقلته بمعنى عقلت عنه وسياق الحديث. .» إلخ فنقل هذا القول في ص 611 وكرر في ص 512 من المادة نفسها.

6 ـ يستشهد في عدد من المواضع بما ورد في كتب المختصرات تاركاً أمّهات الكتب كما حصل مثل ذلك في لفظة (دونق) حيث قال:

«إطلاق المصنّف صريح في الفتح وهو الذي صرّح به في المراصد[4]. . .
وفي لبّ[5] اللباب (دُوْنَق) بالضمّ وفتح النون وقاف قرية بنهاوند»[6].
ونظير ذلك أيضاً في مادة (ركك)[7].

7 ـ يشير ـ أحياناً ـ إلى لهجات أخرى للفظة من دون أن ينسبها إلى قائليها ونظير ذلك ما ورد في لفظة (الأنف) فقال: «حكى فيه جماعة الضمّ وأغفله المصنف»[8] ولم ينسب هذه اللهجة.

---

(1) انظر ص216 ـ 220 من التحقيق.
(2) ص600 ـ 610 من التحقيق.
(3) ص460، ص429، ص456 من التحقيق.
(4) مراصد الاطلاع: 2/ 543، وأصل القول في معجم البلدان: 2/ 489.
(5) لبّ اللباب: 108، وأصل القول في الأنساب: 33، واللباب في تهذيب الأنساب 1/ 431.
(6) ص353 من التحقيق.
(7) ص439 من التحقيق.
(8) ص243 من التحقيق.

أما أهم الوصايا والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيمكن أَنْ نجملَها فيما يأتي:

1 ـ يجب الاعتناء بالحواشي والشروح عند دراسة المعاجم العربية، أو عند وضع معجم لغوي نموذجي شامل لمعظم مفردات اللغة، حيث إنَّ مثل تلك الحواشي والشروح تنبّهنا على كثير من المفردات والمعاني التي أُهْمِلَت في بعض المعاجم، وكذلك توضح لنا ما غَمُضَ فيها وأنّها مصدر خصب للشواهد العربيّة وأقوال العلماء. إضافة إلى أنّها تنبّه على وجود الخلافات في ضبط بعض الألفاظ اللغويّة وكذلك في شرحها ووزنها.

2 ـ إنّ القاموس المحيط وغيره من المعاجم، وكذلك كتاب الإضاءة لابن الطيب الفاسي لا تخلو من عيوب وأخطاء وحشو زائد، ومن تلك الأخطاء التي ظهرت من خلال هذه الدراسة:

أ ـ ورد في مادة (خرق) من لسان العرب:

قال ابن سيده: حازُوق اسم رجل من الخوارج جعلته امرأته حِزاقاً وقالت ترثيه وأنشد هذين البيتين أقلب طرفي»[1].

وأصل هذا القول هو ما قاله الجوهري في الصحاح[2]، ولم يرد مثل هذا القول في المحكم[3]. لابن سيده.

ب ـ اعترض الزَّبيدي[4] على شيخه[5] لنقله قول ياقوت في كتاب المشترك وضعاً والمفترق صقعاً: إنّ هذا اللفظ ـ أي دربجق ـ مضبوط عن أبي سعد كضبط المصنف.

---

(1) اللسان: (حزق) 11/ 332.

(2) الصحاح: (حزق) 2/ 1459.

(3) مادة (حزق) 2/ 393.

(4) التاج (دربجق) 6/ 343.

(5) انظر قول ابن الطيب في ص351 من التحقيق.

فقال الزَّبيدي عن نقل شيخه «رَجَم بالغيب فإني قرأت في كتاب اللباب لأبي سعد دربجق بفتح الدال وكسر الراء وسكون الياء . . .»[1].

فوقع الزَّبيدي أو الناسخ في خطأ، وهو قوله: «كتاب اللباب لأبي سعد» والصواب هو كتاب الأنساب لأبي سعد ـ وقيل أبو سعيد ـ السمعاني (المتوفى سنة 562هـ) وقد ورد فيه[2] ما ذكره الزبيدي. أمّا كتاب اللباب الذي أشار إليه الزَّبيدي فهو كتاب اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير المتوفى سنة 630، وهذا الكتاب هو تهذيب لكتاب الأنساب لأبي سعد السمعاني كما اختصر السيوطي كتاب اللباب وسمّاه (لبّ اللباب في تهذيب الأنساب).

فمثل هذه الحقائق تذكر لتنبيه الباحثين على الصواب والتحقيق والتدقيق عند الأخذ من المصادر الأصليّة حتّى وإن كانت أمّهات اللغة، فقد يكون فيها تصحيف أو تحريف أو وهم يجب الإشارة إليه، والله من وراء القصد. والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

---

(1) التاج: (دربجق) 6/ 343.

(2) الأنساب للسمعاني: 225.

الفصل الخامس

وصف النسخ ومنهج التحقيق

المبحث الأوّل: وصف النّسخ

المبحث الثاني: المنهج المتبع في تحقيق النصّ

المبحث الأوّل

وصف نسخ الإضاءة المخطوطة

توجد من كتاب الإضاءة خمس نسخ مخطوطة اعتمدت على أربع منها، فتركت النسخة الخامسة لأنّها غير صالحة وفيها طمس كثير وقد أكلت الأرضة أجزاءً منها. وفيما يأتي تفصيل ذلك:

أ ـ نسخة الأصل:

توجد هذه النسخة في دار الكتب المصرية تحت رقم 396 لغة تيمور، وهي في أربعة أجزاء: الأوّل منها يقع في (683) صفحة، والثاني يقع في (859) صفحة، والثالث يقع في (704) صفحات، والرابع يقع في (727) صفحة.

وفي كلّ صفحة (25) سطراً، وفي السطر نحو إحدى عشرة كلمة، ومقاسها 11 × 20 سم ووقع ما حقّقته منها في الجزء الرابع من صفحة (242) إلى صفحة (480)، من أوّل مادة (شبط) إلى أوّل مادة (أحجم).

وهي مكتوبة بخط النسخ، وقد فرغ من نسخها في الثلاثين من رمضان سنة ألف ومائة وخمس وسبعين للهجرة، ولم يذكر اسم الناسخ فيها.

وقد اخترت هذه النسخة لتكون أصلاً للأسباب الآتية:

1 ـ قرب تاريخ نسخها من تاريخ وفاة المؤلف، إنّ المؤلف توفي سنة 1170هـ. وتاريخ نسخها سنة 1175هـ أي بعد وفاة المؤلّف بخمس سنين.

2 ـ قلّة التحريف والتصحيف فيها.

3 ـ قلّة الساقط منها.

4 ـ جودة خطّها ووضوحه.

2 ـ نسخة (ب):

توجد هذه النسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (500) لغة، وهي تقع في ثلاثة أجزاء. الجزء الأوّل يقع في (329) ورقة، والجزء الثاني يقع في (531) ورقة والجزء الثالث يقع في (445) ورقة.

ويقع ما حقّقته في الجزء الثالث من ورقة (176و) إلى ورقة (305ظ). وفي كلّ صفحة نحو (26) سطراً، وفي كلّ سطر نحو عشر كلمات، ومقاسها 11 × 18سم.

ملاحظات حول هذه النسخة:

1 ـ يكثر في هذه النسخة التحريف والتصحيف، ومع هذا أفادتني في تثبيت ما سقط من نسخة الأصل.

2 ـ كتبت كلمة «قوله» بالحمرة، وقد نسي كتابتها في كثير من المواضع، فبقي مكانها فارغاً.

3 ـ يكثر في هذه النسخة وضع الرمز (هـ) لتكملة السطر، أي إلى نهايته.

4 ـ يستعمل الرمز (ظ) فيها للدلالة على كلمة (ظاهر)[1].

5 ـ يظهر أنّ الناسخ قليل الثقافة، فقد صحّف كثيراً من الألفاظ كقوله: «فعليل» في (فعليل)، و«قمعيل» في (فمعيل)[2].

---

(1) انظر ق: 190 ظ من نسخة (ب) (مخ. دكب 500 لغة).

(2) انظر ص330 من التحقيق.

3 ـ نسخة (م):

توجد هذه النسخة في مكتبة الأزهر ـ قسم المخطوطات ـ تحت رقم (99) 8741 وتقع في ثلاثة أجزاء.

الجزء الأوّل منها يقع في (500) ورقة، والثاني في (478) ورقة، والثالث في (460) ورقة ويقع ما حقّقته في الجزء الثالث من ورقة (207و) إلى (327ظ).

وفي كلّ صفحة نحو (25) سطراً، وفي كلّ سطر نحو (13) كلمة، ومقاسها 9 × 19 سم.

ملاحظات حول هذه النسخة:

1 ـ النسخة بخطّ معتاد، كتبها عبد الوهاب بن السيد علي العكا الأبياري الشافعي المتوفى سنة 1305هـ.

وتمت كتابتها سنة 1283هـ يوم الخميس ثاني عشر من شهر رمضان المكرّم كما ذكر ناسخها في آخر صفحة منها.

2 ـ تكثر الحواشي والتعليقات في هذه النسخة، وقد جمعها الناسخ في مصنّف مستقلّ سمّاه (تفريح النفوس في تجريد هوامش حاشية القاموس) وهو مخطوط بمكتبة الأزهر تحت رقم (100) 8742.

3 ـ تشترك مع النسخة السابقة (نسخة ب) في بعض التحريف أو التصحيف[1]، وفي سقط عدد من العبارات منهما ممّا يدل على أنّهما كتبتا عن نسخة واحدة أو أنّ إحداهما كتبت عن الأخرى.

وقد أفادتني هذه النسخة مع نسخة (ب) في تثبيت ما سقط من نسخة الأصل.

4 ـ نسخة (ع):

وهي النسخة المغربيّة الموجودة في الخزانة الملكية بالرباط وتوجد منها مصورة على ميكروفيلم بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية تحت رقم

---

(1) انظر ص218.

(9) الملكية بالرباط وتقع في ثلاثة أجزاء ويقع ما حقّقته في الجزء الثالث من مادة (شبط) إلى مادة (أحجم).

وفي كل صفحة نحو (25) سطراً، في كلّ سطر نحو (12) كلمة ومقياسها 13 × 20 سم.

ويلاحظ على النسخة ما يأتي:

1 ـ إنّ المخطوطة (ع) مكتوبة بخط مغربي يحتاج إلى جهد عند قراءته، وإلى معرفة بطريقة كتابة الخط المغربي، ويمكن معرفة رموز هذا الخط بعد قراءة صفحات عدة من المخطوط وذلك لأنّ رموز بعضها يختلف عن رموز الخطوط الشرقيّة.

فنجد مثلاً حرف الفاء نقطته تحت الحرف، وحرف القاف، توضع فيه نقطة واحدة فوق الحرف بدلاً من النقطتين.

يزاد على ذلك أنّ الحروف غير واضحة، فيصعب ـ مثلاً ـ التمييز بين حرفي الصاد والسين، وبين حرفي الكاف والطاء، ويصعب ـ أيضاً ـ معرفة الهاء إذا وقعت في آخر الكلمة وقبلها راء، وكذلك الياء يصعب تمييزها في آخر الكلمة، ففي الهاء تلف نهاية الراء إلى الأعلى فكلمة (عصره) تكتب هكذا (عصرﻫ) وإذا كان آخرها ياء تكتب هكذا (عصﻫ) فالياء كتبت بانحراف طرف الراء إلى الخلف مع انحناء قليل إلى الأسفل.

2 ـ لم يكتب فيها اسم الناسخ ولا تاريخ كتابتها.

3 ـ اشتركت هذه النسخة مع نسخة الأصل في سقوط عدد من العبارات[1].

5 ـ النسخة غير المعتمدة:

وهي نسخة الخزانة العامة بالرباط، منها نسخة مصورة على ميكروفيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية تحت رقم 162/ 35 وتقع في ثلاثة أجزاء مكتوبة

(1) انظر ص213 من التحقيق.

بخط مغربي سقيم، وقد أكلت الأرضة أجزاء متفرقة منها وفي آخرها نقص.

ملاحظات عامة حول النسخ:

1 ـ تشترك النسخ في استعمال الرموز الآتية:

المص = المصنف

لخ = إلى آخره

نا = أخبرنا

ح = حينئذ

2 ـ تشترك النسخ في حذف الهمزات أو كتابتها ياء وأثبت الصواب بحسب القواعد السليمة.

3 ـ اعتمدت على أربع نسخ وهي الأصل، (ب)، (م)، (ع) وتركت النسخة الخامسة لأنّها غير سليمة وفيها نقص وتلف كثير كما بيّنت ذلك.

المبحث الثاني

منهج التحقيق

إنّ الغرض من التحقيق كما هو معروف هو إخراج النصّ صحيحاً سليماً كما وضعه المؤلف من دون زيادة أو نقص.

لهذا كان منهجي في التحقيق يسير بحسب الخطوات الآتية:

1 ـ تقويم النصّ وتوثيقه بمقابلة النسخ بعضها مع بعض، وإثبات الخلاف في الهامش وإضافة ما سقط من الأصل من النسخ الأخرى، ووضعه بين معقوفتين وكذلك كلّ تكملة من القاموس أو زيادة يقتضيها السياق جعلتها بين معقوفتين أمّا الساقط من بقية النسخ فأنبّه عليه في الهامش في آخر العبارة الساقطة وأقول من «كذا...» ساقط من نسخة.. وكذلك التنبيه على التحريف الحاصل في الحروف أو التصحيف الحاصل في النقط.

2 ـ وضعت قول الفيروزآبادي بين قوسين مزدوجين، وإذا نُقِل النصّ ناقصاً أضع نقطاً مكان المحذوف. أمّا إذا زاد المؤلف تفسيراً في أثناء النصّ جعلته بين شرطتين هكذا (ـ ـ) للدلالة على أنّه خارج نص المصنّف.

3 ـ ضبط النصّ ضبطاً سليماً بعرضه على المعجمات العربية.

4 ـ تخريج الآيات القرآنية الكريمة بذكر سورها وأرقام آياتها، وتوثيق القراءات القرآنية من الكتب المختصّة.

5 ـ تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من مصادرها المختصة، من كتب الصحاح أوّلاً، فإن لم أجد ذلك فمن كتب غريب الحديث، وغيرها.

6 ـ تخريج الشواهد الشعرية وذكر بحورها ونسبتها إلى قائليها ـ قدر الإمكان ـ بالرجوع إلى دواوين الشعر، أو من المعجمات الأخرى.

7 ـ تخريج الأمثال العربيّة من مراجعها المختصّة مع ذكر مضرب المثل، أو شرح الألفاظ الغامضة.

8 ـ التعريف بالأعلام وكذا الكتب الواردة في النصّ أحياناً لتوضيح الغامض منها بإيجاز.

9 ـ تخريج الآراء المنسوبة من كتب أصحابها ـ إنْ وجدت ـ أو من المصادر الأخرى وكذلك نسبة الأقوال غير المنسوبة إلى قائليها ـ قدر الإمكان ـ والرجوع إلى المعجمات العربيّة والكتب الأخرى لتخريج ذلك.

10 ـ تفسير الألفاظ والأساليب الغامضة من المعجمات العربيّة.

11 ـ إرجاع الإحالات الواردة في النصّ إلى مصادرها.

12 ـ تحقيق المسائل العلمية والإشارة إلى الكتب التي تناولتها.

13 ـ الإشارة إلى رقم صفحة مخطوطة الأصل على جانب النصّ مع وضع شرطة مائلة قبل أوّل كلمة في الصفحة.

14 ـ استعمال القوس الهلالي المزَهَّر ﴿ ﴾ في جانبي الآيات القرآنية الكريمة أمَّا الأحاديث النبويّة الشريفة والأمثال العربية، والنصوص المقتبسة فأحصرها بين قوسين مزدوجين، أمّا النصوص التي اختصرت أو تصرف فيها، فلا أضعها بين قوسين مزدوجين، وإنما أشير إلى مصدرها في نهاية القول فقط.

15 ـ استعملت عدداً من الرموز في أثناء التحقيق وذلك لأجل الاختصار، وتفصيلاتها في الصفحة القادمة.

الرموز والعلامات
التي استعملت في متن الكتاب وهوامشه

أولاً ـ عند مؤلف الكتاب:

المص = المصنف

لخ = إلى آخره

نا = أخبرنا

ح = حينئذٍ

ثانياً ـ عند محقق الكتاب:

الأصل = النسخة التيمورية في دار الكتب المصرية

ب = نسخة دار الكتب المصرية

م = نسخة مكتبة الأزهر بالقاهرة

ع = النسخة المغربية الموجودة في الخزانة الملكيّة بالرباط

[] = للزيادات على الأصل وذلك تكملة من القاموس المحيط أو ما يقتضيه السياق.

« » في اللون الغامق = لأقوال الفيروزآبادي في قاموسه

« » في اللون غير الغامق = لحصر النصوص المنقولة أو الأمثال والحكم أو الأحاديث النبوية الشريفة.

. . . = لإضافات المؤلف في أثناء نقله نصّ القاموس.

/ = الخط المائل في المتن يمثل بداية صفحة مخطوط الأصل ورقمها في الجانب الأيسر من الصفحة

تحق = تحقيق

مخ = مخطوط

و = وجه الورقة

ظ = ظهر الورقة

ط = طبع

هـ = السنة الهجرية

م = السنة الميلادية

ق = ورقة

ص = صفحة

دكب = دار الكتب

ت = توفي

مط = مطبعة

الأرقام الورادة بين معقوفتين [ ] تمثل رقم تسلسل الترجمة الوارد في ملحق التراجم في آخر الكتاب.

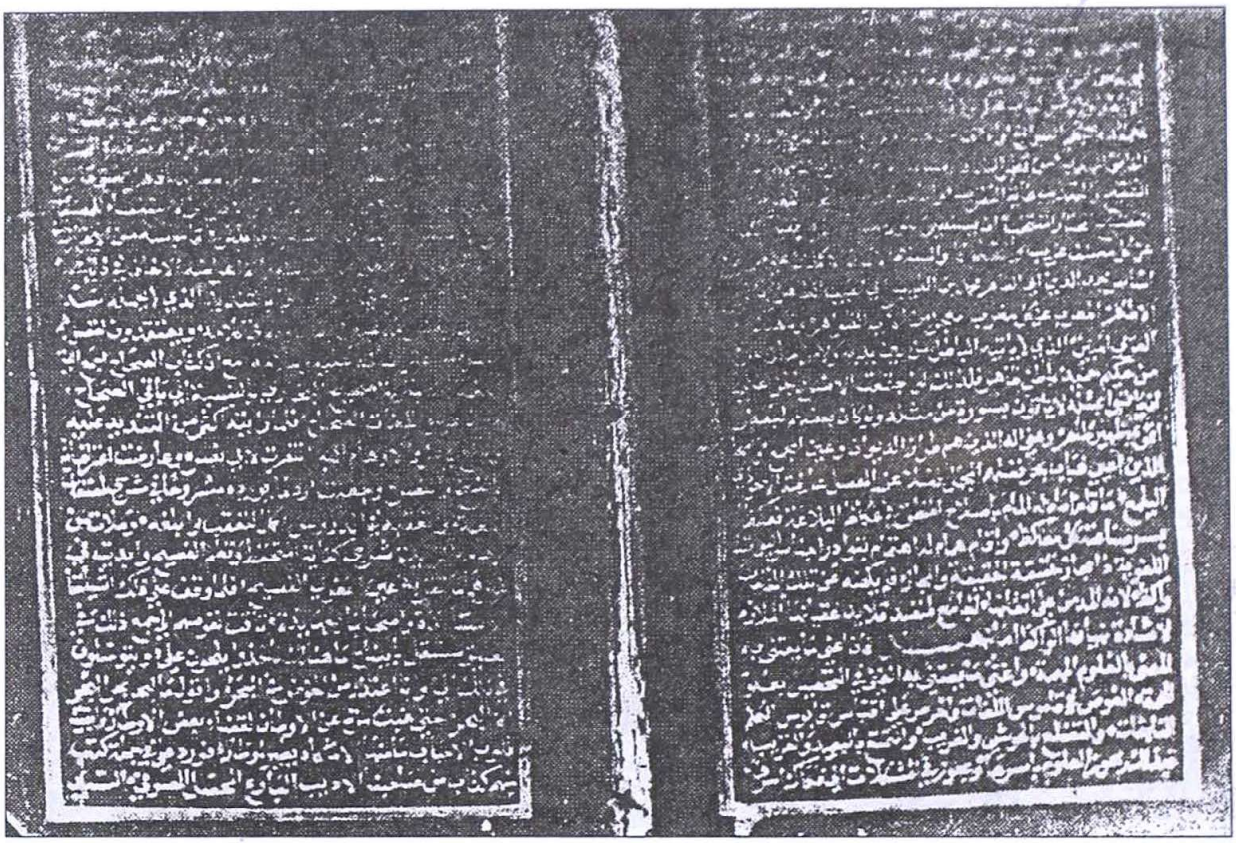

الورقة الأولى من النسخة التيمورية (الأصل)

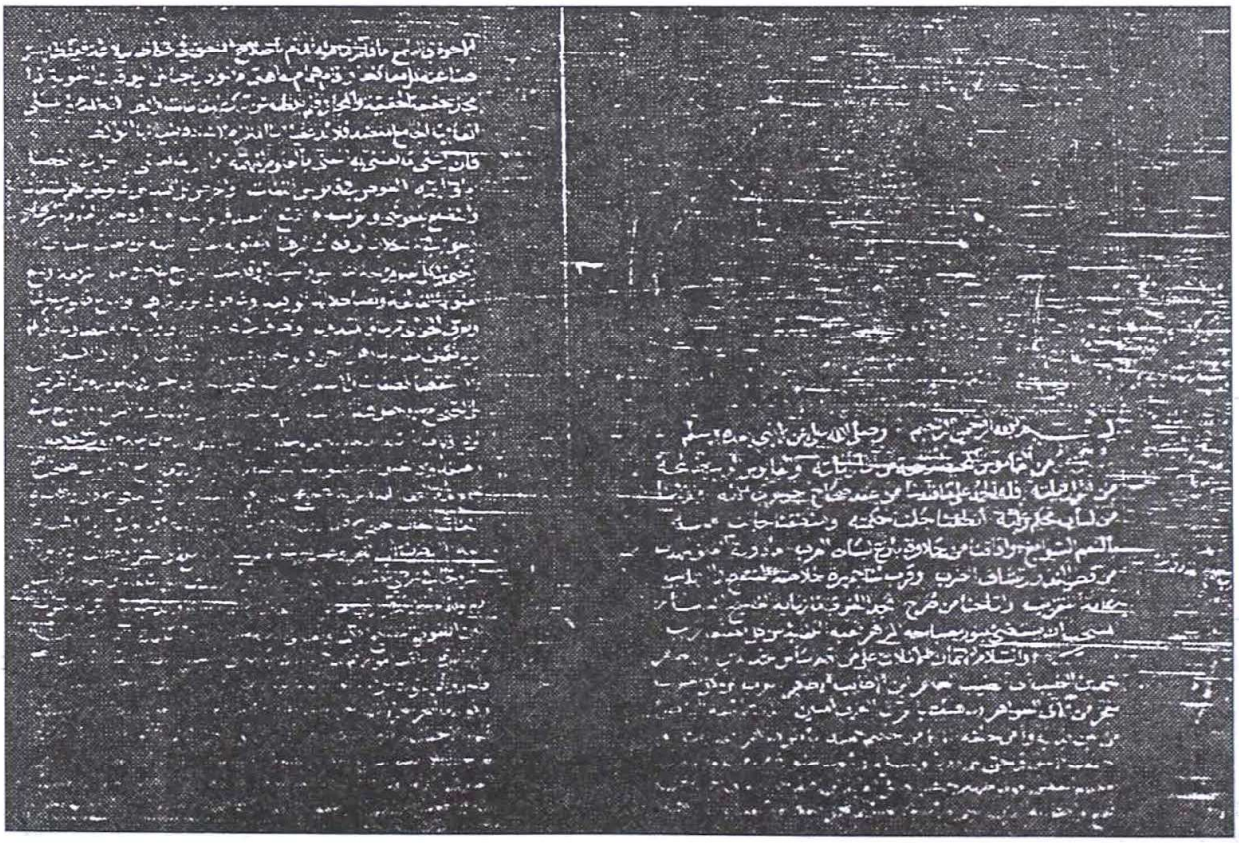

الورقة الأولى من نسخة دار الكتب (ب)

الورقة الأولى من النسخة المغربية (ع)

إضـاءة الـراموس

وإفاضة النـاموس على أضاءة القـاموس

فصل الشين المعجمة

قوله: «**الشَّبُّوطُ**»[1] لخ.

قلت: بقيَ شَبْطُون لَقَبُ زيادِ بنِ عَبْدِ الرَّحمن[1] ممّن سَمِعَ المُوَطَّأ[2] من مالكٍ[2]، وسمِعَهُ منهُ شَبْطُونُ[3] بن عبدِ اللّهِ الأنصاريّ كما في شروحِ[3] المُوَطَّأ. وأوضحناهُ في فهارسِنا المطوَّلةِ، وأغفلَهُ المص قصوراً.

قوله: «**وبالتحريك**»[4] لخ.

أي: والشَّرَطُ بالتحريك.

---

(1) القاموس (شبط): الشَّبُّوط: ويضمّ، كالقَدوس والقُدوس، والواحدة: بهاء، وقد تخفف المفتوحة: سمك دقيق الذنب...

(2) هو كتاب الإمام مالك، عدّه الجمهور في الطبقة الأولى من طبقات كتب الحديث، ويقول مؤلّفه في سبب تسميته الموطّأ: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلّهم واطأني عليه فسمّيته الموطّأ. انظر أوجز المسالك إلى موطّأ مالك لكاندهلوي: 23 ـ 33.

(3) كذا في (ب) وفي الأصل و(ع): «شرح»، انظر الشروح: تنوير الحوالك للسيوطي: 1/ 10، وشرح موطّأ مالك للزرقاني: 1/ 9، وكشف المغطى في المعاني الواقعة في الموطّأ: 35.

(4) القاموس (شرط): إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والشَّرَط بالتحريك: العلامة، الجمع: أشراط.

قلت: [قد ضبطوه بالفتحِ أيضاً[1]. وأغفله المص تقصيراً.

قوله: «وأعَدَّها[2]» لخ.

قلت:][3] أطلق المص[4]، وقيَّدَهُ جماعةٌ بقولهم[5]: أعَدَّها للفسادِ في الأرضِ.

قوله: «والشَّطْشَاطُ[6]: طائرٌ» لخ.

قلت: صَرَّح ابنُ دريدٍ[7][4] بأنَّهُ ليس بثبتٍ.

قوله: «الشَّمَطُ ـ محرّكة ـ بياضُ الرأسِ»[8].

قلت: فهو شَيْبُ الرَّأسِ خاصةً، وفي المُغَرّبِ[9] عن الليث[10][5]: إنَّهُ شَيْبُ اللِّحيةِ[11].

قوله: «وَكَرِهَ جماعَةٌ من الفقهاء[12]» لخ.

---

(1) في التاج: (شرط) 5/ 168 الشرط بالفتح العلامة لغة في التحريك.

(2) القاموس: (شرط) وفيه: «وأشرط.. نفسه لكذا أعْلَمَها وأعَدَّها...».

(3) ما بين المعقوفتين تكملة من (ب).

(4) وكذا فعل معظم اللغويين (انظر العين: 6/ 235 (تحق د. المخرومي، د. السامرائي، ط بغداد)، وديوان الأدب: 2/ 308 (تحق د. أحمد مختار، ط الهيئة المصرية)، وتهذيب اللغة: 11/ 309، مط سجل العرب مصر) والصحاح: (شرط) 3/ 1136 (تحق أ. أحمد عبد الغفور)، والعباب الزاخر للصغاني: حرف الطاء ص100 (تحق الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط بغداد) واللسان: (شرط) 9/ 202 ط بولاق المصوّرة.

(5) في الأصل و(ب) و(م) «بقوله» وأثبت من (ع) وهو ما يقتضيه السياق.

(6) في الأصل: «والشطلشاط» وفي (ع): «والشلشاط» وأثبت من (ب). والقاموس (شط) وفيه «والشطشاط: طائر. والشططوي كخجوجَى وكصَبُور: الناقة الضخمة السنّام. الجمع: شَطائِط».

(7) الجمهرة: 1/ 152، وكذا في التكملة للصغاني: 4/ 142 (ط دار الكتب المصرية).

(8) القاموس (شمط): «بياض الرأس يُخالط سَوادَه».

(9) هو كتاب المُغَرّب في ترتيب المعرّب للمُطرِّزي.

(10) القول في كتاب العين: 6/ 240.

(11) المغرّب: 256 (ط بيروت).

(12) القاموس: (شوط): «كره... أنْ يُقالَ لِطَوفاتِ الطَّوافِ أشْواطٌ..».

243 / قلت: روي[1] ذلك عن الإمام الشافعي[6]، ومجاهد[7].

قوله: «ومنهُ الشَّيطانُ[2]» لخ.

قلت: هو فيه قولان: هل هو من شَاطَ: هَلَكَ[3]، أو احتَرَقَ[4]، أو بَطَلَ، لأنّ من أَسمائِهِ الباطِلَ، أو من شَطَنَ[5] بإثباتِ النونِ؟ وقد جعَلَ سيبَوَيْه[8] ـ رحمَه اللّه ـ في الكتابِ[6] نونَهُ زَائِدة تَارَةً، وأَصْلِيّة[7] أُخْرى[8]، بناءً على ما ذَكَرْناه من الاشْتِقَاقِ، وإيّاه تَبِعَ المص، فإنّه ذكَرَهُ هُنَا وأعادَهُ في (شطن) إيماءً لذلِكَ على عادَتِهِ، فيما فيهِ من الألفَاظِ اشْتِقاقٌ، أو أَكْثَرَ، واللّه أعلم[9].

فصل الضاد المعجمة

قوله: «الضَّبَغْطَى كَحَبَنْطَى»[10] لخ.

قلت: ذكر الشيخ[11] أبو حيّان[12][9]: كسر الضادِ والباءِ. وأنّها بالعين والغين[13]، وأغفله المص.

قوله: «ضَرَطَ»[14] لخ.

---

(1) انظر الأُمُّ للشافعي: 2/ 176 كتاب الحج باب (لا يقال شوط ولا دور) وفيه قال الشافعي: أكره من ذلك ما كره مجاهد لأنّ الله عز وجل قال: «وليطوفوا بالبيت العتيق».

(2) القاموس: (شيط): «شَاطَ يَشِيطُ شَيْطاً وشَيْطُوطةً وشِياطةً بالكسر احترق... ومنه الشيطان في قولٍ».

(3) كذا ورد في معجم البلدان: 5/ 344.

(4) انظر عناية القاضي: 1/ 221.

(5) انظر معجم البلدان: 5/ 344 وفيه: «ويقال من شَطن إذا بَعُدَ». وانظر عناية القاضي: 1/ 221.

(6) الكتاب: 3/ 217 (تحق أ. عبد السلام هارون).

(7) الكتاب: 4/ 321.

(8) في الأصل و(ب) بزيادة (أو) ولم ترد في (ع) والتاج 5/ 172 وهو الصواب.

(9) انظر التاج: 5/ 172.

(10) القاموس: (ضبعط): الضَّبعطَى كحبنطَى: الأحمق، وكلُّ كلمة يُفزع بها الصبيان كالضَّبغطَى».

(11) (الشيخ): ليس في (ب).

(12) ارتشاف الضرب: 26 (تحق د. مصطفى النماس).

(13) جاء في التاج: 5/ 175: «الضَّبَغطى فزّاعةُ الزرعِ ويُروَى الضِّبغطَى بكسر الضادِ والباءِ».

(14) القاموس (ضرط): «ضَرَط يضرِط ضَرطاً وضَرِطاً ككتف وَضريطاً وضُرَاطاً بالضم فهو ضَرَّاطٌ وضرُوط كصبور وسنَّوْر».

قلت: كلامُهُ صريحٌ في أنّه كضَرَبَ، وبقى عليه ضَرِطَ كَفرِحَ، أغفَلَهُ تقصيراً، وهو في المصباح[1]، وغيره. وأورَدناه في شرح نظم الفصيح[2] مشروحاً.

قوله: «الضُّمْرُوط»[3] لخ.

قلت: صَرَّحَ أَئِمّةُ الصَّرفِ[4] بأنَّ الميمَ زائِدَةٌ.

فصل العين المهملة

قوله: «عَبَطَ الذَّبِيحةَ»[5] لخ. قلتُ، أَصْلُ العَبْط، هو أَخْذُكَ الشَّيء طَرِيًّا، ومِنهُ اعْتَبَطَ فُلانٌ، أَي: ماتَ على شبابِهِ، والعَبِيْطُ: الدَّمُ الطَّرِيُّ[6] لخ، والمص أَغْفَلَ أَصْلَ مَعناهُ، وتعرَّضَ لعوارِضِهِ على عادتِهِ[7] في الجمعِ.

قوله: «التَّيْتَاءُ»[8] لخ.

قلت: هذا من الإغراب بمكان، لأنَّ العِذْيَوْطُ أعرفُ مِنهُ وأشهرُ، وأكثر

---

(1) المصباح: 2/ 361..

(2) شرح نظم الفصيح: 2/ 27 (مخ، دكب، لغة شَ 15).

(3) القاموس (ضمرط): «الضُّمْرُوط بالضمّ ـ المُخْتَبَأُ والمَضيقُ».

(4) التذييل والتكميل: 6/ 110 و، وورد في اللسان: (ضرط) 9/ 215 «ضمروط أو ضمريط مشتق من الضّرط.. قال ابن سيدة وقد يكون رباعياً».
وانظر التاج: (ضرط) 5/ 178.

(5) جاء في القاموس: (عبط): «عَبَطَ الذَّبِيحةَ يَعْبِطُها نَحَرَها من غير عِلَّة، وهْي سَمينةٌ فتيّةٌ...» وكذا في العين: 2/ 20، والمحكم: 1/ 347، والعباب: ط/ 122، واللسان (عبط) 9/ 221، وفي المقاييس: 4/ 211 زاد ابن فارس: «وقالوا: والعَبِيط الطريّ من كلّ شيء وهذا الذي ذكروه في الطريّ توسعٌ منهم وإنّما الأصل ما ذُكِرَ».

(6) قال الأزهري في التهذيب: 2/ 185: «لحم عَبيط ومعبوط إذا كان طرياً لم يُنَيَّبْ فيه سَبُعٌ ولم تصبه علّة.
وقال لبيد:

ولا أَضَنُّ بمعبوطِ السَّنَام إذا ... كان القُتارُ كما يُستَرْوَحُ القطُرُ

وانظر في ذلك التاج: 5/ 181.

(7) في الأصل (عاته) تحريف.

(8) القاموس: (عذط) «العِذْيَوْطُ والعُذْيُوط العِذْوَط... التَّيتاء».

اللُّغويينَ[1] فَسَّروهُ بما هو مَعروفٌ. فقالوا: العِذْيَوْطُ[2] الذي يُحْدِثُ عندَ الجِمَاعِ، أو عندَ غَشَيان النِّساءِ، أو نحوه. ومَرّ له التيتاءُ في الهمزة[3].

قوله: «**أو لا يُشْتَقُّ فِعْلٌ من خِلْقَة**»[4] لخ. قلت هي قاعدَةٌ صحيحةٌ، ومع ذلك إنّما هي أكثريَّةٌ، وليس هذا مِنها، والفِعْلُ منه ثابت[5]، نقله الشَّيخ ابن مالكٍ[6][10]، وغَيرُهُ[7] من أئمّةِ العربية ونقله أهل اللُّغةِ، وقالوا: عَذْيَطَ عَذيَطَة، وهي عَذْويط[8]، وأنشد الجوهري[9]:

إنّي بُلِيتُ بِعذْيَوْطٍ له بَخرٌ[10] ... البيت

فصل الغين / المعجمة 244

قوله: «**غَبَطَ**»[11] لخ.

---

(1) انظر: التقفية: 512، والجمهرة: 3/ 336، وديوان الأدب: 2/ 74، والتهذيب: 2/ 162، والصحاح (عذط) 3/ 1142، والمحكم: 1/ 337، واللسان (عذط): 9/ 223.

(2) من «أعرف منه وأشهر» ساقط من (ب) و(م).

(3) انظر القاموس: 1/ 9 (التأتأة).

(4) في القاموس: (عذط): «وقد عَذْيَطَ والاسم العَذْطُ أو لا يُشْتَقُّ منه فِعْلٌ لأنّه خِلْقَةٌ». لخ.

(5) ردّ هذا القول تلميذه الزَّبيدي في التاج: 5/ 181 واستشهد بقول المُفَضَّل بن سلمة في كتاب إخراج ما في كتاب العين من الغلط.

(6) لامية الأفعال: 17 وفيها قال:

«تَدَحْرَجَتْ عَذْيَطَ احْلَوْلَى اسْبَطَرَّتَوَا ... لي مَع تولّي وخَلْبَسْ سَنْبَسَ اتَّصلا»

(7) انظر شرح الشيخ بحرق على لامية الأفعال ومعها حاشية الشيخ أحمد الرفاعي: ص30.

(8) كذا في المحكم: 1/ 337 ونقلها عن كراع.

(9) الصحاح: 3/ 1142، والجوهري هو أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري، كان أديباً فاضلاً أخذ عن أبي علي الفارسي وعن خاله الفارابي، صنّف (الصحاح في اللغة) (ت 393هـ) باختلاف. ترجمته في نزهة الألبّاء: 252، وإنباه الرواة: 1/ 194، ووفيات الأعيان: 2/ 61، وبغية الوعاة: 1/ 446.

(10) كذا في الأصل و(ع) و(م)، وفي (ب): «له تخر» وفي جميع المصادر التي ذكرت البيت من دون عزو، والرواية «به بخر»، وهو صدر بيت من البسيط وعجزه:

يكادُ يَقتُلُ مَن ناجَاهُ إنْ كَشَرَا

هكذا ورد في الصحاح: 3/ 1142، والعُباب: ط/ 124، واللسان: 9/ 223، والتاج: 5/ 181، وفي ديوان الأدب: 2/ 74 الرواية «ابتُليت» والبخر: نتن الفم. الكَشْرُ: بُدوُّ الأسنان عند التبسم.

(11) القاموس (غبط): «غَبَطَ الكَبْشَ يغبِطُهُ جَسَّ أَلْيَتَه لينظر أَبِهِ طِرْق أم لا وظَهْرَه ليعرف هُزالَه من سِمَنِه».

قلت: الغِبْطَةُ وتصارِيفُها مشهورة[1].

وبقي على المص من[2] المعاني (غَبَطَ): إذا كَذَبَ، فهو مِثْلُهُ وَزْناً ومعنًى[3]. ذكره ابنُ القَطَّاعِ[4][11]، وغيرُهُ[5] ونَقَلْتُهُ في شَرحِ[6] نظمِ الفصيحِ[7] واسعاً[8].

قوله: «والاغْتِبَاطُ: التَّبَجُّحُ[9][10]» لخ.

قلت: المعروفُ في تفسيره أنَّه السَّرُور، وأنْ يَصِيرَ الشَّخْصُ بحالٍ يَغْتَبِطُ فيها[11] كما قاله في تاج المصادر[12].

قوله: «غَرْناطَةُ»[13] لخ.

قلت: لا لَحْنَ، بل سُمِّيت بها فيقال: غَرْنَاطَةُ، وأَغَرناطَةُ بزِيادةِ ألفٍ أوّلها،

---

(1) غَبَطَ يَغْبِطُ غَبْطاً وغِبْطةً. (انظر الصحاح (غبط) 3/ 1146).

(2) في (ب): (على) وهو تحريف.

(3) لم أجد هذا المعنى في المعاجم العربية التي رجعت إليها في مادة (غ ب ط)، وإنّما وجدت هذا المعنى في (ع ب ط) ففي التهذيب 2/ 186 (عبط): «وَعَبَطَ يَعْبِطُ إذا كذب» وانظر ديوان الأدب: 2/ 409.

(4) الأفعال: 2/ 414 (ط1، حيدر آباد الدكن 1360).

(5) لم يرد مثل هذا المعنى في المعاجم ولا في كتب الأفعال الأخرى، ممّا يدلّ على انفراد ابن القطّاع به وتبعه المؤلف.
قال الزَّبيدي في التاج: 5/ 191: «راجعته في كتاب الأبنية له فوجدت فيه كما قال شيخنا غير أنَّه تقدم في ع ب ط هذا المعنى بعينه فلعلّه تَصَحَّفَ على ابن القطّاعِ، إذ انفردَ به ولم يذكره غيره».

(6) «شرح» ساقط من (ب) و(م).

(7) شرح نظم الفصيح: 1/ 41 ظ (مخ دكب لغة 179).

(8) في (ع): «موسعاً».

(9) القاموس (غبط): «التبجُّح بالحال الحَسَنة».

(10) وكذا في العباب: ط/ 141.

(11) بهذا المعنى ورد في التهذيب: 8/ 61 (غبط)، واللسان: 9/ 234 (غبط).

(12) تاج المصادر للبيهقي: ق: 57 و(مخ دكب رقم 4794هـ).

(13) في القاموس: غَرْناطَة: بلد بالأندلس، أو لحن والصواب: أَغْرناطَة، ومعناها: الرمانة، بالأندلسيّة». وفي الأصل «غِرناطة» مضبوطاً بكسر الأول، وفي معجم البلدان: 4/ 195 غَرْناطةُ، بفتح أوله وسكون ثانيه.. هي أقدمُ مُدُن كورة البيرة من أعمال الأندلس وأعظمها وأحسنها وأحصنها». وانظر مراصد الاطلاع: 3/ 990، وتقويم البلدان: 176 ـ 177.

وإنْ زَعَمَ بعض[1] أنّ المعروف الزيادةُ، فإنّ الأصلَ عدمُها، ومَعْنَاها بِلُغَتِهم[2]: الرُّمَّانَةُ. قال[3] الشَّقَنْديُّ[12]: أمّا غَرْنَاطَةُ: فإنّها دِمَشْقُ[4] بلادِ الأُنْدَلُسِ، ومَسْرَحُ[5] الأَبْصَارِ، ومَطْمَحُ الأَنْفُسِ[6].

وقالَ غَيْرُهُ[7]: لو لم يَكُنْ لها إلاّ ما خَصَّها اللّهُ بِهِ[8] من المَرْجِ الطَّوِيلِ العَرِيضِ، ونَهرِ شِنِّيل[9]، لكَفاها. ولَهم فِيها تَصانِيفُ، وأَشْعَارٌ كثيرةٌ كَقَوْلِ القائِلِ:

غَـرْنـاطَـةٌ مـا[10] لَـهَـا نَـظِـيـرٌ ... مـا مِـصْـرُ مـا الـشّـامُ مـا الـعِـراقْ

مـا هِـي [إلاّ][11] الـعَـرُوس تُـجـلَـى ... وتِـلْـكَ مِـن جُـمْـلَـةِ الـصَّـدَاقْ[12]

وبالجملة هي[13] قاعدةُ بلادِ الأَنْدَلُسِ، وعروسُ مُدُنِها. وخَارِجُها لا نَظِير لَهُ في الدُّنيا، وهو مسيرةُ أربعينَ ميلا يَخْتَرِقُهُ نَهرُ شِنِّيل المشهورُ وَسِوَاهُ من الأَنهارِ الكثيرةِ. وفي أعلى جبلها ـ المعروف بشليل[14] ـ الأَزْهار الكثيرةُ، وأجناسُ الأفاويةِ

---

(1) قال الصغاني في العباب: ط/ 141: قال بعضهم: «الصحيح أغْرْناطَةُ والعامّة تقول: غَرْنَاطة».
وانظر نفح الطيب: 1/ 147.

(2) في العباب: ط/ 141: «بلغة عجم الأَنْدُلُس».

(3) هذا القول مأخوذ من الرسالة التي أعدَّها الشَّقَنْدي في تفضيل الأندلس على برّ العدوة عارض بها أبا يحيى زكريّا صهر ناصر بني عبد المؤمن، والرسالة احتفظ بها المقرّي في نفح الطيب: 3/ 186 ـ 222.

(4) جاء في نفح الطيب: 1/ 148 «وتسمّى كورة البيرة التي منها غرناطة دمشق، لأنّ جند دمشق نزلوها عند الفتح، وقيل: إنّما سُمّيت بذلك لشبهها بدمشق في غزارة الأنهار، وكثرة الأشجار.
وانظر تقويم البلدان: 177.

(5) في الأصل: «ومشرح» بالمعجمة.

(6) انظر نفح الطيب: 1/ 147، 3/ 217.

(7) وهو قول المقرّي في نفح الطيب: 1/ 148.

(8) «به» ساقط من (ب) و(م).

(9) هو نهر غرناطة الكبير ويسمّى «نهر اسْتِجَةَ) ويصبّ في أعظم نهر في الأندلس نهر إشْبيلية.
انظر تقويم البلدان: 46 ـ 47، 177، ونفح الطيب: 1/ 148، 409.

(10) في الأصل (لما) وهو تحريف.

(11) (إلا) تكملة من (ب)، (م) ومثله في التاج 5/ 191 ونفح الطيب: 1/ 148.

(12) البيتان من البسيط دون نسبة في نفح الطيب: 1/ 148، والتاج: 5/ 191.

(13) هذا قول ابن بطوطة، انظر رحلته: 655 بتصرف، ونفح الطيب: 1/ 176.

(14) كذا في الأصل و(ع) وفي (ب): (شبليل) والصواب (شَلِير) وقال ياقوت: «شُلَيرُ بلفظ التصغير =

الرفيعةِ وقُرَاهَا فيما ذَكَرَ بَعْضُ مُؤَرِّخِيها مائَتَانِ وسَبْعُونَ قَرْيَةً[1]. ونَقَلَ ذلِكَ ابن جُزَيّ(2)[13] مُرَتِّبُ رِحْلَةِ ابن بَطُّوطَة[14]، والشَّقَنْديّ، وغيرُ واحدٍ ممّن أرَّخها. قالَ ابن جُزيّ(3): وللّهِ درُّ شَيخنا أبي بكر بن محمد السَّبتي(4)[15] نزيل غَرناطة حيث قال(5):

رَعَى اللّهُ مِنْ غَرْناطَةَ مُتَبَوَّأً ... يَسُرُّ حَزيناً أو يُجِير طَرِيدا
تَبَرَّمَ(6) منها صَاحِبِي عندما رَأى ... مَسارِحَهَا بالثَّلْجِ عُدْنَ جَلِيدَا(7)
هي الثَّغْرُ صَانَ اللّهُ مَن أَهَلتْ بِهِ ... وما خَيْرُ ثَغْرٍ لا يكونُ بَرودا(8)؟!

وآثارُها جَليلةٌ كَثيرةٌ. لا يَسعُهَا هذا المُخْتَصرُ. والله يَرُدُّها دَارَ إسْلامٍ(9) بمُحمَّدٍ وآلِهِ [عليهم السلام](10).

قوله: «وَغِطْمِيطٌ»(11) لخ.

= وآخره راء»، وهو جبل يطلّ على غرناطة ولا يفارقه الثلج شتاءً ولا صيفاً ويجمد عليه حتى يصير كالحجر الصلد، وفيه سائر النبات الهندي لكن ليس فيه خصائصه، (انظر معجم البلدان: 3/ 360، ونفح الطيب: 1/ 148، 177).

(1) هذا ما ذكره بعض المتأخرين كما يقول المقّري في نفح الطيب: 1/ 177، وقال لسان الدين: «وتنيفُ أسماؤها على ثلاث مائة قرية»، وذكر أسماء القرى في الإحاطة: 1/ 126 ـ 133.

(2) في الأصل و(ب) و(ع): (خيري) تصحيف، وكذلك ورد التصحيف في التاج تحقيق أ. عبد العليم الطحاوي ط الكويت: 19/ 511.

(3) انظر رحلة ابن بطوطة: 655.

(4) في (ع) بزيادة (رحمه الله).

(5) الأبيات من الطويل وهي في رحلة ابن بطوطة: 656، ونفح الطيب: 1/ 177 ـ 178.

(6) في الأصل: (تبرح) وفي (ع): (تبرج) وفي (م): (تبرأحَ)، وأثبت من رحلة ابن بطوطة: 656، ونفح الطيب: 1/ 177، وهو ما يقتضيه المعنى.

(7) هذا البيت ساقط من (ب).

(8) البَرود ـ بفتح الباء ـ البارد: (انظر اللسان: 4/ 49).

(9) في (ب): «دار سلام» وهو تحريف.

(10) تكملة من (ع).

(11) ليس في القاموس (غِطْمِيطٌ) وإنّما فيه: «غَطْمَطِيطٌ»: عظيم الأمواج كثير الماء والمصدر: الغَطْمَطَة والغِطْماطُ بالكسر»، وفي التاج: 5/ 193 ذكر الزَّبيدي ـ أيضاً ـ أنّه لم يجدها في القاموس.

قلت: في كتاب الأَبْنِيَةِ لابنِ القَطَّاعِ: / غِطْمِيط فِعْلِيلٌ، أو فِعْمِيلٌ[1]. وذَكَرَهُ 245
غيرُهُ من الصَّرْفِيِّين[2] كذلِك.

فصل الفاء

قوله: «فَرَطَ فُرُوطاً... سَبَقَ وَتَقَدَّمَ» لخ.

قلت: هذا أصلُهُ، وقد يُتَجوَّزُ به، فَيُستَعْملُ لمطلقِ[3] الصّدُورِ، وللسَّبْق بلا تعمد، وفَرَطَ إلى كذا تَقَدَّمَ إليه، من فَرِطَ كَفَرِحَ سَبَقَ أيضاً[4]. والفُرَّاطُ جمعٌ[5]. وفي العُبَابِ[6] أنّه سُمِعَ الفَوَارِطُ[7] كَفَوَارِسَ. وهو نادرٌ، يُزَادُ على نُظَرَائِهِ الثَّلاثَة[8]

---

(1) لم يرد مثل هذين الوزنين في كتاب أبنية الأسماء لابن القطّاع وإنّما قال في ص: 387 «جاء مصدر على فَعلعيع، وقيل: فعمليل وهو قولهم: غطمط الماء غطمطيطاً، إلا أنّ الأوّل ثلاثي والثاني ثنائي، فالثلاثي، مشتق من الغطم وهو الكثير، والثنائي من الغط، والغطميط وهو الهدير».
وقد نبّه على ذلك تلميذه الزَّبيدي في التاج: 5/ 193 وقال: «وليس فيه ما نسبه شيخنا».

(2) في اللسان: 9/ 238: «وغَطْمَطِيطٌ عظيم كثير الأمواج منه والغُطامِطُ بالضمّ صوت غليان موج البحر، وقد قيل: إن الميم زائدة.

(3) في الأصل و(ب): المطلق وأثبت من (ع).

(4) كذا في العباب: ط/ 148، والتاج: 5/ 198 وفيه: «وفَرِطَ كَفَرِحَ إذا سبق لغة في فَرَط كنَصَرَ».

(5) ومنه الحديث: «أنا والنَّبِيُّونَ فُرَّاطُ القَاصِفينَ» انظر الفائق: 3/ 200، النهاية: 3/ 434. وجاء في الصحاح: 3/ 1148: قال القُطاميّ:

فاسْتَعْجَلُونا وكانوا من صَحَابَتِنَا ... كما تَعَجَّل فُرَّاطٌ لِوُرَّادِ

كذا في العباب: ط/ 148، واللسان 9/ 241 برواية: «كما تَقَدَّمَ».

(6) في العباب: حرف الطاء/ 148: وقد يُجمَع الفارِطُ على فوارِط، وهو نادرٌ كفارسٍ وفَوارِس. قال الأَقْوَهُ الأَوْدِيُّ:

كُنَّا فَوارِطَها الذين إذا دَعَا ... داعِي الصَّباح إليهمُ لا يفزعُ

(7) في (ب): (الفوارس) تحريف.

(8) يقصد بها ما شذَّ في هذا النوع ولا يقاس عليه، فجاء في المذكر على فَوَاعِلَ لأنّ فَوَاعِلَ كما قال الجوهري في الصحاح: 2/ 954 إنّما هو جمع فَاعِلَةٍ مثل ضاربةٍ وضواربَ، أو جمع فاعلٍ إذا كان صفةً للمؤنث مثل حائضٍ وحوائضَ، أو ما كان لغير الآدميِّين، مثل جملٍ بازلٍ وجمالٍ بوازلَ.. فأمّا مذكّر ما يعقل فلم يجمع عليه إلاّ فوارسُ، وهَوَالِكُ، ونَوَاكِسُ. فأمّا فَوارِسُ فلأنّه شيءٌ لا يكون في المؤنّث، فلم يُخَفْ فيه اللَّبْس. وأمّا هَوَالِكُ فإنّما جاء في المثل. «هالكٌ» في الهوالكِ «فجرى على الأصل، لأنّه قد يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها. وأمّا نَوَاكِسُ فقد جاء في ضرورة الشعر.
وزاد الزَّبيدي في التاج: 4/ 206: وقد جاء أيضاً غائب وغوائب، وشاهد وشواهد، =

وأغْفَلَ ذلِكَ كلَّه المص، فَفيهِ قُصُورٌ ظاهرٌ من وجهين، أو وجُوه، وفي هذه المادةِ فوائِدُ عَرَضَتْ دُونها أشْغَالٌ نتفرغُ إليها إنْ شاءَ اللّه تعالى.

قوله: «والسُّرَادِقُ من الأَبْنيةِ كالفُسْتَاطِ»[1] لخ.

قلت: أَوْرَدَ الشِّهابُ القَسْطَلَّانيُّ[16] فيه، في إرْشَادِ السَّارِي[2]: اثْنَتَي عَشرَةَ لُغَةً. وبهِ تَعْلَمُ ما في كلامِ المص من القُصورِ البالِغ[3].

قوله: «فِلَسْطُونَ»[4] لخ.

قلت: للنحاةِ في إعرابِهِ آراءٌ. وفي المصبَاح[5] وغيرِهِ[6] إيماءٌ إليها.

وقوله: «كُورةٌ بالشام[7]».

= وخالف وخوالف كما قال الصغاني: فارط وفوارط. وفي المصباح: 2/ 468. وقومٌ ناجعة ونَوَاجِعُ وعن ابن القطّان ويجمع الصاحب على صواحب. (وانظر في هذا الكتاب: 3/ 614 ـ 615، والمقتضب: 2/ 226، والمقرب: 2/ 122، وحاشية الفناري على المطول: ق: 5 و(مخ. دكب. بلاغة 42).

(1) في القاموس (فسط): «.. كالفُسْتاطِ والفُسَّاطِ والفُسْتاتِ ويكسرون» وفي (ب) كالفساط، وهو تصحيف.

(2) جاء في إرشاد الساري: 2/ 441 جناتز: بتثليث الفاء وسكون السين المهملة وبطاءين مهملتين، وإبدال الطاءين بمثناتين فوقيتين، وبإبدال أولاهما فقط، وبإبدالها وإدغامها في السين فهي اثنا عشر: فُسْطَاطاً فِسْطَاطاً فَسْطَاطاً، فُسْتَاتاً فِسْتَاتاً فَسْتاتاً، فُسْتَاطاً فِسْتَاطاً فَسْتاطاً، فُسَّاطاً فِسَّاطاً فَسَّاطاً. قارن بالخصائص: 2/ 87 وفيه ذكر ست لغات.

(3) كذا في التاج: 5/ 199.

(4) في القاموس (فلسط): «فِلَسْطُونَ وفِلَسْطِينٌ وقد تفتح فاؤُهُما كورةٌ بالشام.. تقول في حال الرَّفع بالواو وفي النّصب والجرّ بالياء أو تُلزِمُها الياء في كلّ حال..».

(5) لم أجد في المصباح إشارة إلى ذلك، وربما نقَل من نسخة أخرى غير المطبوعة.

(6) قال الأزهري في التهذيب: 13/ 147 «نُونها زائدة».
وجاء في العباب: ط/ 153: «والعربُ في إعرابها على مذهبين: منهم يقول: فَلَسْطِينُ ويجعَلُها بمنزلة ما لا ينصرفُ ويُلزِمُها إلياء في كلّ حالٍ.. ومنهم من يجعلُها بمنزلة الجمع ويجعلُ إعرابَها في الحرفَ الذي قبل النُّون فيقول: هذه فلَسْطون ورأيت فلَسْطينَ ومررتُ بفلَسْطين، والنون في كلّ ذلك مفتوحةٌ وهي كلمة رومية». وانظر اللسان: 9/ 248، والتاج: 5/ 199.

(7) قال ابن الأثير في النهاية: 3/ 471: الكورة المعروفة فيما بين الأردن وديار مصر، وأمّ بلادِها بيت المقدس.

قال في نُورِ النِّبْراس[1]: هي الرَّمْلَة، وغَزَّةُ، وبَيْتُ المَقْدِس، ومَا وَالاَهَا.

فصل القاف

قوله: «**وبالكسر ـ أي القِبْط بالكسر ـ أهل مِصْرَ[2] وبُنْكُها**» لخ.

قلت: البُنْكُ ـ بالضمّ ـ أصل الشيء، وخالصه[3]، فتأمّل.

قوله[4]: «**القَحْط**»[5] لخ.

قلت: في شرح أمالي القالي[6] لأبي عبيد البكري[17]: قَحَطَ المطرُ بفتح الحاء وقُحِطَ النّاس بكسرها[7]. قلت اختار هذا التفصيل جماعة[8]. وقال قوم: يجوز كلّ في كلّ[9].

قوله: «**والقِيراطُ والقِرَّاطُ بكسرهما يَخْتلِفُ[10]**» لخ هو نصّ العباب[11] وفي ممتع ابن عصفور[12][18]، وشرح التسهيل[13] لأبي حيّان،

---

(1) نور النبراس على سيرة سيّد النّاس للطرابلسي: ج1 ق 51 ظ (مخ دكب 355 تاريخ)، في (ب) «نوادر النبراس» تحريف.

(2) كذا في العين: 5/ 109، والمقاييس: 5/ 51، والعباب: ط/ 156، وفي ديوان الأدب: 1/ 187: «القبط: قوم فرعون»، وفي اللسان: 9/ 248: «جيل بمصر» وفي المصباح: 2/ 488: «نصارى مِصرَ».

(3) وكذا في اللسان: 12/ 284، وذكر الجوهري في الصحاح: (بنك) 4/ 1576 «وهو معرّب».

(4) «قوله» ساقط من (ب) ويوجد بياض محلّها مما يدل على نسيان الناسخ كتابتها بالحبر الأحمر كما اعتاد كتابتها في بقية المواضع، وكثيراً ما يتكرر هذا، واكتفى بالتنويه عنه في هذا الموضع فقط.

(5) في القاموس (قحط): القَحْطُ: الضرب الشديد، واحتِباسُ المطر، قَحَطَ العام، كمنَعَ وفرِحَ وعُنِيَ، قَحْطاً وقحَطَاً وقُحوطاً، وأَقْحَطَ وقَحِطَ النّاس، كسَمِعَ، وقُحِطوا وأُقْحِطُوا، بضمها قليلتان».

(6) سمط اللآلي: 2/ 709.

(7) في الصحاح: 3/ 1151: حكى الفراء: قَحِطَ المطرُ بالكسر يَقْحَطُ وأقحَطَ القومُ، أي أصابهم القحطُ.

(8) انظر العين: 3/ 39، التهذيب: 4/ 29 (قحط)، والعباب: ط/ 156، واللسان 9/ 249 (قحط)، الأفعال لابن القوطية: 57، 59.

(9) جاء في المحكم: 2/ 395: «وقد يشتَقُّ القَحْطُ لكلّ ما قَلَّ خيرُهُ والأصلُ للمطرِ، وقيل القَحْطُ في كلّ شيءٍ قِلّةُ خَيرِهِ، أصلٌ غيرُ مشتَقّ».

(10) في القاموس (قرط): «يختلِفُ وزنُهُ بحسب البلاد فبمكة رُبعُ سُدُسِ دينار، وبالعراق نِصفُ عُشرِهِ».

(11) العباب الزاخر: حرف الطاء/ 159.

(12) الممتع: 1/ 370، والمقرّب: 2/ 169.

(13) التذييل والتكميل: 5/ 9ظ، 6/ 105ظ (مخ دكب نحو 62).

وغيرهما[1] أنّ الياء أُبدلت من الراء في قِيراط على جهة اللزوم[2] وأصله قِرَّاط لقولهم قَرارِيط[3]. قال السهيلي [19] في الروض[4]: ولم يقولوا قَيارِيط، فتأمّل. ففي كلامِ المص مخالفةٌ. وإنْ قلَّدَ العُبابَ فهؤلاءِ أعرفُ بطرقِ الصَّرف منهما، والله أعلم.

قوله: «القِسْطُ بالكسر: العَدْلُ[5]» لخ.

246 قلت: قال / بعض: إنّ القسطاسَ مأخوذ منه، وفيه نظر، فإنّهم صَرَّحوا بأنّ القسطاسَ لفظٌ رُوميّ[6] معرّبٌ كما في البخاري[7][20] فلا يكون مشتقّاً من لفظ عربي[8].

وقوله: «قَسَطَ[9]» لخ.

صريح في أنّه يستعمل ثلاثياً، قال أئمة العربية[10] الحفاظ: ومن الثلاثي بَنَوا. نحو: هو[11] أقْسَط عند الله لا من الرباعي كما توهّمه جماعة، وقالوا: هو شاذّ لا

---

(1) انظر الصحاح: 2/ 659، واللسان: 9/ 251، والمصباح: 2/ 498.

(2) في الأصل: «اللزم» تحريف.

(3) قال الفارابي في ديوان الأدب: 1/ 338 «كل ما كان على فِعّال من الأسماء أُبدلَ من أحد حرفي تضعيفه ياء مثل دينار وقيراط، كراهية أن يلتبس بالمصادر إلاّ أن يكون بالهاء فَيُخْرَجُ على أصلِهِ».

(4) الروض الأنف: 1/ 192.

(5) وكذا في التهذيب: 8/ 388، والصحاح: 3/ 1152، والعباب: ط/ 162، واللسان: 9/ 253، والتاج: 5/ 205.

(6) في (ب) و(م): «وفي» تحريف.

(7) صحيح البخاري: 9/ 198 كتاب التوحيد 58، وكذا في المعرب للجواليقي: 114، الجمهرة: 3/ 27، وديوان الأدب: 2/ 62، والمصباح: 2/ 503، والمزهر: 1/ 268، 276.

(8) في العين: 5/ 71 «القِسطاسُ والقُسطاسُ: أقوَمُ الموازين، وبعضهم يُفَسِّره الشاهين» وانظر التهذيب: 8/ 389، واللسان: 9/ 353 (قسط).

(9) في القاموس (قسط): «قَسَطَ يَقْسِطُ قَسْطاً بالفتح وقُسوطاً جارَ وَعَدَلَ عن الحق..».

(10) قال ابن درستويه في تصحيح الفصيح: 273: وأمّا قوله: أقسط الرجل إذا عدل فهو مقسط، وقسط إذا جار فهو قاسط.. فإذا استعمل ذلك في الظلم قيل: قسط بغير ألف وهو يقسط فهو قاسط على وزن ظلم يظلم فهو ظالم.. وإذا استعمل في باب التسوية والإنصاف، قيل: أقسط بالألف يقسط فهو مقسط على وزن أنصف يُنصف فهو منصف أي: صار ذا نصفة وذا تسوية بالقسط؛ لأنّهما بمعنى واحد.

(11) في (ب): «هذا».

يأتي إلا على مذهب سيبويه[1]. وأَقْسَطَ الذي مثّل[2] به هو المعروف[3] المشهور[4]، ولذلك حَسُنَ التشبيه بمصدره في قوله: كالإقساط، ويأتي له قَسَطَ: جارَ وعَدَلَ عن الحق[5].

فقوله: «**وعدَل عن الحق**»[6] لخ، كعطفِ التفسير على سابقه، لأنّ العدلَ عن الحقِّ هو الجَوْرُ[7].

بقي عليه أنهم صَرَّحوا بأنَّه[8] من الأضداد كما في أفعال ابن القطّاع[9] والمصباح[10]، وغير ديوان[11]. وأهمل التنبيه على ذلك غفلة، وتفريقاً للمعاني.

قوله: «**والعامةُ تقولُ قَوْسُ قُزَحَ**»[12] لخ.

قلت: قد تبع المص العامة في مادة قزح[13]، وفي مادة خضل[14]، وغيرها من المواد، فكان منهم.

---

(1) الكتاب: 4/ 279.

(2) في (ب) و(م): «المثل».

(3) انظر اللسان: 9/ 252.

(4) «المشهور» ليس في (ب) و(م).

(5) كذا في العباب: ط/ 163 وجاء في مثلّثات قطرب:

طارحني بالقَسْطِ ... ولم يَزِن بالقِسْطِ

بالفتح جَوْر في القضا ... والكسر عَدلٌ يرتضي

وقال شارحها في البلغة: الجَورُ في الأحكام فهو القَسْطُ والعدل والإحسان فهو القِسْطُ انظر مثلّثات قطرب: 68 و69، والبُلغة في شذور اللغة: 172 (ط2 بيروت 1914).

(6) (عن الحق) أثبت من (ع) والقاموس (قسط) وفيه: «قَسَطَ يَقْسِطُ قَسْطاً بالفتح، وقُسُوطاً: جار، وعَدَلَ عن الحقِّ».

(7) انظر التاج: 5/ 205 وفيه أيضاً: ففي العدل لغتان قَسَطَ وأقسطَ وفي الجور لغة واحدة قَسَطَ بغير ألف ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [سورة الجن الآية: 15].

(8) أي: «قَسَطَ».

(9) انظر الأفعال: 3/ 22.

(10) المصباح: 2/ 503.

(11) انظر العباب: ط/ 165.

(12) في القاموس (قسط): القُسْطان والقُسْطاني والقُسْطانية بضمهن: قوس الله، والعامة..».

(13) انظر القاموس: 1/ 252.

(14) القاموس: 3/ 379.

قوله: «وقُسْطَنْطِينَة[1]» لخ.

قلت[2]: وأطلق، فأوهم أنّ القاف مفتوحة، وفي شرحِ الشّفا[3] أنّ فيها ضمّ القاف، وفتح الطاء الأولى وضمّها مع تخفيف الياء الأخيرة، وتشديدها[4] وحذفها[5] فهي ست لغات.

قلت: به يعرف ما في كلام المص من القصور.

قوله: «وما رأيتُه قَطُّ[6]» لخ.

قلت: أوضح معانيه ولغاته شيخه العلاّمة ابن هشام[21] في المغني[7]. وحقق بقية أبحاثه البدر الدماميني[22] في شروحه[8].

قوله: «مخصوص بالماضي[9]».

أي المنفي كما يدل عليه[10] قوله أوّلاً: ما رأيتُه لخ وهو الأعرف الأشهر[11].

---

(1) في (ع) «قسطنطينيَّة» وفي القاموس (قسط): «وقُسْطَنْطِينَةُ أو قُسْطَنطينِيَّةُ بزيادة ياء مشدّدة وقد تضمُّ الطاءُ الأولى منهما: دار ملك الروم».

(2) (قلت) ساقط من (م).

(3) انظر نسيم الرياض فيْ شرح شفاء القاضي عياض الخفاجي: 3/ 199.

(4) جاء في التاج: 5/ 206 قال ابن الجوزي: لا يجوز تشديد القسطنطينية، وعدّ ذلك من أغلاط العوام.

(5) قال هذا ـ أيضاً ـ على القارئ في شرح الشفا: 1/ 707 وزاد: «وحذف النون والقاف مضمومة بكل حال».

(6) في القاموس (قط): «ما رأيتُه قَطُّ ويُضَمُّ ويُخَفَّفانِ وقَطُّ مُشَدّدةً مجرورةً بمعنى الدّهرِ مخصوصٌ بالماضي أي فيما مضى من الزمان أو فيما انقطع من عمري...».

(7) ذكر فيْ المغني: 1/ 151: ثلاثة أوجه:
أحدها: أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى وهذه (قطُّ) وتختص بالنفي يقال ما فعلته قط.
الثاني: أن تكون بمعنى حسب وهذه (قَطْ) ويقال قطي وقطك كما يقال حسبي وحسب زيد درهم، إلاّ أنها مبنيّة لأنها موضوعة على حرفين وحسب معرّبة.
الثالث: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي، فيقال: قطني بنون الوقاية، كما يقال: يكفيني.

(8) انظر تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب: ق: 136 (مخ. دكب. رقم 4961هـ).

(9) في القاموس (قط): «وقطُّ: مُشدَّدة مجرورة: بمعنى الدهر مخصوص بالماضي، أي: فيما مضى من الزمان أو فيما انقطع من عُمري».

(10) في الأصل و(ب) و(م): (له) وأثبت من (ع).

(11) قال ابن سيده في المحكم: 6/ 71: «وما رأيته قَطُّ، وقُطُّ، وقُطْ مرفوعة خفيفة محذوفة منها ـ إذا =

وذكر الشيخ ابن مالك[1] أنّه أكثري. ووَرَدَ في المُثبت في أحاديث عدّة في الصحيح[2]، وحقَّق بحثها في التوضيح على مشكلات الصحيح[3]. وحاول الكرماني[4] [23] جريها[5] على أصلها. فأوَّل الأحاديث الواردة مثبتة بالنفي كما يأتي للمص إشارة لذلك. وجزم الحريري [24] في الدرّة[6] بأنَّ استعمالها في المستقبل، أو المثبت نفي، وحقّقنا البحث في شرح الدرّة[7].

قوله: «**وقَطُّ مُنَوَّناً مجروراً[8]**» لخ.

قلت: هي عبارة غير جارية على القواعد لأنّ / قضية التعبير بالمجرور أنْ 247
تكون معربة ولا تعرب، فتأمّل.

والنظر في قَطِي أظهر. فإنّها حينئذ مضافة إلى الياء، فلا حاجة إلى ذكرها، كذلك فتحقيقه في المغني[9] وشروحه[10].

قوله: «**وإذا كانَ اسمَ فِعْلٍ بمعنى يَكْفي[11]**» لخ.

قلت: هو الذي جزم به جماعة[12]

= كانت بمعنى (الدهر) ففيها ثلاث لغات، وإذا كانت في معنى (حَسْب) فهي مفتوحة القاف ساكنة الطاء.

(1) انظر التسهيل: 95 وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 193.

(2) ورد في صحيح البخاري: 2/ 197 كتاب الحج 84.
عن حارثةَ بن وهب الخُزاعي قال: «صَلَّى بِنَا النَّبيُّ ﷺ ونحنُ أكْثَرُ ما كُنّا قَطُّ».

(3) انظر شواهد التوضيح: 190 ـ 193.

(4) انظر شرح الكرماني لصحيح البخاري: 8/ 155 كتاب الحج باب الصلاة بمنى.

(5) في (ب) و(م): «جزئها».

(6) درة الغواص: 17.

(7) هو شرح درة الغواص للحريري، شرحها المؤلف، لم أعثر عليه.

(8) في القاموس (قط): «وقَطِ مُنوَّناً مجروراً وقَطِي. وإذا كان اسم فِعْلٍ بمعنى يكفي فتزاد نون الوقاية».

(9) المغني: 1/ 151.

(10) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب للدماميني: ق 136 (مخ. دكب. رقم 4961 هـ).

(11) في القاموس (قط): «.. بمعنى يكفي فتزادُ نونُ الوقايةِ ويقال قَطِني ويقال قَطْكَ أي كفاكَ وقَطِي أي: كفاني».

(12) في العباب: ط/ 166: «وربّما دخلتِ النونُ ليسلمَ السكونُ الذي بُنِيَ الاسمُ عليه. وهذه النون لا تدخل الأسماء وإنّما تدخلُ الفعلَ الماضيَ إذا دخلته ياءُ المتكلم.. وإنّما أدخلوها في أسماء مخصوصةٍ نحو: قطني وقدني وعنّي ولدُنّي لا يقاس عليها..».
وانظر الصحاح: 3/ 1153، واللسان: 9/ 257.

منهم الشيخ ابن هشام[1]. وقال المولى سعد الدين[25] في المطول[2]: قَط: اسم فعلٍ بمعنى انته. ويصدر كثيراً بالفاء تزييناً للفظ كأنّه[3] جزاء شرط محذوف[4]، أي: إذا كان كذلك، فانته عن الآخر، وبسطه بعض محشّيه[5].

والتحقيق ما في المغني[6]، وشروح التسهيل[7] وذكر بعض أحكام قَط بمعانيها في الهمع[8] وإنْ اختصره من التسهيل[9] وشروحه[10].

قوله: «وقَطِي كفاني[11]» لخ.

قلت: النون لازمة في التي بمعنى كفاني، وعدم النون[12] يدلّ على أنّها بمعنى[13] حسبي[14] كما في المغني[15] وشروحه[16].

---

(1) المغني: 1/ 151.

(2) المطول: 15 بتصرف، ونقل هذا القول الدماميني في تحفة الغريب: ق: 136.

(3) في (ب) و(م): «كأن».

(4) في (ع) «مقررا».

(5) انظر حاشية السيد مع المطول: ص15.

(6) المغني: 1/ 151.

(7) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ص102 (مخ. دكب رقم نحوش 10)، والتذييل والتكميل: 2/ 222ظ (مخ. دكب نحو 62).

(8) ذكر السيوطي في الهمع: 3/ 212 ـ 214 أقوال الكسائي والأخفش في أحكام قط.

(9) انظر التسهيل: 95.

(10) شرح التسهيل لابن مالك: ص102 التذييل والتكميل: 2/ 222 ظ.

(11) فيَ (ع) «قطني كفاني» تصحيف.

(12) من (لازمة في التي..) ساقط من (ب) و(م).

(13) «أنها بمعنى» في (ع): (أن معناها).

(14) انظر الجيم للشيباني: 3/ 74 (ط الهيئة العامة للمطابع الأميرية 974) وقال ابن فارس في المقاييس: 5/ 13 ـ 14: «أمّا قَطْ بمعنى حَسْب فليس من هذا الباب إنّما ذاك من الإبدال والأصل قدْ.. لكنّهم أبدلوا الدال طاء فيقال: قَطِي وقَطْكَ وقَطني. وأنشدوا:

امتلأ الحَوْضُ وقال قَطني ... حسبي رويداً قد ملأتَ بَطْني

(15) المغني: 1/ 151.

(16) انظر تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب للدماميني: ق 136، وحاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب: 1/ 151.

قوله: «والسِّنُّورُ» لخ. أي[1] والقِطُّ بالكسر السِّنَّوْرُ لخ.

قلت: هذه اللغة أثبتها جماعة[2] وأنكرها الجماهير[3]، وقالوا هي عاميّة، وقال ابن دريد في الجمهرة[4]: القط: بمعنى السِّنَّور، لا أحسبه عربيّاً صحيحاً، وتَعَقَّبَه جماعة بوروده في الحديث[5].

قوله: « ورجُلٌ قَفَطَى كَجَمَزَى[6]»[7] لخ.

قلت: هذا ممّا ورد على فَعَلَى، وهو صفةٌ لمذكّرٍ فيضاف إلى ما ذكر [في حَيد[8] وجَمَز[9]، ووَقر[10]، ووَلِق[11]، ويرد على الأصمعي[26] الذي زعم أنّه لم يرد منه][12] إلاّ جمزى[13].

قوله: «القَلَطِيُّ كعَرَبيٍّ مُحرّكةً[14]» لخ.

قلت: كذا ثبتَ في كثير من الأصولِ محركةً، ولا حاجة له بعد[15] قوله:

---

(1) «أي» ليس في (ب).

(2) انظر المحكم: 6/ 72 والعباب: (قطّ) ط/ 167.

(3) جاء في المقاييس: 5/ 13. القِطّةُ: السِّنَّورة، يقال هو نعت لها دون الذكر. وفي ديوان الأدب: 3/ 31، والصحاح: 3/ 1154 والقِطُ: الضَيْوَنُ. وفي المصباح: 2/ 508، القِطُّ: الهِرُّ.

(4) الجمهرة: 1/ 108.

(5) ورد في مسند أحمد بن حنبل: 3/ 349 عن جابر «أنّ رسول الله ﷺ نهى عن ثمن السِّنَّور وهو القِطُّ».

(6) في القاموس (قفط): «ورجل قَفَطَى كَجَمَزى: كثير النكاح.

(7) قال ابن جنّي في الخصائص: 2/ 153: وجدت الفَعَلى في المصادر والصفات إنّما تأتي للسرعة نحو البَشَكَى والجَمَزى والوَلَقَى.
وانظر في جمزى كتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه: 49.

(8) القاموس: 1/ 300 وفيه ذكر المصنف «والحَيَدَى كجمزَى.. ولم يُوصَف مذكَّرٌ على فَعَلَى غيره» بينما قال في مادة (قفط) 2/ 395: «ورجل قَفَطى كجَمَزَى».

(9) القاموس: 2/ 176.

(10) لم أجد في القاموس 2/ 161 في مادة (وقر) صفة لمذكّر على فَعَلَى.

(11) القاموس: 3/ 300.

(12) ما بين المعقوفتين تكملة من (ب).

(13) انظر اللسان: 7/ 188 (جمز).

(14) في القاموس (قلط) القَلَطِيُّ كعربي محركة: القصير جداً من الناس.

(15) (بعد) في (ع): (مع).

كعربيٍّ إلاّ أنْ يُقال: لِئلاّ يُصَحَّفُ، وفيه أنَّ قولَهُ محرّكةً فيه غنى عمّا قبله. قلتُ: لا غنى به لأنّه يفيدُ التّحريك، فيُحتملُ أنْ يقال: قَلطَى مقصوراً ح[1]، فالظاهر أنّ أحدَهُما لا يُغني عن الآخرِ، وإنْ سَقَطَ في بعضِ الأصولِ لفظُ محركةً، فتأمّل، واللّه أعلم[2].

فصل الميم

248 / قوله: «مَسَحَ النّاتِجُ غِرْسَهُ[3]» لخ.

قلت: الغِرْسُ بالكسر: ما يَخرُجُ مع الولد كأنّه مُخاطٌ، أو جُلَيْدَةٌ على وجهِ الفَصِيلِ ساعةَ يُولَد[4].

قوله: «المِرْطُ بالكسر كِساءٌ من صُوفٍ، أو خَزٍّ» لخ.

قلت: زادوا أو كتّانٍ[5] يُؤْتَزَرُ بِهِ[6]: أي: يستر أسفل البدن، غير مَخيط[7]، أي: نَسْجٌ. واستعمالُهُ في حديثِ عائِشَةَ[8] ـ رضي الله عنها ـ في ثَوْبِ شَعَرٍ مَجازٌ.

---

(1) كذا في جميع النسخ وأظنّها حينئذ.

(2) (واللّه أعلم) ليس في (ب)، (م).

(3) في القاموس (مخط) والمُخاط: رماه، وهو السائِل من الأنف، وهذه الناقةُ مَخَطَها بنو فلانٍ أي نُتِجَتْ عندهم وذلك أنّ الحُوارَ إذا فارق الناقةَ، مسحَ النّاتِجُ غِرْسَه وما على أنفه من السابِياء فذلك المَخطُ ثم قيل للناتِج: ماخِط».

(4) وكذا في الصحاح (غرس) 3/ 955 وفيه أيضاً «فإن تُرِكَتْ قتلته». وقال ابن فارس في المقاييس: 4/ 417: «وممّا شَذَّ عن هذا الغِرْس: جلدةٌ رقيقة..» وانظر اللسان (غرس) 8/ 32.

(5) كما في اللسان: 9/ 278، وفيه: «وقيل: هو الثوب الأخضر».

(6) كذا في الصحاح: 3/ 1159، والعباب ط/ 192، واللسان: 9/ 278، والمصباح: 2/ 569.

(7) وجاء في العباب: ط/ 192، واللسان: 9/ 278 قال الحكم الخُضري:

تساهَم ثوباها ففي الذّرع رأدةٌ ... وفي المِرطِ لفّاوانِ رِدفُهُما عَبلُ

والمرط كلّ ثوب غير مخيط.

(8) ورد في صحيح مسلم 3/ 1649 كتاب اللباس: «عن عائِشَةَ، قالَتْ: خَرَجَ النَّبيُّ ﷺ ـ ذاتَ غَدَاةٍ، وعَلَيهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ من شَعَرٍ أَسْوَدَ».

وانظر الحديث في مسند أحمد بن حنبل: 6/ 162، سنن أبي داود: 4/ 44 اللباس ورد الحديث دون (ذات غداة)، وفي سنن الترمذي: 5/ 119 كتاب الأدب: ورد الحديث دون (مُرَحّل).

قوله: «وكجَمَزَى[1] ضَرْبٌ من العَدْوِ».

قلت: خَصَّهُ الآمدي[27] في الموازنة[2] بعَدْوِ الخيلِ فوقَ التَّقْرِيبِ ودُونَ الإهْذَابِ[3]. وقال: إنّ غيرَه خَطَأ.

قوله: «والمُرَيْطَاءُ كالغُبَيْراءِ[4]» لخ.

قلت: مدَّها أبو عُبَيدة[5][28]، وقَصَرَها الأحْمرُ[6]، [29]وأيَّدَ الأصمعي[7] أبا عُبَيْدَةَ وحَاجَّ الأحْمَرَ وقَهرَهُ[8].

قوله: «المِشْطُ مُثَلَّثَةً» لخ.

قلت: أفصح لُغَاتِهِ الضَّمُّ[9]، وحكى جماعة[10] التثليث في شِينِهِ، كما نَقَلَهُ في شرح الشفا[11] وعندي فيه نظر، ثم كلامُهُ صَريحٌ في أنّ مُضارعَهُ بالضمِّ ككَتَبَ، وصَرَّحَ في المصباح[12] بأنَّه يقال بالوجهين كنَصَرَ وضَرَبَ.

قوله: «مَطَّهُ[13]» لخ.

---

(1) أي مَرَطَى كجَمَزَى.

(2) الموازنة: 1/ 211 (تحق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العلمية. بيروت).

(3) كذا في فقه اللغة لأبي منصور الثعالبي: 201، ورد في الغريب المصنف لأبي عبيدة: ص116 عن الأصمعي: «إذا بدأ الفرس يعدو قبل أنْ يضطرم. يقال أمجّ إمجاجاً فإذا اضطرم جريه قيل أهذب إهذاباً. . فإذا رجم بنفسه الأرض رجماً قيل ردى يردى رديا قال أبو زيد هو التقريب».

(4) في القاموس: (مرط) «والمريطاء كالغُبَيْرَاء: ما بين السُّرَّاة أو الصدر إلى العانة أو جلدة رقيقة بينهما».

(5) انظر العباب: ط/ 194.

(6) انظر مجالس ثعلب: 1/ 88 واللسان (مرط) 9/ 277 .

(7) انظر الصحاح: 3/ 1159 واللسان: 9/ 277.

(8) انظر التفصيل في العباب: حرف الطاء/ 194، والتاج: 5/ 223.

(9) اقتصر الجوهري على ذكر الضمّ فقط، انظر: الصحاح (مشط): 3/ 1160، والتاج: 5/ 223.

(10) منهم ابن برّي كما جاء في اللسان: 9/ 279.

(11) نسيم الرياض: 1/ 410 (ط دار الكتاب ببيروت).

(12) المصباح: 2/ 574.

(13) في القاموس (مطّ): «مطَّه: مَدَّهُ والدَلْوُ جَذَبه وحاجِبَيه وخدَّه تكبَّر».

قلت: في مجمل[1] ابن فارس[30]: مَطَّ الرجلُ حاجِبَيْهِ: إذا تكبَّر، ومَطَّ الشيء إذا مَدَّهُ، واشْتِقاقُ المُطَيْطَاءَ مِنهُ، وهي المَشْي بتبختر[2].

قلت: الذي يظهر أنّه من المجاز كنَأَى بجانبِهِ[3]، وصَعَّرَ خدَّهُ[4]، وعَلى كلّ فعدم ذكره قصورٌ.

قوله: «والمُطَيطَاء كحُمَيرَاء[5] التَّبَخْتُر».

قلت: هو من المُصَغَّر الذي لا مُكَبَّر له، كما قاله الزَّمخشري[31] في الفائق[6]، وقد عقدوا لمثله[7] باباً كما في الغريب المصنَّف[8]، وغيره، ومثله الكُمَيْت[9] والكُعَيْت[10] لنوع من الطير كالنُّغَرِ، وغير[11] ذلك، ثم ظاهر كلام المص بل صريحه أنَّه من مطَطَ ولأئمة الاشتقاق[12] فيه خلاف هل هو من مَطَّ المضاعف، أو من مَطا المعتل[13].

قوله: «والمِلْطَاءُ بالكسر ويُقْصَرُ[14]» لخ.

قلت الصواب ذكره في المعتل في لطى كما يأتي له، لأنّه مِفْعَال كما ذكره أبو

---

(1) المجمل: ص199 (مخ دكب، لغة 238).

(2) في الأصل: (يتبختر) تصحيف.

(3) في «ب»: (بجائية) تصحيف.

(4) انظر التاج: 5/ 224.

(5) في الأصل و(ب): (كحمير) وما أثبت من (ع)، والقاموس (مطّ) وفيه «التَّبَخْتُر ومَدّ اليَدَيْن في المَشْي».

(6) الفائق: 3/ 371، وورد مثله في النهاية: 4/ 340، ونقله ابن منظور في اللسان: (مطا) 20/ 153.

(7) في الأصل: «لمثله» تحريف.

(8) الغريب المصنف: ح1 ص34 باب نعوت مشى الناس واختلافها، وباب آخر ممن مشى الرجال ج1 ص36 (مخ. دكب. رقم 5608هـ).

(9) الكُمَيْتُ: لونٌ ليس بأشقر ولا أدهم، وكذلك الكميت من أسماء الخمر فيها حمرة وسواد. (انظر اللسان: 2/ 386).

(10) الكُعَيْت: البُلْبُل مبنيّ على التصغير، قال ابن الأثير هو عُصْفُور، وأهل المدينة يسمّونه النُّغَر (اللسان: 2/ 382).

(11) في (ع): «ونحو».

(12) انظر الجمهرة: 1/ 109، ومفردات الراغب: 470، وكتاب ليس لابن خالوية: 78، والتاج: (مط) 5/ 224.

(13) قال الفراء في المنقوص والممدود (ط دار المعارف): 32 «المَطَا الظَّهْر يكتب بالألف والمَطَى التَّمَطِّي».

(14) في القاموس (ملط): «ويُقصَر من الشجاج: السمحاق كالملطاة أو القشر الرقيق بين لحم الرأس وعَظْمِه».

علي القالي[32] في مقصوره، وكذلك ذكره في المعتل الجماهير كالجوهري[1] وابن الأثير[2][33]، وغير واحد[3]، وأعاده المص هناك[4] على عادته إشارة إلى ما فيه قولان[5] في الاشتقاق[6]. وهذا ليس من ذلك القبيل / ، فاعرفه. فذِكرُهُ هنا خطأ 249
ظاهرٌ، والله أعلم[7].

فصل الواو

قوله: «وَواسِطُ [بلدة][8] قُرْبَ مَكَّةَ» لخ.

قلت: في شعر الحارث بن[9][34] مُضَاض قوله:

ولَمْ يتَربَّع واسطاً وجَنُوبَهُ إلى السِّرِّ من وادي الأراكة حاضِرُ[10]

فقال الإمام السهيلي في الروض[11]. قال الحُمَيْدي[35]: واسِطُ: الجَبلُ الذي يجلِسُ عنده المساكين إذا ذَهبت إلى مِنًى[12].

---

(1) الصحاح (لطى): 6/ 2482 وفيه الملطَى على مِفْعَل: السمحاق من الشِجَاج وهي التي بينها وبين العظم القشرة الرقيقة.

(2) النهاية: 4/ 356.

(3) انظر مقاييس اللغة: 5/ 251 وفي الغريب المصنف: ص 95 قال أبو عبيد: الملطاء ويقال: إنّها الملطاة بالهاء فإذا كانت على هذا فهي في التقدير مقصورة.

(4) القاموس: 4/ 388.

(5) في (ع): «قولين» وهو خطأ.

(6) ذكر الزمخشري في الفائق: 3/ 388 أنّ الميم في المِلْطَى من أصل الكلمة والألف إلحاقية، وقال ابن الأثير في النهاية 4/ 356 إنّ ميمه زائدة.

(7) «والله أعلم» ليس في (ب).

(8) ما بين المعقوفتين زيادة من القاموس (وسط) وفيه «قُرب مكة بوادي نخلة».

(9) في الأصل، (ب): «من» تحريف.

(10) البيت من الطويل في روض الأنف: 1/ 138.
وفي معجم البلدان: 5/ 352، ومختار الأغاني: 7/ 100، والرواية «إلى المنحنى من ذي الأراكة حاضر».

(11) روض الأنف: 1/ 138.

(12) ورد قول الحميدي في معجم البلدان: 5/ 352، ومراصد الاطلاع: 3/ 1420، ومنى هو جبل بمكّة معروف كما قال البكري. أمّا ياقوت فذكر أنّه في درج الوادي الذي ينزله الحاجّ ويرمي فيه الجمار من الحرم، سمّي بذلك لما يُمْنَى به من الدماء أي يراق. (انظر معجم ما استعجم: 4/ 1262، معجم البلدان: 5/ 198).

قلت: أغفلَهُ المصنِ تقصيراً، ولا يصحُّ أنْ يكونَ هو الذي بِقُرْبِ مَكّة، لأنّه جَعَلَهُ بوادي نَخْلَةَ، ولا دخل لَهُ بمنًى[1].

قوله: «والصّلاةُ الوسطى[2]».

قلت: التعرض لمثلِ هذا من زيادةِ التفضّلِ، والخروجِ من الفرائضِ إلى المحافظة على التَّنَفُّل، وحاصلُ ما عَدَّ[3] من الأقوالِ تسعةَ عشرَ قولاً[4]. والمسلةُ خَصَّها أقوامٌ من المُحدِّثين، والفقهاءِ، وغيرِهم بالتَّصْنِيفِ، واتَّسعتْ فيها الأقوالُ، وزادت على أربعينَ قولاً[5]، فما هذا الذي ذَكَرَهُ وافياً، ولو بالنّصفِ منها مع أنّهم عَزَوا الأقوالَ لأربابِها، واعتنوا بفتحِ بابِها، وصَحَّحَ أربابُ التَّحقيق أنّها غيرُ معروفةٍ كلَيلَةِ القَدْرِ، والاسمِ الأعظمِ، وساعةِ الجمعةِ، ونَحوها مِمّا قَصَدَ بابَها مع[6] الحثِّ والحَضِّ، والاعْتِناءِ بتحصيلِها لِئلاّ يُتْرَكُ شيء من أنظارها[7] وأنشدنا[8] شيخنا الإمام أبو عبد اللّه محمد بن المَسْنَاوي[36] رضي الله تعالى عنه[9] غير مرّة:

وأخفيت الوُسْطَى كسَاعَةِ[10] جُمعةٍ كذا أعظمُ الأسماءِ مع لَيلةِ القدرِ[11]

---

(1) نقل ياقوت في معجم البلدان: 5/ 352: أنّ واسط قرنٌ كان أسفل من جمرة العقبة بين المأزَمين فضُرب حتى ذهب، ويقال له: واسط لأنّه بين الجبلين اللذين دون العقبة.

(2) القاموس (وسط) وفيه: «والصلاة الوسطى المذكورة في التنزيل: الصُّبح أو الظُّهر أو العَصْر أو المَغْرب أو العشاء أو الوِتْر أو الفِطْر أو الأضحىٰ أو الضُّحَى، أو الجماعة. أو جميع الصلواتِ المفروضات أو الصُّبح والعصر معاً أو صلاة غير معينة أو العشاء والصبح معاً أو صلاة للخوف أو الجمعة في يومها وفي سائر الأيام الظهر أو المتوسطة بين الطول والقِصَر أو كل من الخَمس لأنّ قبلها صلاتين وبعدها صلاتين».

(3) في «ع»: (ما ذكر).

(4) وكذا في المواهب اللَّدُنية للقسطّلاني: 1/ 114.

(5) انظر أوجز المسالك إلى موطّأ مالك: 3/ 48 ـ 56.

(6) في الأصل: «مها» تحريف.

(7) انظر تفسير المحيط: 2/ 241 (ط 2 دار الفكر 1398/ 1978).

(8) في (ب): «وأنشدها».

(9) «رضي الله تعالى عنه» ليس في (ع).

(10) في (ب): «كليلة».

(11) البيت من بحر الطويل في التاج: (وسط) 5/ 241.

ساعة جمعة: هي الساعة التي يستجاب فيها الدعاء في يوم الجمعة، وهي ساعة مبهمة مخفية في=

ولمْ يلتفتِ العارفونَ المتوجهون إلى الله[1] على شيءٍ[2] مِن ذلكَ، وأخَذوا في الجَدِّ، والاجتهادِ. نَفَعنا اللّهُ بِهم.

قوله: «أو المُتَوَسِّطَةُ بين الطُّولِ والقِصَر» لخ.

قلت: قد ردَّه الشيخ أبو حيّان في البحر[3] بأنّ[4] الوُسْطَى تأنيثُ أوْسطَ بمعنى أعْدَل، وأفْضَل، والمتوسطة من الوسط، وأَطالَ في تعقّبِ ذلك من وُجوهِ العَربيةِ بما هو ظاهرٌ. قوله: «قيلَ[5]: لا يَرِدُ عليه شَغَلُونا[6]» لخ.

قلت: حاصِلُ ما أشارَ إليه أنّ هذه الأقوال في الوُسطَى المذكورة في القرآنِ[7]، فلا يَرِدُ عليها المذكورة في الحديث[8]، لاحتمال أنّها غيرُها. / وهو 250
كلامٌ غيرُ ظاهرٍ، ولا معوَّل عليهِ. فإنَّ الآياتِ تُفَسِّرُهَا الأحَاديثُ ما أمكنَ كالعكسِ، ولا يجوزُ لأحدٍ أنْ يَتَصرَّفَ في آيةٍ وَقَعَ فيها نَصٌّ مِنَ السَّلَفِ، ولا في حديثٍ وافَقَ آيةً وَصَرَّحَ السَّلَفُ بأنّها تُوافِقُهُ، أو وَرَدتْ فيه، أو نحو ذِلكَ. وفي النَّاموس قلتُ:

= جميع اليوم كما أخفيت ليلة القدر في العشر. وقد ورد فيها عدة أحاديث. (انظر البخاري؛ 2/ 16 الجمعة 37)، وانظر فيها فتح الباري: 2/ 415، وإرشاد الساري: 2/ 181، وعمدة القاري 6/ 241، ومجمع الزوائد: 2/ 165.

(1) في (ع) بزيادة «تعالى».

(2) «على شيء» في (ع): «لشيء».

(3) انظر تفسير البحر المحيط: 2/ 240 وفيه قال الوسطي فُعْلَى مؤنّثة الأوسط واستشهد بقول أعرابي يمدح الرسول عليه الصلاة والسلام:

يا أوْسط الناس طرًّا في مفاخرهم ... وأكرمُ الناسِ أُمًّا برّة وأبا

وانظر شرح موطأ مالك للزرقاني: 1/ 421.

(4) في (ب) «يأن» تصحيف.

(5) في (ب)، (م): «يقل» تحريف.

(6) جاء في القاموس (وسط): «.. شَغَلُونا عن الصلاةِ الوُسْطى: صلاةِ العصرِ لأنّه ليس المرادُ بها في الحديثِ المذكورةَ في التَّنزيلِ».

(7) سورة البقرة، الآية: 238، وهي: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ..﴾.

(8) وردت عدة أحاديث منها: «شَغَلُونا عن الصَّلاةِ الوُسْطَى حتى غَرَبتِ الشَّمسُ..».
انظر صحيح البخاري: 4/ 52 ـ 53 الجهاد 98، مغازي 29، دعوات: 58، وصحيح مسلم: 1/ 437 مساجد 202 ـ 206 وفيه روايات متعددة للحديث، ومسند أحمد بن حنبل: 1/ 81 ـ 82، 112، 126، 135، 137، 144، وسنن الدّارمي: 1/ 224 صلاة 28، وسنن ابن ماجة: 1/ 224 الصلاة (6).

لا يخفى ما فيه من الإيراد في نفي المراد المخفي على العبادِ مع أنَّ في[1] مصحفِ حفصةَ[2] «والصلاةِ الوُسْطى صلاة العَصْرِ»[3].

وقال عليه السلام: إنّها الصلاةُ التي شغل عنها سُليمان عليه[4] السلام ـ حتّى تَوارَتْ بالحجاب[5]. والحديثُ الأوّلُ رواهُ مُسلم[6] برواياتٍ متعدّدةٍ تَدِلُّ على تعيين المبهمة[7]، وعليه الإمام أبو حنيفة[8] [37]، وجمهور علماء الأُمَّة[9].

قلت: هو كلام ظاهر على ما في أوّله من التكلُّفِ، والتعقيدِ، وهذا القولُ عليهِ علماء الحديث[10] قاطبةً لا يختلفون فيه، وإنْ روي عن مالكٍ[11] منهم ـ رحمه

---

(1) (في) ساقط من (ب).

(2) ورد في تفسير البحر المحيط: 2/ 240 «وفي مصحف عائشة وإملاء حفصة والصلاة الوسطى وهي العصر».

(3) ورد في موطّأ مالك: 1/ 139 كتاب صلاة الجامعة (26) عن عَمْرو بن رافع، أنّه قال: «كنت أكتبُ مصحَفاً لِحَفْصَةَ أمّ المؤمنين. فقالت: إذا بَلَغْتَ هذه الآية فآذني ـ ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ . . ـ فلمّا بلغتُها، آذنتُها. فأمْلَتْ عليَّ ـ حافِظوا على الصَّلوات والصَّلاة الوُسْطى وصَلاةِ العَصْرِ وقُومُوا للَّهِ قَانِتِينَ» ـ وانظر التفصيل في المنتقى للباجي: 1/ 246، وأوجز المسالك إلى موطّأ مالك: 3/ 50.

(4) «عليه» في (ب) و(م) «عليها» تحريف.

(5) انظر التاج: 5/ 241.

(6) انظر صحيح مسلم: 1/ 437 كتاب المساجد: 202 ـ 206، وهو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أبو الحسين، حافظ من أئمة المحدّثين، أشهر كتبه (صحيح مسلم) أحد الصحيحين المعوّل عليهما عند أهل السنّة في الحديث. ترجمته في تاريخ بغداد: 13/ 100 ـ 104، ووفيات الأعيان: 5/ 194، وتذكرة الحفاظ: 2/ 588، والبداية والنهاية: 11/ 33، وشذرات الذهب 2/ 144.

(7) في (ب)، (م): «المنبهة» تصحيف.

(8) قال الباجي في المنتقى: 1/ 245 ذهب مالك والشافعي وأكثر أهل المدينة إلى أنّ الصلاة الوسطى صلاة الصبح وقال زيد بن ثابت هي صلاة الظهر وبه قال عروة بن الزبير. وقال جماعة من الصحابة هي صلاة العصر وبه قال ابن حبيب وأبو حنيفة.

(9) انظر: السنن الكبرى للبيهقي: 3/ 460، والمُغني لابن قدامة: 1/ 378، وأوجز المسالك: 3/ 48، والكافي في فقه أحمد بن حنبل: 1/ 121 ـ 122.

(10) انظر صحيح مسلم: 1/ 437 المساجد 205، ومسند أحمد: 1/ 81، 5/ 8، وسنن أبي داود 1/ 112 الصلاة، وسنن ابن ماجة: 1/ 224 صلاة 6، وسنن النسائي: 1/ 190 صلاة 14.

(11) الموطّأ 1/ 139 كتاب صلاة الجماعة 8، وأوجز المسالك: 3/ 57.

الله ـ أنّ ميلَه إلى كونِها صلاةَ الصُّبحِ، وصَحَّحَهُ جماعةٌ[1] من أصحابنا في الروايةِ، فقد نقل عنهُ أيضاً أنّها العَصْرُ كقول أئمةِ الحديثِ[2]، واللّهُ أعلمُ.

قوله: «الوَطْوَاطُ[3]» لخ.

إطلاقه، وإرادته[4] الفتح صحيحٌ ظاهرٌ، فَلا عبرة بنطق المُتَشدّقين[5] بهِ[6] بكسرِ الواوِ، فإنّه لا يعرفُ[7].

فصل الياء التحتيّة

قوله: «يَعَاطِ مُثَلَّثَةً[8]» لخ.

قلت: على لغةِ الكسرِ[9] يُزَادُ على اليِسَارِ بالكسرِ لغةٌ[10]، واليِوَام مصدر يَاوَمَه[11] كما حكاه ابن سيده[12] [38]. واليِعَار جَمْعُ يَعْرٍ للجفرِ الذي يَصْطَادُ بهِ

---

(1) انظر ذيل السنن الكبرى (الجوهر النقي) لابن التركماني: 3/ 463.

(2) صحيح البخاري: 4/ 52 الجهاد 98، وصحيح مسلم: 1/ 437 مساجد 202 ـ 206، ومسند أحمد: 1/ 81 ـ 82، وسنن الدارمي: 1/ 224 صلاة 28، وسنن ابن ماجة 1/ 224 الصلاة 6.

(3) في القاموس (وطوط): «الوَطواط الضَعيف الجَبان كالوَطْواطي والخُفّاش وضرب من خَطاطِيف الجبال..» الخ.

(4) في الأصل، (ب)، (م) «واردة» وأثبت من (ع).

(5) في الأصل و(ب): «المشدقين» وأثبت من (ع).

(6) (به) ليس في (ع).

(7) لم أجد (الوطواط) بكسر الواو في جميع المعجمات التي رجعتُ إليها.

(8) في القاموس (يعط): «مُثَلَّثَة الأوّلِ مبنية بالكسر، وياعاط، بألف: زجرُ للذئب والخيل ويُنذِرُ بهما الرقيب إذا رأى جيشاً».

(9) في التهذيب: 3/ 107 قال الليث: يِعَاط بكسر الياءِ وهو قبيح لأنّ كسر الياء زادها قُبحاً لأنّ الياء خُلِقَت من الكسرة وليس في كلام العرب كلمة على فِعَال في صدرها ياء مكسورة وانظر العباب ط/ 235.

(10) قال ابن دريد: ليس في كلام العرب كلمة أوّلها ياء مكسورة إلاّ يِسار وشُبهت بالشِّمال. انظر الجمهرة: 2/ 341، وفي التهذيب: 3/ 108 وبعض يقول: إسار بقلبِ الياءِ همزة إذا كُسرت، وهو بشع قبيح أعني يَسَار وإسار.

(11) في الأصل و(ب) و(م) إياومه وأثبت من (ع) والتاج: 3/ 627.

(12) المحكم: 12/ 271ظ (مخ. دكب. لغه 50) وقال الزَّبيدي في التاج: 3/ 627، حكاه ابن سيده ونَفَاه غيره، وجاء في التهذيب: 15/ 646 قال ابن كيسان: إنّ كلّ (ياء) و(واو) سَبق أحدهما الآخر=

الصَّائدُ الأسد[1] كما مرّ[2]، فصارت أربعة[3].

باب الظاء المعجمة المشالة

قلت: ذكر ابن أمّ قاسم[4]، وجماعة[5]: أنّهم لم يجدوا في إبدالها شيئاً، ولم يتعرض لذلك في التسهيل على كثرة ما فيه من غرائب الإبدال، والتصريف، وتركه في الممتع أيضاً، مع أنّه جامع لغرائب الفن. ثمّ رأيت ابن عصفور. قال في المُقرّب[6]: أنّها تُبدل من الذال المعجمة، يُقال: تَرَكْتُه وقِيذاً[7] وَوقِيظاً[8]. حكاه يعقوب بن السِّكيت[39].

فصل الهمزة

251 / قوله: «والمُحَدِّثون يقولون وحَاظَةُ بالواو».

قلت: قد تَبِعَهُم المص في (وحظ)[9]، ولم يُنَبِّه هُناك على شيءٍ. وقد ذَكَرَهُ

= بسكون، فإنّ الواو تصير ياء في ذلك الموضع وتُدغم إحداهما في الأخرى، من ذلك (أيّام) أصلها: أيوام..

(1) انظر الجمهرة. 2/ 392، والتهذيب: 3/ 181، والمحكم: 2/ 173، واللسان (يعر) 7/ 165، والتاج: 3/ 631.

(2) إضاءة القاموس: 4/ 159. (مخ. دكب).

(3) وذكر الرضي كلمة أخرى فقال: يقاظ جمع يقظان (انظر شرح الشافية: 3/ 80).

(4) انظر توضيح المقاصد للمرادي: 6/ 87 وابن أم قاسم هو الحسن بن قاسم بن عبد الله، بدر الدين المُرَادِيّ النحويّ اللغويّ الفقيه المعروف بابن أمّ قاسم وهي جدته أمّ أبيه، له «شرح التسهيل» و«شرح ألفية ابن مالك» وغيرهما. (ت749هـ). انظر الدرر الكامنة: 2/ 116، وبغية الوعاة: 1/ 517، وشذرات الذهب: 6/ 160.

(5) في اللسان: (ظوا) 19/ 251 الظاء حرف هجاء.. يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائداً.

(6) في المقرب: 2/ 159 باب حروف البدل قال: هي السين، والصاد، والزاي، والعين، والكاف، والفاء، والشين ولم يذكر الظاء.

(7) في (ب) و(م) (وقيداً) بالدال المهملة، تصحيف.

(8) انظر كتاب الإبدال لابن السكيت: 144.

(9) القاموس: 2/ 415 وانظر ص149 من التحقيق.

جماعةٌ[1] بالواو كما يرويه المُحَدِّثون. وناهيكَ بهم كما أَوْضَحْتُه في حاشيةِ إرشَادِ السَّاري[2].

وبَقِيَ من هذا الفصْلِ (أَرْظ الدَّابة) قاله في الفرق[3]، وأغفله المص، وقد مَرَّ إيماء إليه في (أرض)[4].

فصل الباء الموحدة[5]

قوله: «بَاظَ بَوْظاً: قَذَفَ أَرُونَ أبي عُمَيرٍ في المَهْبِلِ» لخ.

قلت: هذا من الإغرابِ الذي لا يُنَاسبُ مَنْ يَتَصدّى لإيضاح الأَلْفاظِ، وبَيانِ معانيها، فإنّ الأَرُون لَمْ يَذْكُر له في كتابِهِ معنى في مادةِ (أَرن[6]) يُنَاسبُ هذا التركيب، وإنّما ذَكَرَهُ بالياءِ التَّحْتِيّةِ في (يرنَ[7])، فقالَ: اليَرُون[8] كصَبُورٍ: ماءُ الفحلِ، وهذا الكلامُ قَلَّدَ فيه المص صاحب لسان العرب[9]، فإنَّه الذي نَقَلَ عَن ابنِ الأعرابي[40] قوله: بَاظَ الرَّجلُ يَبِيظُ بَيْظاً، وبَاظَ يَبُوظُ بَوْظاً: إذا قَرَّرَ أَرُوْنَ أبي عُمَيْرٍ في المَهْبِلِ. قال أبو منصور[10][41]: أرادَ ابنُ الأعرابي بالأَرُونِ: المَنِيّ، الذَّكر، وبالمَهْبِلِ: قَرارَهُ[11]. قلت: وهو بِفَتحِ الميمِ، وسُكونِ الهاءِ، وكسرِ

---

(1) انظر معجم البلدان لياقوت: 5/ 363، وذكرها الصغاني في الهمزة، والواو. انظر التكملة: 4/ 192، 4/ 207.

(2) هي حاشية لابن الطيب على كتاب إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاّني، لم أعثر عليه.

(3) انظر ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة لابن السِّيد / 64 وفيه: «زعم بعض أهل اللغة أنّ الأرظ بالظاء قوائم الدابة خاصة وما عدا ذلك فهو أرض بالضاد وهذا غير معروف».

(4) القاموس: «الأرض 3/ 335.

(5) «الموحدة» ليس في (ب).

(6) القاموس: 4/ 198.

(7) القاموس: 4/ 280، في الأصل و(ب) و(م) (يون) تحريف.

(8) في (ب): (البرون) تصحيف.

(9) اللسان: 9/ 315 (بيظ).

(10) انظر التهذيب: 14/ 400.

(11) في التهذيب: 14/ 400 واللسان: 9/ 315: «قرار الرَّحِم».

الموحدةِ كَمنْزِلٍ، ويأتي للمص في (هبل)[1]، وفيهِ أقوالٌ: هَلْ هُوَ الفَرْجُ، أو فَمُهُ، أو مَسلَكُ الذَّكَرِ، أو فَمُ الرَّحِمِ، أم مَقرُّ الوَلَدِ، أو غيرُ ذلكَ؟ وبالجملَةِ فمِثلُ هذا لا يَنْبَغِي أن يُرْتكبَ إلاّ مشروحاً كما فَعَلَ في لسانِ العربِ[2]، أو يُذْكَر المعنى، ويُؤتَى[3] بالتركيبِ كالإيضاح. أمّا الاقتصارُ عليه ـ ولا سيّما في هذِهِ الأزمانِ عَمَّ[4] جَهْلُها، وذَهَبَ عن هذهِ اللُّغةِ أَهلُها ـ فَغَيْرُ مُناسبٍ. وللّهِ دَرّ الجوهريّ، فإنّكَ لا تكادُ تجدُ في كلامِهِ هذهِ العَجارِف المُتَوقِّفةُ على الدَّليلِ العارفِ، بل يَشْرحُ الكلامَ شَرْحاً واضِحاً، وإنْ كان هُناكَ مَثَلٌ، أو كلامٌ غريبٌ كهذا يَذْكُرهُ بعد البيانِ[5]، واللّهُ أعلمُ. وفي كلام المص تقصيرٌ عن كلامِ ابنِ الأعرابيّ الذي نَقَلَهُ في لسانِ العرب[6]، فتأمّل.

قوله: «البَيْظُ[7]» لخ.

قلت: ذكَرَ فُقهاءُ اللُّغَةِ أنَّ البَيْضَ كلَّهُ بالضّادِ إلاّ بَيْظَ النَّمْلِ[8] وَحدَهُ، فبالظّاءِ المشالةِ. قاله في التذكرة، وبدائع البدائة[9] آخر الباب الثاني.

/ فصل الجيم 252

قوله: «الجُعْمُظُ كَقُنْفُذٍ[10] الشيخُ[11]» لخ.

---

(1) القاموس: 4/ 68.

(2) اللسان: 14/ 211 (هبل).

(3) في (ع): (ياني).

(4) في (ب): (ثم) تحريف.

(5) انظر الصحاح: (هبل) 5/ 1846، وفي الأصل: «للبيان».

(6) اللسان: (بيظ) 9/ 315، قارن بالقاموس: 2/ 408.

(7) في القاموس (بيظ): «البَيْظُ: ماءُ الفَحْلِ وماءُ المرأةِ أو الرجلِ ورَحِمُ المرأةِ. وباظَ يَبِيظُ كيَبوظ».

(8) في الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء لمحمد بن يوسف الأندلسي: 108 «بيض النمل فبالضاد كبيض غيرها وحكى عن بعضهم في بيض النمل بالظاء وزعم أبو سهل الهروي أنّ شاهده مصنوع».

(9) انظر بدائع البدائة، لعلي بن ظافِر الأزدي، تحقيق محمد أبو الفضل: 156 وفيه «أنّ كلّ بيض لطائر أو حيوان فبالضاد إلاّ بيظ النمل فإنّه بالظاء».

(10) في (ب): «وكقنغر» تصحيف.

(11) في القاموس: (جعمظ): «الشيخ الضنين الشّره». =

قلت: ميمه صَرَّحوا بزيادتِها[1].

قوله: «فَمُجْفَئِظٌ كمُطْمَئِنّ[2]» لخ.

قلت: كأنّه يشيرُ إلى الرَّدِّ على ابن عصفور، فإنّه زَعَمَ في الممتع أنّ ميمَه أصليّة[3] ورَدَّهُ أبو حيّان. وقال: هو اسم فاعل من اجْفَأظَ[4]، فكيف يقول[5] بأصالة ميمه، ولذلك وزَنَه المص بما لا خلاف فيه، فتأمّل[6].

فصل الحاء المهملة

قوله «الحَظُّ النَّصيبُ»[7] لخ.

قلت: فيه تفصيل غير مقصوده، إنّما المُراد أنّه يُقال فيه[8] حَنَظَ[9] بالنون لغة يَمانية[10] نَقَلها الشَّهَاب [42].

= وفي العين: (جعمظ) 2/ 318 «الشيخ الشره»، وقال ابن عبّاد في المحيط: 2/ 87: «الجنفظ: الشيخ الشّره، والجُعْمُظ: الشيخ الضنين»، وفي المحكم: 2/ 303، واللسان: (جعمظ) 9/ 317: «الشحيح الشره» وقال صاحب التاج: 5/ 247 الشيخ تصحيف الشحيح.

(1) انظر أبنية الأسماء لابن القطّاع: 166، والتاج: 5/ 247، وذكرها الخليل في الرباعي (العين (جعمظ) 2/ 318).

(2) في القاموس (جفظ): «الجَفْظُ: المَلْءُ، وقَلْس السفينة واجفاظتِ الجيفة واجفَأَظَّت كاحمار واطمأنَّ: انتفخت. وكلّ ما أصبح على شفا الموت فمجفئِظ كمطمَئِنّ».

(3) ورد في الممتع: 1/ 247: «إنْ كان بعد الميم أربعة أحرف مقطوعاً بأصالتها قضي على الميم بالإصالة إلاّ في الأفعال والأسماء الجارية عليها».

(4) التذييل والتكميل: 6/ 109 وعبارته «.. من اجفأظ المهموز كما قالوا في اسعال اسعأل.. ولما كان المصبح على شفا الموت يؤول أمره إلى الإجفئظاظ وهو الانتفاخ بالموت عبّر عنه باسم ما يؤول إليه وإنْ كان بعدها ثلاثة مقطوع بإصالتها قضى عليها بالزيادة لأنّ كلّ ما عرف له اشتقاق فالميم فيه زائدة نحو ملهى ومضرب فيحمل عليه ما لا يعرف له اشتقاق».

(5) في (ب)، (م): «يقال».

(6) في (ع) بزيادة: «ذلك».

(7) في القاموس (حظّ): «الحظ: النصيب والجَدُّ، أو خاصٌّ بالنصيب من الخير والفضل».

(8) (فيه) ليس في (ع).

(9) في (ب) و(ع): «حنط» بالطاء المهملة، وهو تصحيف، ورد في العين (حظ) 3/ 22: «وناسٌ من أهلِ حِمْصَ يقولون: حَنْظ، فإذا جَمَعوا رجعوا إلى الحُظُوظ، وتلك النون عندهم غُنّة ليست بأصلية».

(10) قال ابن السِّيد في الاقتضاب: 195 حكى اللّغويون أنّ قوماً من أهل اليمن يُبدلون الحرف الأوّل =

قوله: «والقرآنَ ـ أي: وحَفِظَ القُرآنَ ـ اسْتَظْهَرَهُ» لخ.

قلت: أي: وَعَاهُ على[1] ظهرِ قلبٍ كما في المصباحِ[2]، وغيرِه[3].

قوله: «والحَفيظةُ الحَمِيَّةُ[4]» لخ.

قلت: الحَمِيَّةُ الأنفةُ للخَدمِ، أو الغضبِ في الحربِ فقط، وإنَّه لَذُو حِفَاظٍ، ومُحَافظَةٍ: إذا كان له أنفةٌ.

قوله: «وأحْفَظَه».

قلت: الأحْفَاظُ وما فيه أودعناه شرح نظم الفصيح[5].

قوله: «حِنظِيانٌ»[6] صفةٌ لرجلٍ كما أورده كذلك فهو من الأوصاف التي جاءَت على فِعْلِيان.

قلت: وهذهِ المادة أغفلَها كثيرون، وفي كتاب الفرق لابن السّيد[43] الحنيظ بالظاء: الرجلُ الذي أُعْطِيَ أجرةً على عَمَلٍ عمله، أوصلة على خبر[7] جاء به[8]، والفعل منه أحْنَظْتُه إحْنَاظاً[9]، وقال: الحنظ لغةٌ في الحظِّ، بل هو بالتَّضعيفِ،

= نوناً فيقولون حنظ يريدون حظاً، وانظر الفرق لابن السِّيد: 75، والارتضاء في الفرق لمحمد الأندلسي: 113.

(1) في (ع): «عن».

(2) المصباح: 1/ 142.

(3) قال الراغب في المفردات: 124: «الحفظ يُقال تارة لهيئة النّفس التي بها يثبت ما يؤدي إليه الفهم، وتارة لضبط في النفس ويُضادُّه النسيان، وتارة لاستعمال تلك القوة فيقال: حفظت كذا حفظاً ثم يستعمل في كلّ تفقُّدٍ وتعهّدٍ ورعاية».

(4) القاموس (حفظ) «والحِفْظة، بالكسر والحفيظة: الحَميّة والغضب وأحْفَظه: أغضبه فاحتَفَظَ، أو لا يكون إلا بكلام قبيح».

(5) شرح نظم الفصيح: 2/ 34 و.

(6) القاموس (حنظ): «رجل حِنْظيان، بالكسر: فُحّاش وهي تُحنظِي: تتفاحَش».

(7) في (ب): «خير» بالياء المثناة التحتية تصحيف.

(8) (جاء به) في (ع): «جاه» تصحيف.

(9) ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة: 76.

فيُبدلون[1] لخ. وبه تعلم ما في كلام المص من القصور[2].

فصل الدال المهملة

قوله: «وَكَجَمَزى ـ أي دَلَظَى كَجَمَزى[3] ـ من تَحيدُ عنهُ»

قلت: هو ممّا جاء على فَعَلَى للمذكّر فيزاد على جَمَزَى[4] وما معه ومرَّ قريباً في قفط[5].

فصل العين المهملة

قوله: «عَظَّتْهُ[6] الحَربُ» لخ، قلت: تفسيرُهُ إياهُ بالعضِّ[7] ظاهرٌ في أنّه يُقال: عَظَّهُ الزمانُ، وعَضَّهُ بالظاءِ المشالة والضّاد[8]. وفي كلام ابن السِّيد[9] ما يوافقه ظاهراً، وقال بعضُ فقهاءِ اللُّغَةِ[10]: كُلُّ عَضٍّ بالأسنانِ فهو بالضادِ، وما ليس بها كعَظِّ الزَّمانِ[11] فهو بالظّاءِ المشالةِ. وقال / ابن السِّيد في كتاب الفرق[12]: العَضُّ 253

(1) ذكر الفرق: 75 بتصرف.

(2) من «وقال الحنظ لغة في.. «ساقط من (ع).

(3) ما بين الشرطتين توضيح المؤلف لنص القاموس، وفيه «من تحيدُ عنه ولا تقِفُ له في الحرب».

(4) في الخصائص 2/ 153 باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني ذكر ابن جنّي أنّ جَمَزى من المصادر والصفات التي تأتي للسرعة.

(5) راجع ص129، وفي (ع) بزيادة «والله أعلم».

(6) في (ع): «عظّه» تصحيف وأثبت ما في الأصل و(ب) ومطبوع القاموس: 2/ 410 (عظّ) وفيه «عظَّته الحربُ: كَعضّته».

(7) في (ع): «بالعظ» وأثبت ما في الأصل و(ب) ومطبوع القاموس: 2/ 410 (عظّ).

(8) جاء في العين: (عظّ) 1/ 83: «والعظُّ: الشِّدَّة في الحَرْبِ كأنّه من عَضَّ الحرب إيّاه ولكن لم يُفَرَّقْ بينهما كما يُفرَّق بين الدَّعْث والدَّعْظ لاختلاف الوَضْعَين.. وتقول: عظّته الحرب بمعنى عَضَّتْه «وشَكَّ ابن فارس في هذا القول وقال في المقاييس: 4/ 52: «فإن صحّ فلعلّه أنْ يكون من باب الإبدال».

(9) انظر ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة: 49 (مط دار الطباعة الحديثة 1402 ـ 1982).

(10) نقل البغدادي في الخزانة 5/ 152 عن اللخمي في شرح أبيات الجمل «قال الخليل بن أحمد: العضُّ كلّه بالضادِ، إلاّ عَظُّ الزمان والحرب».

(11) في (ب) و(م) «عض الأسنان» تحريف.

(12) انظر ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة: 49.

والعَظّ: شِدَّةُ الحربِ، أو شِدَّةُ الزَّمانِ، ولا تُستعملُ[1] الظَّاءُ في غيرِهما. قالَ الفرزدق[44]:

وَعَـظُّ زمـانٍ يـا ابـن مَـروانَ لَـمْ يَـدَعْ مِنَ المالِ إلاّ مُسْحَتٌ أو مُجَلَّفُ[2]

فصل الغين المعجمة

قوله: «الغِلْظَةُ مثلّثةً»[3] لخ.

قلت: التثليث ذكَرَهُ في البارع[4]، وغيرِه[5]، ولكنّ المشهور عند أهلِ اللغةِ هو الكسر[6]، وبه رويت الأحاديث[7].

قوله: «الغَيْظُ الغَضَبُ»[8] لخ.

---

(1) في (ب): «ولا يستعمل».

(2) كذا في النسخ والبيت من الطويل في الديوان: 2/ 26 (ط دار صادر) الرواية: «عضّ زمان يا ابن.. إلاّ مُسْحتاً أو مُجَرَّفٌ «وفي العين: 2/ 224، والخصائص: 1/ 99، وعضّ زمان يا ابن... إلا مُسحتٌ أو مُجَلَّفُ» وقال في العين: لم يَدَعْ، تفسيره لم يترك، فإنّه يضمر في المسحت والمجلف ما يرفعه مثل الذي ونحوه ومن روى: لم يُدَعْ في المعنى: لم يُتْرَك فسبيله الرفع بلا علة كقولك: لم يُضرب إلاّ زيدٌ، وكان قياسه لم يُوَدع..» وفي الصحاح: (جلف) 4/ 1238، واللسان: (جلف): 10/ 375، شرح ابن يعيش: 1/ 31، وشرح أبيات الجمل: 281، والمحتسب: 2/ 365، ونزهة الألباء: 27، وخزانة الأدب: 5/ 144، الرواية «وعضٌّ زمانٍ يا ابن مروان... إلاّ مُسحتاً أو مُجَلَّفُ». وذكر البغدادي في الخزانة 5/ 149 عن أبي عمرو أنّه قال: لم يَدَعْ من الدّعة والسكون.. فيكون على هذا مسحت فاعلِ ليَدَع في (ب) تحريف برواية: «.. بابن مروای.. إلا مسحنٌ» والمسحت: المُهْلَك، المُجَلّف: الذي بقيت منه بقيّة، يريد إلاّ مسحتاً أو هو مُجلَّف والمجلف أيضاً الرجل الذي جلفته السنون أي أذْهَبَت أمواله، (اللسان: 10/ 375)، وانظر البيت في الإنصاف: 1/ 121 ط2.

(3) القاموس (غلظ) «الغِلْظَةُ مثلة، والغِلاظَة بالكسر وكعِنَب: ضدُّ الرِّقَّة».

(4) البارع: 719 (تحق. أ. هاشم الطعان).

(5) انظر التهذيب: 8/ 84، والمحكم: 5/ 283، واللسان: (غلظ) 9/ 329، والراموز في اللغة لمحمد الشريف (تحق د. العريان) 2/ 386.

(6) الجمهرة: 3/ 122، وديوان الأدب: 1/ 198، والأساس (غلظ) 2/ 170، والمصباح: 2/ 450.

(7) في مسند أحمد بن حنبل: 4/ 89 ورد الحديث: «.. فجعل يغلظ له ولا يزيد إلا غِلْظة..»، وحديث آخر في ص: 324: «.. وقد عرفت قريش عداوتي إيّاها وغِلْظتي عليها..».

(8) القاموس (غيظ): «الغَيْظ: الغَضَب أو أشَدّه، أو سورته وأوّله».

قلت: فيه تفصيلٌ أوردناه في شرحِ نظمِ الفصيحِ[1]. وقال جماعة[2] من أئمة اللغة: الغَيْظُ: هو الغَضَبُ الكَمين في النَّفس[3]، أو الغَضَبُ للقادِرِ، والغَيْظُ للعاجِزِ[4].

فصل الفاء

قوله: «فَاظَ: مات[5]».

قلت: هذا ممّا وقعَ لهم فيهِ كلامٌ واسعٌ. هل يُقال فاظَ، وفَاظَتْ نَفْسه؟ أو[6] إنّما يُقال: بالظاءِ فَاظَ فإذا أُسنِدَ إلى النَّفس فبالضادِ، أو غير ذلك مما فَصَّله في الاقتطاف[7]، والفرق[8]، وغيرهما[9]، وأوردته في شرح شواهد التوضيح[10] مستوفياً[11] نظماً ونثراً، وفيه مراسلة ملك الأندلس مع أبي بكر الزُّبَيْدِي[45] نظماً، وغير ذلك[12].

قوله: «وفَاظَ نَفْسهُ»[13] لخ.

---

(1) شرح نظم الفصيح: 1/ 132ظ، 359 و. (مخ. دكب. لغة 179).

(2) ورد في الصحاح (غيظ): 3/ 1176، واللسان (غيظ) 9/ 330، والراموز في اللغة 2/ 386: إنّ الغَيْظ غَضَب كامن للعاجز، وفي المصباح: 2/ 459: الغضب المحيط بالكبد.

(3) في الأصل: «النفيس» تصحيف.

(4) انظر التاج: (غيظ) 5/ 256.
«للعاجز» في (ب): «للفاجر» وهو تصحيف.

(5) في القاموس (فوظ): «فَاظَ فَوْظاً وفَواظاً: مات.

(6) (أو) في (ب) و(م): «و».

(7) لابن برّى كتاب اقتطاف الزهر واجتناء الثمر منه نسخة مخطوطة بدار الكتب برقم (14094) خطها مغربي وفي بعض أوراقها تلف.

(8) انظر ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة: 59.

(9) انظر الصحاح: (فيظ) (3/ 1176، والمنصف لابن جنى: 3/ 89، والاقتضاب لابن السِّيد/ 219، والتاج: 5/ 258.

(10) لم أعثر عليه.

(11) في النسخ (مستوفي) والصواب ما أثبت.

(12) «وغير ذلك» في (ع): «والله أعلم».

(13) القاموس (فيظ): وفاظَ نفسه: قاءَها، أو إذ اذكروا نفسه ففاضت بالضاد».

قلت: الصواب فَاظتْ [نَفْسُه][1]، وقوله: «قاءَها» من قبيح التعبير[2].

قوله: «أو إذا ذَكَروا نَفْسَهُ[3]» لخ.

قلت: هو الذي اختاره أبو عَمرو بن العلاء[4]، وطائفة، وأنكروا غيره، ونقله في الاقتطاف، وغيره[5].

فصل القاف

قوله: «القَرَظُ محرّكةً: وَرَقُ السَّلَم»[6] لخ.

قلت: مثلهُ في الصحاح[7] وإيّاه تَبِعَ المص، والصواب أنّ القَرَظَ[8] هو الحبُّ الذي يُدْبَغُ به كما صوَّبه في المصباح[9] وأنكره غيره[10].

---

(1) ما بين المعقوفتين تكملة من (ع)، في التهذيب: (نفس) 13/ 7 قال الليث: فَاظتْ نَفسه فيظاً وفَيْظوظة إذا خرجت والفاعل فائظ وزعم أبو عبيدة أنّها لغة لبعض تميم، يعني فَاظتْ نفسه وفَاضَتْ.

(2) ردّ هذا القول تلميذه الزَّبيدي في التاج: (فيظ) 5/ 258: «وقول شيخنا لا يلتفت إليه فإنّ الذي ذكره المصنف هو نصّ الكسائي وكأنّ شيخنا اشتبه عليه الحال وغفل عن النصوص». ويبدو لي أنّه يقصد بقبح التعبير قرب مخارج حروف لفظة (قاءها).

(3) في القاموس: 2/ 412: «إذا ذَكَروا نَفْسَه، ففاضت بالضاد وحان فَيْظُه وفَوْظُه مَوْتُه».

(4) انظر التهذيب: 14/ 396، ونقله الأصمعي عن أبي عمرو، انظر الجمهرة: 3/ 123، والمنصف: 3/ 89، وأجاز الكسائي الوجهين أي: فاظت نفسه، وفاضت نفسه. انظر التهذيب: (فاظ) 14/ 396، وأبو عَمرو هو زبّان بن العلاء بن عَمَّار بن العريان بن عبد اللّه المازني، كان من أئمة اللغة والأدب، وأحد القرّاء السبعة. (ت154هـ). انظر ترجمته في المعارف: 540، والفهرست: 42، وطبقات الزُّبيدي: 35 ـ 40، ونزهة الألباء: 30 ـ 35، ووفيات الأعيان: 3/ 466.

(5) انظر الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء: 150، وفيه قال أبو حاتم: سمعت أبا زيد يقول: بنو ضبَّة وحدهم يقولون: فاظت النفس وغيرهم يقولون: فاضت ـ بالضاد ـ وجاء في كتاب مختصر في الفرق بين الضاد والضاء: 68: فاضت نفسه: لغة بني تميم. وانظر ذكر الفرق لابن السِّيد: 60، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السِّيد: 218.

(6) القاموس (قرظ): «ورق السَّلَم، أو ثمر السَّنْطِ ويعتصر منه الأقاقيا».

(7) الصحاح: (قرظ) 3/ 1177، وكذا في العين: (قرظ) 5/ 133، والتهذيب: 9/ 67، والأساس: 2/ 245، وفي الجمهرة: 2/ 378، والمحكم: (قرظ) 6/ 210: هو شجر يُدبغ به، ونقل في المحكم واللسان: (قرظ) 9/ 334 عن أبي حنيفة: يُدْبَغ بورقه وثمره.

(8) في (ب): «القرط» تصحيف.

(9) المصباح 2/ 499.

(10) انظر المصادر السابقة.

قوله: «والقَارِظَان[1]» لخ.

قلت: أوسع الكلام فيهما شُرّاح المقامات[2] وأبو منصور[46] في المضاف والمنسوب[3]، وغير واحد[4]. وفيهما أشعار كثيرة للعرب، أورد بعضها أهل الأمثال[5] كالميداني[6][47] والزمخشري[7] وغيرهما[8].

قوله: «أُضيفَ إليهِ لأنّه كان يَغْزُو اليَمَن[9]» لخ.

/ قلت: الظاهر ما قاله غيره من أنّه أُضيف إليه، لأنّه كان يحمي القَرَظَ لعزته 254
كما ذكر القولين الميداني في قوله: «أَعَزُّ مِنْ مَرْوَانِ القَرَظِ[10]» لخ.

قلت: بقي عليه (القُنْفُظُ) لغة في (القُنْفُذِ) نقله الإمام النووي[48] عن القاضي عياض[49] في المشارق[11]. قال: وهو غريب. قلت: وهو كذلك. قلت: بقي عليه منه[12] الكاغظ لغة في الدال[13] والطاء المهملتين، أغفله.

---

(1) في القاموس (قرظ): «والقارظانِ يَذْكُرُ بنُ عَنَزَةَ وعامرُ بن رُهْم وكلاهما من عَنَزَةَ خرجا في طلبِ القَرَظِ فلم يَرْجِعا فقالوا: «لا آتِيكَ أو يؤُبَ القارظ».

(2) انظر شرح مقامات الحريري الشريشي: 3/328ط القاهرة. وفي حاشية المطرزي على مقامات الحريري ص199 شرحهما باختصار.

(3) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: 41، ذكره باختصار في أثناء الاستشهاد بـ(غراب نوح) فقال: «وكما تقول العرب: حتى يَؤوبَ القارِظ العنزي».

(4) انظر العين: 5/133، والصحاح: (قرظ) 3/1177، وشرح أمالي القالي لأبي عبيد: 1/99، الدرّة الفاخرة: 1/280، واللسان: (قرظ) 9/335، وخزانة الأدب: 5/502.

(5) انظر جمهرة الأمثال للعسكري: 1/123، والدرة الفاخرة في الأمثال السائرة 1/281، وفرائد اللآلئ في مجمع الأمثال: 1/46.

(6) مجمع الأمثال: 1/426.

(7) المستقصى في أمثال العرب: 1/247 وفيه ورد المثل: «أعزُّ من مروان القَرَظِ».

(8) انظر مختصر في الفرق بين الضاد والظاء: 71.

(9) القاموس (قرظ) «والقارضان: كلاهما من عَنَزَةَ خرجا في طلب القرظِ فلم يرجعا فقالوا: لا آتيك أو يؤوب القارظ.. وأضيف إليه..».

(10) المثل في مجمع الأمثال: 2/44، وفيه: هو مروان بن زِنْبَاع العبسِي، وكان يَحْمِي القَرَظ لعزّة، ويقال: بل سُمّيت بذلك لأنّه كان يغزو اليمن وبها منابتُ القَرَظِ.

(11) مشارق الأنوار: 2/199 وفيه: «يقال فيها بفتح الفاء وبالضاد مكان الذال أيضاً وبالوجهين».

(12) «عليه منه» ليس في (ع).

(13) ورد في العين: 4/356 «باب الغين والكاف وهو مهمل إلاّ الكاغذ وهي خرسانية». وفي المحكم=

فصل اللام

قوله «وكسَحابٍ ـ أي: ولَحَاظ كَسحابٍ[1] ـ مُؤْخِرُ العينِ» لخ.

قلت: هو طرفُ العينِ ممّا يلي الأذن ويسمى لَحْظاً أيضاً وبعضُ المتشدّقين يكسرُهُ[2]، وهو وَهَمٌ كما أوضحته في شرحِ نظمِ الفصيحِ[3]. واللّهُ[4] أعلمُ.

فصل الواو

قوله: «وُحَاظَةُ»[5] لخ.

قلت: ذكره هنا بالواو، والهمزة على ما يقوله المُحَدِّثُون ولم يتعرض للنظر فيه كما خالفهم في الهمزةِ[6] غفلةً، ونسياناً، أو رجوعاً عن تلك المقالة إيضاحاً وتبياناً.

قوله: «وَعَظَه[7]» لخ.

قلت: كلامُ الجوهريّ[8] هنا أبسط، وقالَ بعضُ أئمةِ اللغةِ: الوَعْظ: هو[9] النُّصْح، والتذكير بالعَواقِبِ[10].

= (ك غ ذ) 5/ 233 والتكملة (كغذ) 2/ 389 «الكاغذ لغة في الكاغدِ»، وانظر المصباح: 2/ 531، وفي اللسان: (كغذ) 4/ 384 «الكاغد معروف وهو فارسي معرّب».

(1) ما بين الشرطتين توضيح المؤلف لنصّ القاموس.

(2) ورد اللفظ بالكسر في العين: (لحظ) 3/ 198، والتهذيب: 4/ 457، عن الليث وابن شميل، والمحكم: (لحظ) 3/ 211، والتكملة: (لحظ) 4/ 203، والمصباح: 2/ 550، ونقل في اللسان: (لحظ) 9/ 339 عن ابن برّي: «المشهور في لحاظ العين الكسر لا غير وهو مؤخرها مما يلي الصدغ».

(3) شرح نظم الفصيح: 2/ 132ظ.

(4) في (ع) بزيادة: «سبحانه».

(5) القاموس (وحظ): وحاظَة، بالضم، ويقال: أُحاظة: بلد أو أرضٌ باليمن ينسب إليها مخلاف وحاظة.

(6) راجع صفحة 139.

(7) القاموس (وعظ): وعَظَه يَعِظه وعْظاً وعِظَة وموعِظَة: ذكره ما يلي قلبَه من الثواب والعقابِ، فاتَّعَظَ.

(8) الصحاح (وعظ) 3/ 1181.

(9) (هو) ليس في (ب).

(10) انظر الصحاح: (وعظ) 3/ 1181، واللسان: (وعظ) 9/ 347.

وقال ابن فارس: هو التخويف، والإنذار[1].

وقال الخليل بن أحمد[50]: هو التذكير في الخير بما يرقّق القلب[2].

فصل الياء[3] المثناة التحتية

قوله: «اليَقَظَةُ محرّكةً[4]» لخ.

قلت: التحريك هو المعروف[5] فيه، وجَوَّزَ بعض فيه الفتح[6]، وقالوا منه قول التهامي[51] في رائيته الغراء:

العيشُ نومٌ والمنيّةُ يَقْظةٌ والمرءُ بَينهما خَيالٌ سَارِ[7]

وقال الأكثر التسكين ضرورة، والله أعلم.

قوله: «وقد يَقُظَ ككرُم، وفَرِحَ» لخ.

قلت: هذا هو الأكثر[8]. والضمُّ أكثر[9]، وأشهرُ من الأكثرِ، وزَعَمَ الفيومي[52] أنّه يقال: بفتحِ القَافِ[10]. ولم يذكر[11] الضمَّ، وهو غريب.

---

(1) مقاييس اللغة: 6/ 126، ولم يرد فيه (والإنذار).

(2) ونصّه كما في العين: (وعظ) 2/ 228: «تذكيرك إيّاه الخيرَ ونحوَه مما يرقُّ له قلبُهُ»، قارن بالمقاييس: (وعظ) 6/ 126).

(3) في الأصل: (الهاء) تصحيف.

(4) القاموس (يقظ): اليَقَظة محركة: نقيض النوم».

(5) انظر العين: (يقظ): 5/ 201، وديوان الأدب: 3/ 218، والصحاح: (يقظ) 3/ 1181، واللسان: (يقظ) 9/ 347.

(6) انظر كتاب مختصر في الفرق بين الضاد والظاء لمحمد بن نشوان: 100.

(7) الديوان: 47 برواية: «فالعيش». التاج: 5/ 267، والبيت من الكامل.

(8) إصلاح المنطق: 99، والصحاح: (يقظ 3/ 1181، واللسان: (يقظ) 9/ 348.

(9) ورد في ديوان الأدب: 3/ 219 بالضمّ فقط.

(10) المصباح: 2/ 681.

(11) في الأصل بزيادة: «من».

قلت: أبدلت[1] من الحاءِ المهملةِ[2]. قالوا: «صَبَعَ» في (صَبَحَ)، ومن الغين المعجمة[3]. قالوا «العُلَام[4]» لغة في (الغُلَام)، وهذا قَلَّ مَنْ ذَكَرَهُ، ومِن الهمزةِ قالوا: «عن» في (أن[5]) قلت: على الأول والثالث اقتصر ابن أمّ قاسم[6] ومحشوه، وأكثروا من أمثلة إبدالها عن[7] الهمزة[8]، وذكروا من أمثلة إبدالها من الحاء.

قولهم: «عتّى» في (حتّى[9]) وعَنْ مُخفَّفةِ النونِ في (أنْ[10]) كذلك. وقد أنعمت[11] ذلك شرحاً في حواشي المرادي، والله[12] الموفق.

فصل الهمزة

قوله: «أصلُها هُغْ[13]» لخ.

قلت: فالصوابُ إذن ذِكرُها في الهاءِ[14].

---

(1) في (ع) بزيادة: «العين المهملة».
(2) انظر الإبدال لابن السكيت: 86.
(3) الإبدال: 111، وسر صناعة الإعراب: 1/ 248.
(4) في (ب) و(م) «الغلام» بالغين المعجمة وهو تصحيف.
(5) انظر الإبدال: 85.
(6) انظر الجنى الداني في حروف المعاني، تحق طه محسن: 265.
(7) في (ع): «من».
(8) انظر سر صناعة الإعراب: 1/ 234، والممتع: 1/ 413.
(9) الصحاح: (عتا) 5/ 2418 وفيه أنها لغة هذيل وثقيف، وفي الجنى الداني للمرادي: 508: قرأ ابن مسعود «لنسجننّه عَتّى حِين».
(10) الجني الداني: 265 لغة لبني تميم.
(11) (أنعمت) ساقط من (ب).
(12) في (ع) بزيادة «سبحانه».
(13) في القاموس (أ ع) «أُغْ أُع.. وهي حكاية صوتِ المتَّىءِ، أصلها هُغْ هُغْ فأُبدلت همزةً»، و«هع» في (ب) «هي» وفي (م): «هو» كلاهما تحريف.
(14) هكذا وردت في اللسان: (هوع) 10/ 257.